حِوَارٌ حَوْلَ حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ (النُسخةُ 1.86 - الجُزءُ السابعُ)

جَمعُ وترتِيبُ أبي دُرِّ التوحِيدِيّ

AbuDharrAlTawhidi@protonmail.com

حُقوقُ النّشرِ والبَيعِ مَكفولة لِكُلِّ أَحَدٍ

تَتِمّة المسألة الثامنة والعشرين

زيد: وَهَلْ حالُ التعليم في المدارس الغير أزْهَريّةِ (في المجتمعاتِ المُنْتَسِبةِ للإسلام) أحْسنَ مِن حالِ التعليم في المدارس الأزْهَريّةِ، أمْ هو أسواً؟.

عمرو: بَيَانُ ذلك يُمْكِنُك التَّعَرُّفُ عليه مِمَّا يَلِي:

(1)قالَ الشيخُ عَبْدُالرّحمن المُعَلِّمِيّ اليَمَانِي (الذي لُقِبَ بـ ''شيخ الإسلام''، وبـ الدّين العَصْر'' نِسبة إلى الإمام الحافظِ مُحَدِّثِ عَصْره مُؤرِّخ الإسلام شَمْس الدّين الدّهَبِيّ الْمُتَوفَى عامَ 748هـ، وتَولّى رئاسة القضاءِ في "عسير"، وتُؤفِي عامَ

1386هـ) في تَعلِيقِه على قولِ ابْنِ حَجَرِ الْهَيْتَمِيّ (ت974هـ) في (تُحْفةِ الْمُحْتَاج) {إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ صَلاَحِ الأَرْمِنَةِ بِحَيْثُ يَنْفُذُ فِيهَا الأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَقَدْ تَعَطَّلَ دُلِكَ مُنْدُ أَزْمِنَةٍ }: أقولُ، وهذا صحيحٌ، وقد مَضَتْ عِدَّةُ قُرونٍ لا تَكادُ تَسمَعُ فيها بعالِم قائم بالمعروف لا يَخافُ في اللهِ لَوْمة لائم، بَلْ لا تَجِدُ رَجُلاً مِن أهلِ العلم إلاّ وهو حافظ لِحَدِيثِ {حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ هَوًى مُتَّبَعًا وَشُحًّا مُطاعًا [قالَ رسولُ الله صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وإيَّاكُمْ والشُّحِّ، فإنَّه دَعَا مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ فُسَفَكُوا دِماءَهُمْ، ودَعَا مَنْ كان قَبْلَكُمْ فَقطَّعُوا أرْحامَهُمْ، ودَعَا مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ فاسْتَحَلُوا حُرُماتِهِمْ} صَحَّحَه الألباني في (صحيح الترغيب والترهيب). وقالَ المناوي في (فيض القدير): (شُئحٌ مُطاعٌ) أيْ بُحْلٌ يُطِيعُهُ النَّاسُ، قُلاَ يُؤَدُّونَ الْحُقُوقَ؛ وَقَالَ الرَّاغِبُ { خَصَّ الْمُطَاعَ لِيُنَبِّهَ أَنَّ الشُّحّ فِي النَّفْسِ لَيْسَ مِمَّا يُسْتَحَقُّ بِهِ دُمَّ، إِذْ لَيْسَ هُوَ مِنْ فِعْلِهِ، وَإِنَّمَا يُدُمُّ بِالانْقِيَادِ لَهُ}. انتهى] وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيِ بِرَأْيهِ، فَعَلَيْكَ بِخُويْصَةِ نَفْسِكَ وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَامّةِ} يَعتَذِرُ به عن نَفْسِه، ويَعْذِلُ [أيْ ويَلُومُ] به مَن رَآه يَتَعَرَّضُ لإنكار شيءٍ مِنَ المُنكر؛ وقد وُجِدَ ذلك في آخِرِ عَصْرِ الصّحابةِ، بعدَ التّلاَثِينَ سنَةٍ، فكان أبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واحِدَ عَصْرِه في التَّجَاسُر على إنكار المُنكر (بقدْر الإمكان)، حتى شُدّدَ في ذلك عَبْدُالْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ [هو خامِسُ حُكّامِ الدولةِ الأُمَويّةِ، وهو الذي وَلّي الْحَجَّاجَ الْعِرَاقَ]، خَطْبَ على مِنْبَرِ وقالَ {واللهِ لا يَقُولُ لِي أَحَدٌ (اِتِّق اللهَ) إلاّ ضرَبْتُ عُنْقه }، ثم تَوَارَثها المُلوكُ والأمراءُ إلا مَن شاءَ اللهُ، ولهذا عَظْمَ عند الناسِ ابْنُ طاؤوس وعَمْرُو بْنُ عبيدٍ وغيرُهما مِمّن كان يَتَجاسَرُ على النّهي عن المُنكر، وعلى كُلِّ حالٍ فالمعروفون مِنَ العلماءِ بذلك أفرادٌ يُعَدُّون بالأصابع والجُمهورُ ساكِتون؛ وأمّا في القرونِ المُتأخِّرةِ فشاعَتِ المُنْكَراتُ بين المُلوكِ والأُمَراءِ والعُلَماءِ والعامّةِ،

ولم يَبْقَ إلا أفرادٌ قليلون لا يَجْسُرون على شيءٍ، فإذا تَحَمّس أحدُهم وقالَ كَلِمة قالتِ العامّة {هذا مُخالِفٌ للعلماء ولِمَا عَرَفْنا عليه الآباءُ}، وقالَ العلماء {هذا خارقٌ للإجماع مُجاهِرٌ بالابتداع}، وقالَ المُلوكُ والأُمَراءُ {هذا رَجُلٌ يُريدُ إحداثَ الفِتَنِ والاضْطِرابات، ومِنَ المُحالِ أَنْ يكونَ الحَقُّ معه، وهؤلاء العلماءُ ومَن تَقدَّمَهم على باطِل، وعلى كُلِ فالمصلحة تَقتَضِي زَجْرَه وتَأدِيبَه}!، وقالَ بَقِيّة الأفرادِ مِنَ المُتَمَسِّكِين بالحَقّ {لقد خاطرَ بنَفْسِه وعَرّضها للهَلاكِ، وكان يَسنعُه ما وسيعَ غيرَه }!، وهكذا تَمَّتُ غُرْبِهُ الدِّينِ، فإنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إلَيْهِ رَاجِعُونَ... ثم قالَ -أي الشيخُ المُعَلِّمِيّ-: وقد جَرّبْتُ نَفْسِي أنني رُبّما أنظرُ في القضيِيّةِ زاعِمًا أنه لا هَوَى لِي، فيَلُوحُ لي فيها مَعْنَى، فَأَقْرَرُه تَقْرِيرًا يُعْجِبُنِي، ثم يَلُوحُ لي ما يَخْدِشُ في ذاك المَعْنَى، فأجِدُني أتبَرّمُ بذلك الخادِش، وتُنازعُنِي نَفْسِي إلى تَكَلُفِ الجَوابِ عنه وغضّ النّظر عن مُناقشةِ ذاك الجَوابِ، وإنّما هذا لأنِّي لَمّا قرّرتُ ذاك المَعْنَى أوّلاً تَقريرًا أعْجَبَنِي صِرْتُ أَهْوَى صِحّتَه، هذا مع أنه لم يَعْلَمْ بذلك أحَدٌ مِنَ الناسِ، فكيف إذا كنتُ قد أدْعْتُه في الناسِ ثم لاحَ لى الخَدْشُ؟، فكيف لو لم يَلْحْ لى الخَدْشُ ولكنّ رَجُلاً آخَرَ اعتَرَضَ عَلَىّ به؟، فكيف لو كان المُعتَرِضُ مِمّن أكرَهُه؟!؛ هذا، ولم يُكلّف العالِمُ بأنْ لا يكونَ له هَوًى، فإنّ هذا خارجٌ عن الوسع، وإنّما الواجبُ على العالِم أنْ يُقتِّشَ نَفْسَه عن هَوَاها حتى يَعرِفه، ثم يَحتَرِزَ منه، ويُمْعِنَ النّظرَ في الحَقّ مِن حيث هو حَقّ، فإنْ بانَ له أنه مُخالِفٌ لِهَوَاه آثرَ الْحَقّ على هَوَاه... ثم قالَ -أي الشيخُ المُعَلِّمِيّ-: والعالِمُ قد يُقصيّرُ في الاحْتِراسِ مِن هَوَاه، ويُسامِحُ نَفْسَه، فتَمِيلَ إلى الباطل، فيَنْصُرَه وهو يتوَهّمُ أنه لم يَخْرُجْ مِنَ الْحَقِّ ولم يُعَادِه، وهذا لا يَكادُ يَنْجُو منه إلَّا المعصومُ، وإنَّما يَتَفاوتُ العلماءُ، فمنهم مَن يَكْثُرُ منه الاسنتِرْسالُ مع هَوَاه ويَقْحُشُ حتى يَقْطعَ مَن لا يَعرفُ

طِبَاعَ الناسِ ومِقدارَ تأثيرِ الهَوَى بأنّه مُتَعَمِّدٌ، ومنهم مَن يَقِلُ ذلك منه ويَخِفُ... ثم قالَ ـأي الشيخُ المُعَلِّمِيّ ـ: وقد كان مِنَ السلّفِ مَن يُبالغُ في الاحْتِراسِ مِن هَوَاه حتى يَقعَ في الخَطأِ مِنَ الجانِبِ الآخر، كالقاضي يَختَصمِ إليه أَخُوه وعَدُوُّه، فيبالغُ في الاحْتِراسِ حتى يَظلِمَ أَخَاه، وهذا كالذي يَمْشبي في الطّريق ويكونُ عن يَمِينِه مَزلّة، فيَتَّقِيها ويَتَباعَدُ عنها فيَقعَ في مَزلَّةٍ عن يَسناره!. انتهى مِن (آثارُ الشيخ المُعَلِّمِيّ). وقالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي (شَرْحُ الإِلْمَامِ بِأَحَادِيْثِ الْأَحَكَامِ): وَاعْلَمْ أَنَّ تَقْدِيمَ أَرْجَح الظِّنِّيْنِ عِنْدَ التَّقَابُلِ هُوَ الصَّوَابُ، غَيْرَ أَنَّا نَرَاهُمْ إِذَا اِنْصَرَفُوا إِلَى الجُزئيَّاتِ يَخرُجُ بَعْضُهُمْ عن هَذَا الْقَانُونِ، وَمِنْ أَسْبَابِ ذلك اِشْتِبَاهُ الْمَيْلِ الْحَاصِلِ بِسَبَبِ الأَدِلَّةِ الشِّرْعِيَّةِ بِالْمَيْلِ الْحَاصِلِ عن الإلفِ وَالْعَادَةِ وَالْعَصَبِيَّةِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ [أي الإلف وَالْعَادَةُ وَالْعَصَبِيّة] تُحْدِثُ لِلنّفْسِ هَيْئَةً وَمَلَكَةً تَقْتَضِي الرّجْحَانَ فِي النّفس بجَانِبها [أيْ بجانِبِ الإلفِ وَالْعَادَةِ وَالْعَصَبِيّةِ] بِحَيْثُ لاَ يَشْعُرُ النّاظِرُ بِذَلِكَ وَيَتَوَهّمُ أَنّهُ رُجْحَانُ الدّلِيلِ، وَهَذَا مَحَلٌ خَوْفٍ شَدِيدٍ وَخَطرٍ عَظِيمٍ يَجِبُ عَلَى الْمُتّقِي اللّهَ تَعالَى أَنْ يَصرْفَ نَظْرَهُ إِلَيْهِ وَيَقِفَ فِكْرُهُ عَلَيْهِ. انتهى باختصار. وقالَ إبْنُ الْقَيِّمِ فِي (الطُّرُقُ الْحُكْمِيّةُ): وَالْمُتَأْخِّرُونَ كُلِّمَا اِسْتَبْعَدُوا شَيْئًا، قالُوا {مَنْسُوخٌ، وَمَثْرُوكٌ الْعَمَلُ بِهِ}!. انتهى. وقالَ ابْنُ الْقَيِّمِ أَيضًا في (إعلام الموقعين): وَمَنْ لَهُ خِبْرَةُ بِمَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، رَأَىٌ أَنَّ أَكْثُرَ مَنْ يُشْنَارُ إلَيْهِمْ بِالدِّينِ هُمْ أقلٌ النَّاسِ دِيئًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَأَيُّ دِينٍ وَأَيُّ خَيْرٍ فِيمَنْ يَرَى مَحَارِمَ اللّهِ تُنْتَهَكُ، وَحُدُودَهُ تُضَاعُ، وَدِينَهُ يُتْرَكُ، وَسُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرْغَبُ عَنْهَا، وَهُوَ بَارِدُ الْقلْبِ، سَاكِتُ اللِّسَانِ، شَيْطَانٌ أَخْرَسُ (كَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِالْبَاطِل شَيْطُانٌ نَاطِقٌ)؟!، وَهَلْ بَلِيَّةُ الدِّينِ إلاَّ مِنْ هَوُّلاءِ الَّذِينَ إِذَا سَلِمَتْ لَهُمْ مَآكِلُهُمْ

وَرِيَاسَاتُهُمْ قُلا مُبَالاَة بِمَا جَرَى عَلَى الدِّينِ؟!... ثم قالَ -أي ابنُ القيم-: وَهَؤُلاءِ -مَعَ سُفُوطِهِمْ مِنْ عَيْنِ اللّهِ وَمَقْتِ اللّهِ لَهُمْ- قَدْ بُلُوا فِي الدُّنْيَا بِأَعْظُمَ بَلِيّةٍ تَكُونُ وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ، وَهُوَ مَوْتُ الْقُلُوبِ، فَإِنَّ الْقُلْبَ كُلِّمَا كَانَتْ حَيَاتُهُ أَتَّمَّ كَانَ غَضَبُهُ لِلّهِ وَرَسُولِهِ أقورَى وَانْتِصَارُهُ لِلدِّينِ أَكْمَلُ. انتهى. وقالَ الشيخُ مُقبل الوادعِي في (تحفة المجيب): ونحن في زَمَنِ تُقْلَبُ فيه الحَقائقُ كما أَخْبَرَ النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأهلُ العِلْمِ الذِين كانَ يُظنُ أنَّهم سنيُدافِعون عن الإسلام وسيَحْمون حِمَاه، إذا الإسلامُ يُؤْتَى مِن قِبَلِهم، وما كُنّا نَظْنُ أَنْ يَبْلُغُوا إلى هذا الحدِّ، وأنْ يدافِعوا عن الكُفْر حتى يَجْعَلُوه واجِبًا، دَعْ عنك أنهم يَجعَلُون البدعة سُنّة، والضّلالَ هُدًى، والغَىّ رُشْدًا، وصَدَقَ النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم في ذِكْرِ الفِتَنِ، إذْ يقولُ {سَتَكُونُ فِتَنُّ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشْرَفَ لَهَا تَسْتَشْرِفَهُ، فَمَنْ وَجَدَ مَلْجَأَ أَوْ مَعَادًا فَلْيَعُدُّ بِهِ}، ونحن في زَمَنِ الفِتَنِ لا يُنكِرُ هذا إلا مَن أعمَى اللهُ بَصِيرَتَه، فنقولُ، إنّ لهم أسلاقًا {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إنّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ}، {أَقْتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ قُرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللَّهِ ثُمّ يُحَرِّقُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}، {وَإِنَّ مِنْهُمْ لَقَرِيقًا يَلُوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}، أولئك [الأسلاف] نَزَلَ بَعْدَهم قرآنٌ فَفَضَحَهم، ونحن الآنَ لا يَنْزِلُ قرآنٌ، وإلا لرَأيْتَ أنّ بعض أصحابِ العَمَائمِ واللِّحَى المُحَنّاةِ والتّوبِ الذي إلى وَسَطِ السياق، يُمْكِنُ أَنْ يَقْضَحَه اللهُ كما قَضَحَ عَبْدَاللَّهِ بْنَ أَبِيّ [هو عَبْدُاللّهِ بْنُ أَبَيّ بْنِ سَلُولَ الذي أَنْزَلَ اللهُ تَعالَى فيه {وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَدَابً

عَظِيمٌ }]، وثبَتَ عن النبيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنّه قالَ {إنّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِى كُلُّ مُنَافِق عَلِيمِ اللِّسَانِ}، ويقول أيضًا {إنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الأئمة المُضلُّونَ} [قالَ الشيخُ صالح آل الشيخ في (التمهيد لشرح كتاب التوحيد): الْأَئِمَّةُ الْمُضِلُونَ هُمُ الذِينِ اتَّخَدُهم الناسُ أئمَّة، إمَّا مِن جِهَةِ الدِّينِ، وإمَّا مِن جِهَةِ وِلاَيةِ الحُكْمِ. انتهى. وقالَ ابنُ تيمية في (مجموع الفتّاوَى): الأئِمّةُ المُضلُّونَ هُمُ الأُمَرَاءُ. انتهى.]، فهؤلاء حَدرنا منهم رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فْتَارِةً يُمَتِّلُه اللهُ عَزِّ وَجَلِّ بِالْكَلْبِ [قالَ تَعالَى {وَاثْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فانسلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ، وَلَوْ شَبِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ، فَمَثلُهُ كَمَثل الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَتْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث}] تَنفِيرًا مُنَقِرًا، وأخرَى يُمَتِّلُه بالحِمَارِ {مَثْلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا}، ولا تَظنُوا أنّ هذا في أهل الكتابِ فقطْ، بَلْ إنّه في مَن زاغ وانحرفَ مِنَ الأئمّة المُضلِّين. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عليُّ بنُ محمد الصلابي (عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط): فأيْنَ كان العلماءُ في تلك القَتْرَةِ [يعني أواخر الدولةِ العثمانيةِ] التي نحن بصدَدِها مِنَ التاريخ؟، هل كانوا في مكانِ القيادةِ الذِي عَهِدَتْهم الأُمَّةُ فيه؟، هل كانوا حُمَاةً الأُمَّةِ مِنَ العُدُوانِ؟، وحُمَاتَها مِنَ الظُّلْمِ الواقع عليهم مِن دُوي السلطان؟، هل كانوا هُمُ الذِين يُطالِبون للأُمّةِ بحُقوقِها السياسيّةِ وحُقوقِها الاجتماعيّة وحُقوقِها الاقتصاديّة؟، هلْ كانوا هُمُ الذِين يَأمُرون بالمعروف ويَنْهَون عن المُنْكَر، ويَقومون إلى الإمام الجائر فيَأمُرونه ويَنْهَونه، قتلَهم أمْ لم يَقتُلْهم؟، أمْ كان كثيرٌ منهم قد استعبدوا أنْفُسنهم للسلطان، ومَشنوا في ركابه، يَتَمَلَّقُونه ويباركون مَظَالِمَه فيَمُدُونَهُ فِي الْغَيّ ؟!، بينما البَقِيّة الصالحة منهم قد قبَعَتْ في بُيُوتِها، أو الْزُوَت في الدّرْس والكِتابِ تَحْسَبُ أنّ مُهمّتها قد اِنتَهَت إذا لَقَنَت الناس العِلْم، وما تُريدُ أنْ نَظْلِمَهم فقد كان منهم ولا شكّ من صدَعَ بكلِمة الحقّ، ومنهم من ألقى بالمَنْصب تحت قدَميه حين أحس أنه يستعبدُه الأولِي السلطان أو يَلْجُمُه عن كلمة الحقّ، ولكتهم قِلة قليلة بين الكثرة الغالبة التي راحت تُلْهَتُ ورَاءَ المتاع الأرْضيي، أو تَقْبَعُ داخلَ الدّرْس والكِتابِ. انتهى باختصار.

(2)وفي فتوى صَوتِيّةٍ للشيخ مُقْبِل الوادِعِي مُفَرّغةٍ على موقعِه في هذا الرابط، سئئِلَ الشيخُ: لِمَاذا إِحْتَرْتُمْ مَنهَجَ الجَرْحِ والتعديلِ طريقًا؟، مع أنّه في نظر كثيرِ مِنَ الدّعاةِ والمُصلِحِين يَعُدُّونه سَبَبًا في تَقَكُّكِ الأُمّةِ وسَبِيلاً إلى بُعْض مَن يَنْحُو هذا المَنْحَى؟، مُحتَجِّين بأنّ زَمَنِ الجَرْح والتّعدِيلِ قد إنتَهَى مع زَمَنِ الرّوايَةِ؟. فأجابَ الشيخُ: إذا تَرَكْنا الجَرْحَ والتّعدِيلَ صارتْ كَلِمةُ الشيخ الإمامِ القدوةِ الشيخ ابنِ باز [مُقْتِي الدِّيارِ السُّعُودِيَّةِ] وكَلِمةُ عَلِيّ الطنطاويّ [وهو القاضِي في المَحكَمةِ الشّرعِيَّةِ بِدِمَشْقَ، وهو مِن أعلام (جَماعة الإخوان المُسلِمِين) في سنُوريا، وقد تُوُقِى عامَ 1999هـ. وقد قالَ الشيخُ الألباني في مَقْطع صوتي مُفرّغ على هذا الرابط: الطنطاوي يُقتِي ببعض الفتاوَى يُخالِفُ فيها السُّنَّة الصحيحة، فالمُقدِّمُ عنده -كما هو مُصِيبةُ كثيرِ مِنَ الناسِ اليومَ- هو تَرجِيحُ التّيسبير على الناسِ أو أنّ المَصلَحة هكذا تَقتَضي، ويُلحَقُ بهذا محمد الغزالي... ثم قالَ -أي الشيخُ الألباني-: هذا [يَعْنِي الغزالي] رَجُلٌ كَيْفِيِّ [أي اعتباطِيّ مُتَحَكِّمً]، لا أصولَ له ولا مراجع، فلا هُوَ سلَفِيّ، لأنّ السّلَفِيّ يَرجعُ إلى الكِتابِ والسُنَّةِ وعلى منهج السَّلفِ الصالح، وَلا هُوَ خَلَفِيّ، لأنَّ الخَلْفِيّ يكونُ مُتَمَذَهِبًا بمَذْهَبٍ، فليس هو مُتَمَسِّكًا، فهو تارَةً تَرَاه مع الحَنْفِيّ، تارَةً مع الشافِعِيّ، فهو حَيْثُمَا

وَجَدَ الهَوَى اِتّبَعَه، كما قالَ الشاعرُ {وَمَا أَنَا إِلاّ مِنْ غَزِيّة، إِنْ غَوَتْ *** غَوَيْتُ، وَإِنْ تَرْشُدُ غَزِيَّةً أَرْشَدُ}. انتهى باختصار] سنواءً، وَهُمَا لا سنواءً؛ فنحن مُحتاجُون إلى أنْ يُبَيِّنَ حالُ حسن الترابي ويوسفَ القرضاوي وعبدِالمجيد الزنداني [أحَدِ كِبَارِ مُؤَسِّسِي جَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين في (اليَمَن)]، وهكذا أيضًا رُؤُوسُ الإخوانِ المُسلِمِين لا بُدّ أَنْ تُبَيّنَ أَحُوالُهم، وعلماءُ الحُكوماتِ أيضًا لا بُدّ أَنْ تُبَيّنَ أَحُوالُهم (الذِين يُجادِلون عن الحُكوماتِ بالباطل، ورَبُ العِزّةِ يقولُ في كتابه الكريم {وَلا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّاتًا أَثِيمًا})؛ والرسولُ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقولُ {إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةُ المُضِلِّينَ}، فإذا كان النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقولُ ذلك، وربُّ العِزّةِ يقولُ في كتابه الكريم {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ}، والرسولُ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقولُ {بِئْسَ أَخُو الْعَشْبِيرَةِ}، ويقولُ كما في الْبُخَارِيِّ {مَا أَظُنُّ قُلانًا وَقُلانًا يَعْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا}، ويقول {يَا مُعَادُ، أَفْتَانٌ أَنْتَ يَا مُعَادُ}، ويقولُ لأبي دُرِّ {إِنَّكَ امْرُقُ فِيكَ جَاهِلِيّة}، ويقولُ لِنِسائِه {إِنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسنُفَ}؛ وإنَّنِي أَحْمَدُ اللهَ، فقد طَحَنَ الجَرْحُ والتعديلُ عبدَالرحيم الطحان [جاء في كتاب (فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) أنّ اللجنة (عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدالله بن غديان وصالح الفوزان وعبدالعزيز آل الشيخ وبكر أبو زيد) سُئلَتْ: جاءَتْنا أشْرِطة مُسنجّلة لعالِمَين جَلِيلين، هما الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني مُحَدِّث الشَّام، والشيخ العلاَّمة مُقبل بن هادي الوادعي مُحَدِّث اليَمَن، يَتَحَدّثان فيها عن الداعية المعروف عبدالرحيم الطحان، حيث إنّهما جاءَتْهم استِفساراتٌ حولَ صبِحّةِ ما يقولُه الطحان مِن أقاويلَ،

منها (أنّه يَذهَبُ إلى وُجوبِ تَقلِيدِ المَذاهِبِ الأَرْبَعةِ، وأنّ نَبْدُ تَقْلِيدِ هذه المَذاهِبِ ما هو إلاّ ضَلالٌ)؟. فأجابتِ اللجنة: إنه لا يَجِبُ تَقلِيدُ أَحَدِ مِنَ العُلماءِ، وإنّما يُؤْخَذُ بقولِ العالِم إذا واققَ الدّلِيل؛ والواجِبُ على الجَمِيع اتِّباع الرسولِ صلى اللهُ عليه وسلم، فهو القُدُوةُ لِجَمِيعِ المؤمنِينِ، قالَ اللهُ تَعالَى {لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوَّةُ حَسنَةً}، وقالَ اللهُ تَعالَى {وَمَا آتَاكُمُ الرّسنُولُ فَخُدُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا}. انتهى باختصار]، وقرّض لِسنانَ يوسفَ بن عبدِالله القرضاوي؛ وإنِّنِي أَحْمَدُ اللهَ، المُبتَدِعةُ تَرْجُفُ أَقْئِدَتُهُم مِن شَرِيطٍ.. فَسُئِلَ -أي الشيخُ الوادِعِيّ-: والذي يقولُ {إنّه [أيْ زَمَنَ الجَرْح والتّعدِيلِ] اِنتَهَى مع زَمَنِ الرّوايَةِ }؟. فأجابَ الشيخُ: الذي يقولُ إنّه اِنتَهَى يا إخوانُ، هُمْ يَعْلَمون أنّهم مَجْرُوحون، مِن أَجْلِ هذا ما يُريدون أَنْ يَتَكَلّمَ أَحَدٌ في الجَرْح والتّعدِيل، فَهُمْ يَخَافُون مِنَ الجَرْحِ والتّعدِيلِ لأنّهم يَعرِفُون أنّهم مَجْرُوحون. انتهى باختصار. وفي فتوى للشيخ ربيع المدخلي (رئيسُ قسم السُنّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) على موقعه في هذا الرابط، سئل الشيخ {إتَّذَذَ البعضُ السُّكوتَ عن أخطاء الجماعات الإسلامية منهجًا له، و[زَعَمَ] أنَّ هذه هي الحِكمة، وأصبَحَ هذا [السُّكُوتُ] مَنهَجًا له أَثْباعٌ يَسبِيرون عليه، ما حُكْمُ هذا المَنهَج الجَدِيدِ اليَومَ؟}؛ فأجابَ الشيخُ: أخشى أن يكون هذاك مُبالَغة في هذا السؤال، أنا لا أعتقد عالِمًا يَرَى هذا المنهجَ؛ فعَلَى قُرْضِ وُقوعِه ووُجودِه فإن هذا خطأ، ويجب على مَن يَقُولُ هذا الكَلامَ ويُنَظِّرُ هذا التّنظيرَ ويُؤَصِّلُ هذا التأصيل، يجب أن يتوب إلى الله تبارك وتعالى، فإنّ اللهَ مَيّزَ هذه الأمّة وفضّلَها على سائر الأمم بعدم السّكوت، بل بالتصريح، والتوضيح، والجهاد وعلى رأسبه الأمرُ بالمَعروف والنّهي عن المُنكر {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ

بِاللّهِ}، وقد لَعَنَ اللهُ بني إسرائيل لاِتِّخاذِهم مِثلَ هذا المَنهَج السُّكوتِيّ المُقِرّ للباطِل المُعَلِّفِ بِ (الحِكمةِ)، قال {لْعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسنَى ابْنِ مَرْيَمَ، دُلِكَ بِمَا عَصوا وّكَانُوا يَعْتَدُونَ، كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُنكر فَعَلُوهُ، لَبِئْسَ مَا كَاثُوا يَفْعَلُونَ}، والرسولُ يقولُ {مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فإنْ لَمْ يَسنتَطِعْ ڤبلِسنانِهِ، ڤإنْ لَمْ يَسنتَطِعْ ڤبقلْبِهِ، ولَيْس وَرَاءَ دُلِكَ مِثْقَالُ دُرّةٍ مِنْ إيمانٍ}؛ الأمرُ بالمَعروف والنّهي عن المُنكر أصلٌ عظيمٌ مِن أصول الإسلام، لا يَقُومُ الإسلامُ إلّا به، وَلاَ تُحرِزُ الأُمَّةُ التَّقدُمَ على سائرِ الأُمَمِ إلاّ إذا قاموا به، فإنْ هُمْ قصروا اِستَحقُوا سنخط اللهِ بَلْ لَعْنَتُه كما لَعَنَ بَنِي إسْرَائِيلَ، فإذا قصرْنا في هذا الدِّينِ وتَركناه يعبَثُ به أهلُ الأهواءِ والضّلالِ وجارَيناهُمْ وسنكَتْنا عنهم وَسنمّيْنا ذلك (حِكمة)، فإنّنا نستَوجِبُ سنخط الله تبارك وتعالى، ونعوذ بالله من سنخطه، ونسأل الله -إنْ كانَ لهذا الصِّنف وُجودٌ- أَنْ يَهدِيَهم، وأَنْ يُبَصِرَهم بطريق الحَقّ، وأَنْ يُبَصِرَهم بعَيبهم العظيم الذي وَقَعُوا فَيهُ قَيَخُرُجُوا منه إلى دائرةِ الدُّعاةِ إلى اللهِ بحَقّ، الآمِرين بالمعروف والناهِين ا عن المُنكر، الصادِعِين به {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ} كذلك إصدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ المُبتَدِعِينِ الضَّالِّينِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) في (شرح الشرح السنة للبربهاري"): فالكفرُ يَهْدِمُ الإسلامَ، والبدعُ تُضْعِفُ الإسلام، ومَن عَظمَ صاحبَ بدعةٍ فقد أعانَ على هَدْم الإسلام، لأنه أعانَه على الباطل، ومَن تَبَسَّمَ في وَجْهِ مُبتدع فقد استَخَفّ بما أَنْزَلَ اللهُ عز وجل على محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك أنه يَنبَغِي للإنسانِ أنْ يَعْبسَ في وَجْهِ المُبتدع ولا يَتَبسَمُ في وَجْهِه. انتهى. وقالَ الشيخُ محمد بنُ الأمين الدمشقي في مقالةٍ له بعنوان (الحوار

الهادي مع الشيخ القرضاوي) على موقعه في هذا الرابط: والسَّلفُ الصالحُ رَضِيَ اللهُ عنهم لم يَقِفُوا في مُحارَبَةِ أَهْلِ البِدَعِ والضَّلالِ، بالرِّدِّ عليهم وبَيَانِ باطِلِهم، بَلْ أخَذوا يُحَدِّرون الناسَ مِن مُجالسَتِهم أو مُحادَثتِهم أو التّبَسُّم إليهم أو السّلام عليهم أو رَدِّه عليهم، بَلْ ويُحَدِّرون أيضًا مِن مُجاوَرَتِهم في الدُّورِ... ثم قالَ -أي الشيخُ الدمشقى-: رَحِمَ اللهُ أئمّة السّلَف، ما أصلْبَهم على الحَقّ، وما أشدّهم على الباطِلِ وأهْلِه، ولذلك حَفِظ اللهُ الدِّينَ بهم، أمّا زَمائنا فقد إخْتَلَط فيه الأمْرُ، وضاعَ الحَقُّ في الباطِل، فلا تَمييزَ بين سُنِّي ويدْعِي، ولو قلتَ لأِحَدِهم {اِتِّق اللهَ، ولا تَجلِسْ مع قُلانِ، لأنه صاحب بدعةٍ}، قالَ لك {إتِّق اللهَ أنتَ، ولا تَقعْ في أعراض المُسلِمِين}!. انتهى باختصار. وفى فيديو للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالدِّيار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاع) بعُنُوان (حكم زيارة أهل البدع والأهواء وعيادتهم)، قال الشيخ: زيارتُهم لدعوتِهم إلى الله وطلب التوبة منهم طيّبٌ، زيارةُ مرضاهم لأجْلِ دعوتِهم لا بأس، أما زيارتُهم لغير دَعْوةٍ لا يَجُوزُ. انتهى باختصار. وفي فيديو للشيخ صالح الفوزان أيضا بعُنُوان (ما حُكْمُ مُجالسةِ أهْلِ البدَعِ بِحُجّةِ التّقرُّبِ إليهم وتَعلِيمِهم الدِّينَ الصّحِيحَ؟)، قالَ الشيخُ: لا تَقْرَبْ مِن أَهْلِ البدَع أبدًا، يُؤتِّرون عليك، وتأثمُ بجُلوسيك معهم، ابتَعِدْ عنهم إلا إذا دَعَتِ الحاجَةُ إلى مُناظرَتِهم وبَيَانِ ما هُمْ عليه مِنَ الباطِلِ وأنتَ عندك أهْلِيّة لذلك، فلا مانعَ، في حُدُودٍ. انتهى. وقالَ الشيخُ زكريا الأنصاري (ت926هـ) في (أسنى المطالب): تَجِبُ الْهِجْرَةُ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الإِسْلاَمِ عَلَى مُسْتَطِيعِ لَهَا إِنْ عَجَزَ عَنْ إِظْهَارِ دِينِهِ [قالَ الشيخُ حَمَدُ بن عَتِيقِ (ت1301هـ) في (سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين والأتراك): الرَّجُلُ لا يكونُ مُظْهِرًا لدِينِه حتى يَتَبَرَّأُ مِن أَهُلِ الكُفْرِ الذي هو بَيْنَ

أظهرهم، ويُصرّح لهم بأنهم كفارٌ، وأنه عَدُو لهم، فإنْ لم يَحْصلُ ذلك لم يَكُنْ إظهارُ الدِّينِ حاصِلاً. انتهى. وقالَ الشيخُ حَمَدُ بن عَتِيقِ أيضًا في (الدُّرَرُ السّنبيّةُ في الأجْوبةِ النَّجْدِيّةِ): وإظهارُ الدِّينِ تكفيرُهم، وعَيْبُ دِينِهم، والطّعْنُ عليهم، والبراءةُ منهم، والتَّحَفُّظُ مِن مُوَادَّتِهِمْ والرُّكونِ إليهم، واعتزالُهم، وليس فِعْلُ الصلواتِ فقط إظهارًا للدِّينِ؛ وقولَ القائلِ {إِنَّا نعتزلُهم في الصلاةِ، ولا نأكلُ دُبِيحَتَّهم} حَسنَ، لكنْ لا يَكْفِي في إظهار الدِّينِ وحده، بل لا بُدّ مِمّا دُكِرَ. انتهى. وقالَ الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ (رئيس القضاة ومفتى الديار السعودية ت1389هـ): وإظهارُه دِينَه ليس هو مُجَرّد فِعْلِ الصلاة وسائر فروع الدين واجتناب محرماته مِنَ الربا والزِّنَى وغير ذلك، إنما إظهارُ الدين مُجاهَرتُه بالتوحيد والبراءة مما عليه المشركون مِنَ الشركِ بالله في العبادة وغير ذلك مِن أنواع الكفر والضلال. انتهى من (فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم). وقالَ الشيخُ إسحاقُ بنُ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب (ت1319هـ): قال في الإقناع [للْحَجّاويّ (ت968هـ)] وشرحه [للبهوتِيّ (ت1051هـ)] {وتَجِبُ الْهِجْرَةُ عَلَى مَنْ يَعْجِزُ عَنْ إظْهَارِ دِينِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ، وَهِيَ مَا يَعْلِبُ فِيهَا حُكْمُ الْكُفْرِ، زَادَ جَمَاعَة [أيْ مِنَ العلماءِ] وَقَطْعَ بِهِ فِي الْمُنْتَهَى [يعنى (منتهى الإرادات) لابن النجار] (أوْ بَلَدِ بُغَاةٍ، أوْ بِدَع مُضِلَّةٍ كرفض واعتزال)، فَيَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى دَارِ أَهْلِ السُّنَّةِ وُجُوبًا إِنْ عَجَزَ عَنْ إظهار مَدْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِيهَا }... ثم قال -أي الشيخُ إسحاقُ-: وقال الشيخ العلامة حَمَدُ بن عَتِيق رحمه الله [في (سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين والأتراك)] {وأما مسألة إظهار الدين، فكثير من الناس قد ظن أنه إذا قدر أن يتلفظ بالشهادتين، وأن يصلى الصلوات الخمس ولا يُرَدُ عن المساجد، فقد أظهَرَ دينَه وإن كان ببلد

المشركِين، وقد غَلَط في ذلك أقبَحَ الغَلَطِ}، قال [أي الشيخُ حَمَدً] {ولا يكون المسلمُ مُظِهرًا للدين، حتى يُخالِف كلّ طائفة بما أشْتُهرَ عنها، ويُصرّحَ لها بعداوته، فمن كان كُفْرُه بالشركِ فإظهارُ الدين عنده أن يُصرّحَ بالتوحيد، والنّهْي عن الشرك والتحذير منه، ومَن كان كُفْرُه بجحد الرسالة فإظهارُ الدِّين عنده التصريح بأنّ محمدا رسولُ اللهِ، ومَن كان كُفْرُه بترك الصلاة فإظهار الدين عنده بفعل الصلاة، ومَن كان كُفْرُه بموالاة المشركِين والدخول في طاعتهم فإظهارُ الدين عنده التصريح بعداوته والبراءة منه ومِن المشركِين}... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى؛ فالحاصل هو ما قدّمناه، مِن أنّ إظهارَ الدين الذي تبرأ به الذمة، هو الامتيازُ عن عُبّادِ الأوْثانِ بإظهار المعتقد، والتصريحُ بما هو عليه [أي وتصريحُ المُورَدِ بما هو عليه مِمّا يُخالِفُ فيه المشركين]، والبُعْدُ عن الشرك ووسائله، فمن كان بهذه المثابة إنْ عَرَفَ الدينَ بدليلِه وأمِنَ الفتنة، جاز له الإقامة؛ بَقِيَ مسألةُ العاجز عن الهجرة، ما يَصنْنَعُ؟، قال الوالدُ [الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ (ت1285هـ)] رحمه الله لمّا سئلِلَ عنه {وأما إذا كان المُوَحِّدُ بين ظهراني أناسٍ مِنَ المبتدعةِ والمشركِين، ويعجزُ عن الهجرة، فعليه بتقوى الله ويعتزلهم ما استطاع، ويَعْمَلُ بما وَجَبَ عليه في نَفْسِه، ومع مَن يُوافِقُه على دِينِه، وعليهم أنْ يَصْبروا على أدى مَن يُؤذِيهم في الدين، ومَن قدر على الهجرة وَجَبَت عليه }. انتهى باختصار من (الأجوبة السمعيّات لحلِّ الأسئلة الروّافيّات، بعناية الشيخ عادل المرشدي). وقالَ الشّوْكَانِيُّ في (الفتح الرباني): والقاعِدُ عنِ الهجرةِ داخِلٌ تَحْتَ قولِه تَعالَى {إِنَّكُمْ إِذًا مِّثلُهُمْ}. انتهى]، سنواءٌ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ (وَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا)، وَكَذَا كُلُّ مَنْ أَظْهَرَ حَقًا بِبَلْدَةٍ مِنْ بِلادِ الإسلامِ وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِظْهَارِهِ تَلْزَمُهُ الْهِجْرَةُ مِنْهَا؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِع الْهِجْرَة فَهُوَ مَعْدُورٌ

إلى أنْ يَسْتَطِيعَ؛ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى إظْهَارِ دِينِهِ لِكَوْنِهِ مُطَاعًا فِي قَوْمِهِ أَوْ لَأِنَّ لَهُ عَشِيرَةً تَحْمِيه (وَلَمْ يَخَفْ فِثْنَةَ فِيهِ [أَيْ فِي دِينِهِ]) أُسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يُهَاجِرَ لِئَلاّ يَكْثُرَ سَوَادُهُمْ أَقْ يَمِيلَ إِلَيْهِمْ أَوْ يَكِيدُوا لَهُ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ إسحاقُ بنُ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب (ت1319هـ): وكَلاَمُ أبى عبدالله الحليمي في هذا المَقام واضِحٌ، فإنه قالَ [في المنهاج في شعب الإيمان] {وكُلُّ بَلَدٍ ظَهَرَ فيها الفسادُ، وكانت أيدي المفسدين أعلى مِن أيدي أهل الصلاح، وغلَبَ الجهلُ، وسُمُعِتِ الأهواءُ فيهم، وضَعُفَ أهلُ الحق عن مقاوَمَتِهم، واضْطُرُوا إلى كتمانِ الحَقّ خوفًا على أنْقُسِهِم مِنَ الإعلان، فهو كَمَكّة قبْلَ الفتح في وجوب الهجرة منها، لعدم القدرة عليها، ومَن لم يُهاجِرْ فهو مِنَ السُمَحَاءُ بدِينِه [أيْ مِنَ المتساهلِين في دِينِه]}؛ وقال [أيْ عبدالله الحليمي] {ومِنَ الشُّحّ بالدِّينِ [أيْ ومِنَ الحِرْصِ على الدِّين] أنْ يُهاجرَ المسلمُ مِن موضع لا يُمْكِنُه أَنْ يُوَقِيَ الدِّينَ فيه حُقوقه، إلى موضع يُمْكِنُه فيه ذلك}. انتهى من (الأجوبة السمعيّات لحلِّ الأسئلة الروّافيّات، بعناية الشيخ عادل المرشدي). وَقَالَ إِبْنُ كثير في (البداية والنهاية): وقد اعْتَزَلَ جَمَاعَة مِنَ السّلفِ النَّاسَ، وَالْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ، وَهُمْ أَئِمَّةً كِبَالٌ، كَأْبِي دُرٍّ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَسَلَمَة بْنِ الأَكْوَعِ، فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، حَتَّى اعْتَزَلُوا مَسْجِدَ النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي الصَّلاَّةُ فِيهِ بِأَلْفِ صَلاَّةٍ؛ وَاعْتَزَلَ مَالِكٌ الْجُمُعَة وَالْجَمَاعَةُ فِي مَسْجِدِ النّبيّ صلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسلّمَ مَعَ مَعْرِفْتِهِ الْحَدِيثَ فِي فَضْلِ الصّلاَةِ فِيهِ، فكانَ لا يَشْهَدُ جُمُعَةً وَلا جَمَاعَةً، وكَانَ إِذَا لِيمَ فِي دُلِكَ يَقُولُ (مَا كَلٌ مَا يُعْلَمُ يُقَالُ)، وقِصّتُهُ مَعْرُوقَة؛ وَكَذَلِكَ إِعْتَزَلَ سُفْيَانُ الثُّورِيُّ، وَخَلْقٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، لِمَا شَاهَدُوهُ مِنَ الظُّلْمِ وَالشُّرُورِ وَالْفِتَنِ خَوْقًا عَلَى إِيمَانِهِمْ أَنْ يُسلَّبَ مِنْهُمْ؛ وَقَدْ ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ

[ت388هـ] فِي كِتَابِ (الْعُزْلَةِ) وَكَذَلِكَ ابْنُ أبي الدُّنْيَا [في كتابه (الْعُزْلَةُ والانْفِرَادُ)، وقد تُؤقِي عامَ 281هـ] قبلَهُ مِنْ هَذَا جَانِبًا كَبِيرًا. انتهى. وجاءَ في كِتابِ (إجابة فضيلة الشيخ على الخضير على أسئلة اللقاء الذي أجْرِيَ مع فضيلته في مُنْتَدَى "السلفيون") أنّ الشيخ سُئِلَ {ما واجبُ الآباءِ والأُمّهَاتِ في بلادِ الغَرْبِ تِجَاهَ أبنائِهم وبَنَاتِهم؟، وما هو السبيلُ لحِفْظِهم مِنَ الانْزلاق في مَهَاوِي الرّدَى والانْحِطاطِ، والاتِّباع للكفار وأعمالِهم وأخْلاقِيّاتِهم؟}، فكان مِمّا أجابَ به الشيخُ: واعْلَمْ يا أُخِي أنَّ بَقاءَهم في بلادِ الكفرِ، ودارِ الكفرِ والحربِ، أمْرٌ خَطِيرٌ، قالَ صلى الله عليه وسلم {أَنَا بَرِيءٌ مِمِّن أَقَامَ بَيْنَ ظَهْرَانَى الْمُشْرِكِينَ} رواه أبو داود، وقالَ إبراهيمُ {إنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ، إلا الَّذِي قُطْرَنِي قَإِنَّهُ سَيَهْدِينٍ}، والسبيلُ الوحيدُ [هو] الهجرةُ مِن بلادِ الكُفرِ -بالإجماع، مع القُدرةِ عليها- إلى بَلَدِ الإسلامِ الذي تَتَمَكَّنون فيه مِن إقامةِ دِينِكم، إنْ تَيَسّرَ ذلك، فإنْ لم يَتَيَسّرْ ذلك [فَعَلَيْكُمْ حِينَئِذٍ] أَنْ تَعْتَزِلُوا الكفارَ (وهي مِلّةُ إبراهيمَ ''وَأَعْتَرْلِكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ'') مع جِهادِهم ودَعْوَتِهم. انتهى. وقالَ الشيخُ سلطانُ العيد (إمام وخطيب جامع خالد بن الوليد بحي البديعة بالرياض) في مُحاضرة بعنوان (كَشْفُ الغُمّة عن أهل الغُربة) مُقرّغة على موقعه في هذا الرابط: وأمَّا فتنهُ الشُّبهاتِ والأهواءِ المُضلِّةِ، فبسنببها تَفرَّقَ أهلُ القبلةِ وصاروا شبيعًا، وصاروا أعداءً وفِرَقًا وأحزابًا بعدَ أن كانوا إخوانًا، قُلُوبُهم على قلْبِ رَجُلِ واحِدٍ، قَلَمْ يَنْجُ مِن هذه الفِرَق إلاّ الفرقة الواحِدةُ الناجِيةُ، وَهُمُ المذكورون في قولِه صلّى الله عليه وسلِّم {لاَ تَزَالُ طَائِفَةً مِنْ أُمَّتِى ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِىَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ عَلَى دُلِكَ} [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (تأبيد ومناصرة للبيان الختامي لعلماء الولايات الإسلامية في الصومال): والظهورُ

وَالْغَلَبَةُ بِالْحُجَّةِ والْبَيَانِ دائمًا، وبِالسَّيفِ والسِّنَانِ أحيانًا أو غالِبًا لأِنَّ الْحَرْبَ سبِجالٌ والأيّامَ دُولٌ [قالَ الشّيخُ عبدُالله الخليفي في (تقويمُ المُعاصِرِين): قالَ اللهُ تَعالَى {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَتْهُمْ فِي الأرضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}، فَجَعَلَ شَرَط الاستخلاف الإيمانَ الصّحِيحَ والعَمَلَ الصّالِحَ وتَرْكَ الشّيركِ، قُدَلٌ على [أنّ] الاعتقاداتِ الباطِلة والبدَعَ العَمَلِيّة والشِّركَ هي أكبَرُ عائق لِلتّمكِينِ؛ وقالَ اللهُ تَعالَى {وَلَيَنصُرُنّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ، إِنَّ اللَّهَ لَقُوىٌ عَزِيزٌ، الَّذِينَ إِن مَّكِّنَّاهُمْ فِي الأرضِ أَقَامُوا الصّلاة وَآتَوُا الزَّكَاةُ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَهُ الْأُمُورِ}، فجعَلَ التّمكينَ والنُّصرة لأهل الأمْر بالمَعروف والنَّهي عن المُنكر، وأعظمُ المَعروف التَّوحِيدُ والسُنَّةُ وأعظمُ المُنكرِ الشِّركُ والبدعة. انتهى. وقالَ الشيخُ محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت942هـ) في (سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود): (سبجَالٌ) جَمْعُ سَجْلٍ، أيْ مَرّةً لَنَا وَمَرّةً عَلَيْنَا. انتهى باختصار. وقالَ ابنُ المُلَقِّن (ت804هـ) في (التوضيح لشرح الجامع الصحيح): (دُولٌ) جَمْعُ دَولَةٍ، وَمَعْنَاهُ رُجُوعُ الشّيْءِ إلَيْكَ مَرّةً وَإلَى صَاحِبِكَ أَخْرَى تَتَدَاوَلَانِهِ. انتهى باختصار. وقالَ الألوسي في (رُوحُ الْمَعَانِي): إنّهُ تَعَالَى لاَ يَنْصُرُ الْكَافِرَ عَلَى الْحَقِيقة، وَإِنَّمَا يُعَلِّبُهُ أَحْيَاتًا اسْتِدْرَاجًا وَابْتِلاعً لِلْمُؤْمِنِ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَتِ النَّصْرَةُ دَائِمًا لِلْمُؤْمِنِينَ لَكَانَ النَّاسُ يَدْخُلُونَ فِي الإيمَانِ عَلَى سَبِيلِ الْيُمْنِ وَالْقَالِ، وَالْمَقْصُودُ غَيْرُ ذُلِكَ... ثم قالَ -أي الألوسييُ-: قان الْكُفّارَ إِذَا عَلَبُوا أَحْيَانًا إِعْتَرُوا وَأُوقَعَهُمُ الشّيْطَانُ فِي أوْحَالِ الْأَمَلِ وَوَسُوسَ لَهُمْ فَبَقُوا مُصِرِّينَ عَلَى الْكُفْرِ فَأَهْلَكَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِدُنُوبِهِمْ

وَ خَلْدَهُمْ فِي النَّارِ. انتهى باختصار. وقالَ الْبَغُويُ في (معالم التنزيل) عند تَفسبيرِ قولِه تَعالَى (وَتِلْكَ الْأَيَّامُ ثُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذُ مِنكُمْ شُهُدَاءَ): قَالَ الزَّجَّاجُ {الدُّولُهُ تَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى الْكُفَّارِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِنّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ)، وكَانَتْ يَوْمَ أُحُدِ لِلْكُفَّارِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِمُخَالَفَتِهِمْ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}... ثم قالَ -أي الْبَغُويُ-: إِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْمُدَاوِلَةُ لِيَرَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا فَيُمَيِّنُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْمُنَافِقِ وَيُكْرِمُ أَقُوامًا بِالشَّهَادَةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشّيخُ محمد أبو زهرة (عُضْوُ مجمع البُحوثِ الإسلامِيّةِ، والْمُتَوَقّى عامَ 1394هـ) في (زهرة التفاسير): وقدْ نَبّهَ سُبْحَانَهُ إِلَى طَرِيقِ الاسْتِفَادَةِ مِنَ الْهَزِيمَةِ [أَيْ هَزِيمةِ الْمُؤمِنِين يَومَ أُحُدٍ]، بأنْ تُخَلِّصَ أَنْفُسَنَا مِنْ شَوَائِبِهَا، وَتُمَحِّصَ جَمَاعَتَنَا، فَهَلْ لَنَا أَنْ نَسْتَفِيدَ مِنْ دُلِكَ؟!، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُدَاوِلُ بَيْنَ النَّاسِ، وَقَدْ دَالَتْ عَلَيْنَا الأزْمَانُ بِمَا فَعَلْنَا وَبِمَا ظُلَمْنَا أَنْفُسنَا وَبِاسْتِخْدُائِنَا وَضَعْفِنَا... ثم قالَ -أَىْ أبو زهرة -: لا عَجَبَ فِي أَنْ يُهْزَمُوا لأنهُمْ خَالَقُوا قائِدَهُمْ، وَاللَّهُ سنبْحَانَهُ وَتَعَالَى قدّرَ لَهُمْ تِلْكَ الْهَزيمَة لِكَيْ يَعْتَبرُوا، وَيُحْسِنُوا التَّدْبِيرَ، وَيُحْسِنُوا الطَّاعَة، وَيَحْتَرمُوا حَقّ الْقِيَادَةِ الْحَكِيمَةِ الرّشْيِدَةِ، وَلِكَىْ يَتّخِذُوا مِنَ الْهَزِيمَةِ عِلاجًا لِلأَخْطاءِ الّتِي سَبّبَتْهَا وَتَوَقِيًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَهَا، وَلِكَيْ يَبُثُّ فِي نُقُوسِ أَهْلِ الإيمَانِ أَنَّ الْحَرْبَ لَيْسَتْ نَصْرًا مُسْتَمِرًا، وَلَكِنّ الْعَاقِبَة فِي النِّهَايَةِ لأهل الْحَقّ وَالْعَدْلِ وَالرَّشْادِ، وَهُنَاكَ قَائِدَةٌ لِلْهَزِيمَةِ أَنَّهَا ثُبَيِّنُ الصَّادِقَ الإيمَانِ مِنَ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِشَيَءٍ، فَفِي الْمِحْنَةِ يَتَمَيِّنُ الْخَبِيثُ مِنَ الطّيبِ، وَإِذَا كَانَ النَّصْرُ فِي بَدْرِ قَدْ فَتَحَ بَابَ النِّفَاقِ قَدَخَلَ فِي الإسْلامِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَأَعْلَنُوا الاعْتِقَادَ [أي الإسلام] مَنْ يُبْطِنُونَ خِلاقهُ وَيُخْفُونَ مَا لاَ يُبْدُونَ، قَإِنَّ الْهَزِيمَة فِي أُحُدِ قَدْ كَشَفَتِ النِّفَاقَ وَالْمُنَافِقِين، وَحَسنبُهَا دُلِكَ قَائِدَةً. انتهى باختصار. وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ

(ت538هـ) فِي (الكَشَّافُ): إنْ كَانَتِ الدَّوْلَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ قُلِلتَّمْييزِ والاسْتِشْهَادِ وَالتَّمْحِيصِ وَعَيْرِ دُلِكَ مِمَّا هُوَ أَصْلَحُ لَهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْكَافِرِينَ فَلِمَحْقِهِمْ وَمَحْو آثار هِمْ. انتهى. وقالَ الشيخُ على بنُ نايف الشحود في (المهذب في عوامل النصر والهزيمة): وقد تَكَلَّمَ الإمامُ الرَّازِيُّ عنِ الحِكمةِ في مُداوَلةِ الأيَّامِ بَيْنَ الناسِ فقالَ {وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْمُدَاولَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَارَةً يَنْصُرُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَخْرَى يَنْصُرُ الْكَافِرِينَ، وَدُلِكَ لَأِنَّ نُصْرَةَ اللَّهِ مَنْصِبٌ شَرِيفٌ وَإِعْزَانٌ عَظِيمٌ، قُلا يَلِيقُ بالْكَافِر، بَلِ الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْمُدَاوِلَةِ أَنَّهُ تَارَةً يُشْدِّدُ الْمِحْنَة عَلَى الْكُفَّارِ وَأَخْرَى عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَالْفَائِدَةُ فِيهِ مِنْ وُجُوهٍ؛ الأوّلُ، أنّهُ تَعَالَى لَوْ شَدّدَ الْمِحْنَة عَلَى الْكُفّارِ فِي جَمِيع الأوْقاتِ وَأَزَالَهَا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ فِي جَمِيعِ الأوْقاتِ لَحَصلَ الْعِلْمُ الاضْطِرَارِيُّ بأنَّ الإيمَانَ حَقٌّ وَمَا سِوَاهُ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ كَدُلِكَ لَبَطْلَ التَّكْلِيفُ وَالتُّوَابُ وَالْعِقَابُ، فلِهَدُا الْمَعْنَى تَارَةً يُسلِطُ اللّهُ الْمِحْنَة عَلَى أَهْلِ الإيمَانِ، وَأَخْرَى عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ لِتَكُونَ الشُّبَهَاتُ بَاقِيَةً وَالْمُكَلِّفُ يَدْقُعُهَا بِوَاسِطةِ النَّظرِ فِي الدَّلائِلِ الدَّالَّةِ عَلَى صِحّةِ الإسلام فْيَعْظُمُ ثُوَابُهُ عِنْدَ اللّهِ؛ وَالثّانِي، أنّ الْمُؤْمِنَ قَدْ يُقْدِمُ عَلَى بَعْضِ الْمَعَاصِي، فَيَكُونُ عِنْدَ اللّهِ تَشْدِيدُ الْمِحْنَةِ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا أَدَبًا لَهُ، وَأَمَّا تَشْدِيدُ الْمِحْنَةِ عَلَى الْكَافِرِ فَإِنّهُ يَكُونُ غَضبًا مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ وَالتَّالِثُ، وَهُوَ أَنَّ لَدَّاتِ الدُّنْيَا وَآلاَمَهَا غَيْرُ بَاقِيَةٍ، وَأَحْوَالُهَا غَيْرُ مُسْتَمِرّةِ، وَإِنّمَا تَحْصُلُ السّعَادَاتُ الْمُسْتَمِرّةُ فِي دَارِ الأَخِرَةِ، وَلِدُلِكَ فَإِنّهُ تَعَالَى يُمِيتُ بَعْدَ الإحْيَاءِ، وَيُسْقِمُ بَعْدَ الصِحّةِ، فَإِذَا حَسُنَ ذَلِكَ فَلِمَ لاَ يَحْسُنُ أَنْ يُبَدِّلَ السّرّاءَ بِالضّرّاءِ وَالْقُدْرَة بِالْعَجْزِ}. انتهى. وقالَ الشيخُ إبنُ عثيمين (عُضوُ هَيْئةِ كِبار العُلَماء) في تَفْسِيرِه، عند تَفسِيرِ قولِه تَعالَى (إن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّتْلُهُ، وَتِلْكَ الأَيَّامُ ثُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذُ مِنكُمْ شُهَدَاءَ،

وَاللَّهُ لاَ يُحِبُ الظَّالِمِينَ): يَقُولُ [تَعالَى] {فَقَدْ مَسَّ الْقُوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ} يَعنِي إنْ يَمْسَسْكُمْ جِراحٌ وألمٌ فقدْ مَسّ الْقوْمَ قرْحٌ مِّثلُهُ (يَعنِي جِراحٌ وألمٌ)، وفي هذا تَسلِية لِلمُؤْمِنِين، لأِنَّ الإنسانَ إذا عَلِمَ أنَّ عَدُوَّه أصابَه مِثلُ ما أصابَه فإنّه تَهونُ عليه المُصيبةُ... ثم قَالَ -أي الشيخُ اِبنُ عثيمين-: قولُه تَعالَى {إن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثلُهُ} المُرادُ به التّسلِيَة، أيْ أنه إذا كُنتم أصبِبتُم في أحُدٍ قان القوم قد أصيبوا بقرْح مِثْلِه، في نَفْسِ الغَرْوةِ أيضًا قُتِلَ مِنَ المُشْرِكِينِ مَن قُتِلَ وهُزِموا [أي المُشركون في أوّل المَعرَكةِ] لَولا أنّ اللهَ سُبحانَه [و]تَعالَى أرادَ بحِكمَتِه أنْ يُخالِفَ بَعضُ الجُنْدِ [المُسلِمِين] المَوقِفَ الذي أمرَهم به النّبيُّ صلّى الله عَلَيْهِ وَسلّمَ قُحَصلَ فِيما بَعْدُ أَنْ كانَ خِلافُ المُرادِ... ثم قالَ -أي الشيخُ إبنُ عثيمين-: قالَ [تَعالَى] {وَتِلْكَ الأَيّامُ تُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ}، يَعنِي هذه الأيَّامُ نَجعَلُها دُوَلاً، فتَارَةً تَكونُ الأيَّامُ لِهؤلاء، وتارةً تَكُونُ الأَيَّامُ لِهُولاء، فاللَّهُ عَزَّ وجَلَّ هُو الذي بِيَدِهُ الأمرُ، حتى إنَّ الدُّولة تَكُونُ في بَعضِ الأحيَانِ لأعدائه على أوْلِيَائه لِحِكَم يُريدُها، قفِي بَدْرِ كانت الدّولة على المُشركِين، وفي أُحُدٍ كانت الدولة على المُؤمِنِين، فهذا مَرّةً وهذا مَرّةً، لِحِكَم عَظِيمةٍ بَيّنَها اللهُ سُبحانَه وتَعالَى فِيما بَعْدُ [يُشْبِيرُ إلى قوْلِه تَعالَى {وَلِيَعْلَمَ اللّهُ الّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِدُ مِنكُمْ شُهُدَاءَ}]، وقولُه {للهَاولِهَا بَيْنَ النَّاسِ} يَشمَلُ مُداولَتَها بَيْنَ أُمَّةٍ وأُمَّةٍ، ويَشْمَلُ كذلك مُداوَلَتَها في الإنسانِ الواحِدِ، فالإنسانُ يَجِدُ يَومًا سُرورًا ويَجِدُ يَومًا آخَرَ حُزئًا، ولِهذا يُقالُ {دَوامُ الحالِ مِنَ المُحالِ، فالأيّامُ دُوَلٌ}... ثم قالَ -أي الشيخُ إبنُ عثيمين -: {وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا}، أيْ يَعلَمَه مَوجودًا، أمَّا العِلمُ السابقُ فإنّه يَعلَمُه أنّه سَيُوجَدُ، وهناك قرق بَيْنَ عِلْمِه الشّيءِ مَوجودًا حالَ وُجودِه وبَيْنَ عِلْمِه الشّيءِ بِأَنَّهُ سَيُوجَدُ، [فَإِنَّ] عِلْمَ اللَّهِ السابِقِ لا يَتَرَتَّبُ عليه الْجَزاءُ، وذلك لأِنَّ المُؤمِنَ لم يَكُنْ

مَوجودًا بَعْدُ حتى يُجازَى أو لا يُجازَى، إنّ اللهَ تَعالَى قد عَلِمَ الذِين آمَنوا مِن قبْلُ، فَإِنَّهُ سُبِحانَهُ وتَعالَى كَتَبَ في اللَّوحِ المَحفوظِ مَقادِيرَ كُلِّ شَنَيءٍ إلى يَومِ القِيَامةِ، وقد عَلِمَ المُؤْمِنَ مِن غَيرِه مِن قَبْلُ... ثم قالَ -أي الشيخُ إبنُ عثيمين-: وقولُه {وَلِيَعْلَمَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُوا } كَيْفَ ذلك؟ لأِنَّ المُؤْمِنَ يَرضَى بِهذه المُداوَلةِ (بمُداوَلةِ اللهِ الأيَّامَ بَيْنَ الناس)، يَرضَى بِها رضًا تامًّا، إنْ أصابَتْهُ ضرَّاءُ صبَرَ وإنْ أصابَتْهُ سرَّاءُ شكرَ، ويَعْلَمُ أَنَّ ذَلْكَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ فَيَرضَى ويُسلِّمَ، غَيرُ المُؤْمِنِ بِالْعَكْسِ، إِنْ أُصِيبَ بسرَّاعَ أَشْرَ [أيْ قُرحَ ونَشْبِط] وبَطِرَ [أيْ تَكَبّرَ وطغى]، وإنْ أصبيبَ بضرّاءَ ضَجِرَ وتَسنخط، يَقُولُ اللهُ سُبِحانَه وتَعالَى {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ } أيْ على طرَفٍ، {قَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةً } والفِتنةُ هنا المُرادُ بِها ضِدٌ الخير، {وَإِنْ أَصَابَتُهُ فِتْنَةَ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالأَخِرَة} وكم مِن إنسانِ إرتَدّ لأِنّه أُصِيبَ بِمُصِيبةٍ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ، إِذُنْ {وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا} كَيْفَ كانَ هذا العِلمُ؟ نَقُولُ، لأِنَّ المُؤْمِنَ يَرضَى بِمُداوَلَةِ اللهِ الأيّامَ بَيْنَ العِبادِ، إنْ أصابَتْهُ ضَرَّاءُ صبَرَ، أو سَرّاءُ شَكَرَ، [وأمّا] غيرُ المُؤْمِنِ بالعَكْسِ، لا يَرضَى بقضاء اللهِ وقدَره، يَقولُ {لَوْ أطاعُونَا مَا قُتِلُوا}، {لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاثُوا وَمَا قُتِلُوا}، وما أشْبَهَ ذلك... ثم قالَ -أي الشيخُ ابنُ عثيمين-: قالَ [تَعالَى] {وَيَتَّخِدُ مِنكُمْ شُهُدَاءَ}، فَهؤلاء الشُّهَداءُ اِتَّخَدُهُمُ اللهُ واصطفاهم، ولَوْلا مِثلُ هذه الهَزيمةِ لم يكونوا شنهداء، وكَمْ مِن شهيدٍ اِتَّخَدُهُمُ [اللهُ] في غزوة أحُدٍ؟، سبعونَ رَجُلاً، لَوْلا هذا لم يَكُنْ هناك شُهَداء... ثم قالَ -أي الشيخُ إبنُ عثيمين-: قولُه [تَعالَى] {وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ}، فالظالِمُ، إنْ كانَ ظُلْمُه ظُلْمَ كُفْرِ فَلا حَظِّ له في مَحَبَّة اللهِ، وإنْ كانَ ظُلْمُه دُونَ ذلك قُلَه مِن مَحَبَّةِ اللهِ بقدْر ما معه مِنَ العَدلِ، ومِن كَراهةِ اللهِ بقدر ما معه مِنَ الظُّلْمِ... ثم قالَ -أي الشيخُ إبنُ

عثيمين-: قولُه {لاَ يُحِبُ الطَّالِمِينَ} قد يَبدُو غريبًا على القارئ مُناسَبةُ هذه الجُملةِ بِما قَبْلِها {وَيَتَّذِذُ مِنكُمْ شُهُدَاءَ، وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ} كَيْفَ هذا؟، فَيُقالُ، الجَوابُ مِن وَجْهَين؛ الوَجهُ الأوّلُ، أنّ المُرادَ بقولِه {وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الظّالِمِينَ} بَيَانُ أنّ الذين تَخَلُّفُوا عِن غَزُوةِ أُحُدٍ -وهُمْ مِقدارُ تُلْتِ الجَيشِ- لم يَكُنْ منهم شَهِيدٌ، لأِنَّهم نَجَوا بِأَنْفُسِهِم، فَلِكُونِهِم ظُلَمةً لم يَتَّخِذِ اللَّهُ منهم شُهُداءَ، فَيَكُونُ ذَلْكُ تَنْدِيدًا بِالذِين تَخَلَّفُوا ورَجَعوا مِن أثناءِ الطّريق، وَهُمْ عَبْدُاللّهِ بْنُ أَبَيّ [بْنِ سَلُولَ] ومَن تَبِعَه مِنَ المُنافِقِين، فْكَأَنَّهُ قَالَ { إِتَّخَدُ منكم أَيُّهَا الصَّفوةُ شُهُداءَ، ولم يَتَّخِدُ مِن أُولَئكُ الذِّين نَكَصوا على أعقابهم، لأِنّ هؤلاء ظلَمة واللهُ لا يُحِبُّهم}؛ الوَجهُ الثانِي، أنّ الذِين قُتِلوا في أحدٍ قُتِلُوا على أيدِي المُشْرِكِين، والمُشْرِكُون هُمُ الظالِمُون كَما قالَ تَعالَى {إنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ }، فَهَلِ اِنتِصارُ الظالِمِينِ في أُحُدٍ واستِشهادُ مَنِ أُستُشهِدَ مِنَ المُسلِمِينِ في أُحُدٍ لأِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ويَكْرَه المُؤْمِنِين؟، لا، إدْنْ {وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ} لِئَلاّ يَظُنَّ ظانٌ أنّ إنتِصارَ المُشركِين في تلك الغزوةِ مِن مَحَبّةِ اللهِ لَهم، قبيّنَ اللهُ عَزّ وجَلّ أنّه لا يُحِبُ الظالِمِين... ثم قالَ -أي الشيخُ إبنُ عثيمين-: مِن قُوائدِ هذه الآية؛ (أ)بَيَانُ رَأُفَةِ اللَّهِ سُبُحانَه وتَعالَى برَسولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وأصحابِه بهذه التَّسلِيَةِ العَظِيمةِ {إِن يَمْسَسُكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ}؛ (ب)أنَّ اللهَ سُبحانَه وتَعالَى جَعَلَ هذه الدُّنيَا دُولًا تَتَقُلُّبُ، لِئَلاّ يَرِكُنَ الإنسانُ إليها، لأِنَّ الدُّنيَا لَوْ كانت دائمًا راحةً ونَعمة ركنَ الإنسانُ إليها ونسبى الآخِرة، ولَوْ كانتْ دائمًا مِحنة ونِقمة لكانتْ عَذابًا مُستَمِرًا، ولَكِنَّ اللهَ جَعَلَها دُوَلاً يُدالُ فيها الناسُ بَعضُهم على بَعضٍ، وتَتَداولُ الأحداثُ على الإنسان ما بَيْنَ خَيرِ وشَرِّ؛ (ت)[بَيَانُ] تَمَامِ سُلطانِ اللهِ سُبحانَه وتَعالَى في خَلقِه، وأنّ له التّدبيرَ المُطلقَ؛ (ث)أنّ اللهَ سلبحانه وتَعالَى قد يَمْتَحِنُ العَبدَ لِيَعلَمَ

إيمانَه مِن عَدَمِه، بماذا يَمتَحِنْه؟، بأنواع مِنَ الامتِحاناتِ، تارةً بالمَصائبِ وتارةً بِالْمَعائبِ، فَهِنَا [أَيْ فَي الآيَةِ] إِبتِلاءٌ بِماذا؟ بِالْمَصائبِ، وإذا يَسرَّ اللهُ لِلإِنسانِ أسباب المَعصبِيةِ فَهذا إبتِلاءٌ بتيسبير المَعائبِ، مِثلَ قولِه تَعالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُونَكُمُ اللَّهُ بِشْنَىْءِ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ}، في هذه الآية حَرَّمَ اللهُ الصّيدَ على المُؤْمِنِين وَهُمْ حُرُمٌ، فابتلاهم بصيدٍ تَنالُه أيديهم ورماحُهم، يَعنِي يُمسِكُ الإنسانُ الصّيدَ بيدِه وبرُمحِه [وذلك لِقُربِ الصّيدِ مِنْهُ] ما يَحتاجُ إلى سنَهْمِ {لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ}؛ (ج)أنَّ عِلْمَ اللهِ سنبحانه وتَعالَى بِالأشباءِ على قِسمَين، عِلْمٌ بأنها سَتُوجَدُ وهذا أزَلِيّ، وعِلْمٌ بأنها وُجِدَتْ وهذا يكونُ عند الوُجودِ، ولِهذا قالَ {وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا}؛ (ح)أنَّ اللهَ تَعالَى قد يُقدِّرُ المكروهَ لِحِكَم بِالِغَةِ كَثِيرةٍ، لِقُولِه {لِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّذِذُ مِنكُمْ شُهُدَاءَ}؛ (خ)[بَيَانً] فَضِيلةِ الشَّهادةِ، [ف]قولُه {ويَتَّذِذُ مِنكُمْ} كَأَنَّه سُبحانَه الصطفى هؤلاء الشُّهَداءَ واتَّخَدُهم لِنَفسِه؛ (د) إثباتُ المَحَبّةِ لِلهِ، أنّ اللهَ يُحِبّ، وَجْهُ ذلك أنّ نَفْيَها عن الظالِمِين يَدُلُ على تُبوتِها لِضِدِّهم، لأِنها لَو إِنتَفتْ عن هؤلاء وهؤلاء لم يَكُنْ في نَفيها عن الظالِمِين فائدة؛ (ذ)التّحذيرُ مِنَ الظّلمِ، لِقولِه {لاَ يُحِبُ الظّالِمِينَ}، [وَ]الحُكْمُ إذا عُلِقَ بوَصفٍ قَإِنَّه يَزدادُ بِزِيادَتِه ويَقوَى بِقُوّتِه، ويَنقصُ بِنَقصِه ويَضْعُفَ بِضَعفِه، فإذا كانَ إِنتِفاءُ المَحَبَّةِ مِن أَجْلِ الظُّلْمِ، فَكُلَّما كانَ الإنسانُ أَظْلَمَ كانَ أَبِعَدَ عن مَحَبّةِ اللهِ عَن وَجَلّ. انتهى باختصار. قُلْتُ: ويَنبَغِي في هذا المَقامِ ألاّ نَنْسَى قولَه تَعالَى {إنّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا، نِعْمَ الْعَبْدُ، إِنَّهُ أُوَّابٌّ}، وقولَه تَعالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بالصّبْر وَالْصَلَاةِ، إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْصَّابِرِينَ، وَلا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتُ، بَلْ أَحْيَاعُ وَلَكِن لا تَشْعُرُونَ، وَلَنَبْلُونَكُم بِشَنَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ

وَالتَّمَرَاتِ، وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ، الَّذِينَ إِذَا أَصنَابَتْهُم مُصِيبَةً قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن ربِّهِمْ وَرَحْمَةً، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ}، وقوله تَعالَى {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَاثُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ}، وقوله تَعالَى {وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابِ، سَلامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرِثُمْ، فَنِعْمَ عُقْبَى الدّار}، وقوله تعالى {إنَّمَا يُوَقى الصّابرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ}، وقوله تعالى {قالَ أَنَا يُوسئُفُ وَهَذَا أَخِي، قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا، إنَّهُ مَن يَتَّق وَيَصْبِرْ قَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ}، وقوله تَعالى {فُلْمًا بِلغَ مَعَهُ السّعْيَ قالَ يَا بُنْيّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أُنِّي أَدْبَحُكَ فَانْظُرْ مَادًا تَرَى، قالَ يَا أَبَتِ اقْعَلْ مَا ثُؤْمَرُ، سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ}، وقولَه تَعالَى {قالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا، إنَّ الأرْضَ لِلَّهِ يُورِتُهَا مَن يَشْنَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ}، وقولَه تَعالَى {قُاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلُ}، وقولَه تَعالَى {ولَقَدْ كُدِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ قُصبَرُوا عَلَى مَا كُدِّبُوا وَأُودُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا}، وقولَه تَعالَى {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ عُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا، نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ، الّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوكَنُونَ}، وقوله تَعالَى {وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلْنَا، وَلَنْصِبْرِن عَلَى مَا آدُيْتُمُونَا، وَعَلَى اللهِ قُلْيَتُوكِّلِ الْمُتَوكِّلُونَ}، وقوله تعالى {قَالَ بَلْ سَوِّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا، قُصَبْرٌ جَمِيلٌ، عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِينِي بِهِمْ جَمِيعًا، إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}، وقولَه تَعالَى {فاصْبِرْ إنّ وَعْدَ اللّهِ حَقّ، وَلا يَسْتَخِفّنْكَ الّذِينَ لا يُوقِنُونَ}، وقولَه تعالَى {ولَنَجْزيَنّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}، وقولَه تَعالَى {إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطْرِيرًا، فُوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ دُلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَصْرَةً وَسُرُورًا، وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا}، وقوله تعالى {أُولَئِكَ

يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةُ [أي الجَنّة] بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقّوْنَ فِيهَا تَحِيّةٌ وَسَلاَمًا}، وقوله تَعالَى {وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيُلْكُمْ ثُوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلا يُلَقَّاهَا إلاّ الصَّابِرُونَ}، وقولَه تَعالَى {وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ، أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}، وقولَه تَعالَى {ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالْصَبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ}، وقولَه تَعالَى {وكَأَيّن مِن نبيّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ قُمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا، وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ}، وقولَه تَعالَى {لَتُبلُونٌ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسمْعُنّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَدِّى كَثِيرًا، وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذُلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ}، وقولَه تَعالَى {قاصْبِرْ، إنّ الْعَاقِبَة لِلْمُتّقِينَ}، وقولَه تَعالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُقْلِحُونَ}، وقوله تَعالَى {أُولَئِكَ يُؤْتُونَ أَجْرَهُم مّرّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا}، وقولَه تَعالَى {إلاّ الّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ}، وقولَه تَعالَى {وَالْعَصْرِ، إِنَّ الإنسَانَ لَفِي خُسْر، إلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِنُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْصَّبْرِ}، وقولَه تَعالَى {وَلَنَبْلُونَكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ}، وقولَه تَعالَى {رّبٌ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا قَاعْبُدْهُ وَاصْطبِرْ لِعِبَادَتِهِ}، وقوله تَعالَى {وَاصْبرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ}، وقولَه تَعالَى {وَمَا تَنقِمُ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا، رَبَّنَا أَقْرعْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَقَّنَا مُسْلِمِينَ}، وقوله تعالى {أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةُ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}، وقولَه تَعالَى {وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَدُا الْكِقْلِ، كُلُّ مِّنَ الصَّابِرِينَ، وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا، إِنَّهُم مِّنَ الصَّالِحِينَ}، وقولَه تَعالَى {وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ قَاِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا}، وقولَه تَعالَى {وَلِرَبِّكَ قَاصْبِرْ}، وقولَه تَعالَى {وَاصْبِرُوا، إنّ

اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ}، وقولَه تَعالَى {أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةُ وَلَمَّا يَأْتِكُم مّثلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم، مستشهمُ الْبَأْسَاءُ وَالضّرّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتّى يَقُولَ الرّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَّى نَصْرُ اللَّهِ، أَلاَ إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قريبٌ}، وقوله تَعالَى {يَا بَنِيِّ ادْهَبُوا فُتَحَسَّمُوا مِن يُوسُفُ وَأَخِيهِ وَلاَ تَيْأَسُوا مِن روْح اللهِ، إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِن روْح اللهِ إلاَّ الْقوْمُ الْكَافِرُونَ}، وقوله تعالَى {أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لاَ يُقْتَنُونَ}، وقولَه صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {يُؤْتَى بِأَنْعَمِ أَهْلِ الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُصْبَغُ فِي النَّارِ صَبْغَةَ [أيْ يُغْمَسُ فِي النَّارِ عَمْسنة]، تُمّ يُقالُ (يَا ابْنَ آدَمَ، هَلْ رَأَيْتَ خَيْرًا قطُ؟ هَلْ مَرّ بِكَ نَعِيمٌ قطْ؟)، فَيَقُولُ (لا وَاللّهِ يَا رَبِّ)، وَيُؤْتَى بِأَشْدِّ النّاسِ بُؤْسًا فِي الدُنْيَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيُصْبَغُ صَبْغَةً فِي الْجَنَّةِ، فَيُقَالُ لَهُ (يَا ابْنَ آدَمَ، هَلْ رَأَيْتَ بُؤْسًا قطُّ؟ هَلْ مَرّ بِكَ شَدّة قط؟، فَيَقُولُ (لا وَاللهِ يَا رَبِّ، مَا مَرّ بِي بُؤْسٌ قطْ وَلا رَأَيْتُ شَدّةً قط)}، وقوله صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، قَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ صَلاَبَةً زيدَ فِي بَلائِه، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّة خُفِّفَ عَنْهُ، وَلا يَزَالُ الْبَلاءُ بِالْمُؤْمِنِ حَتَّى يَمْشبِيَ عَلَى الأرْضِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ خَطِيئَةً}، وقولَه صلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {قَدْ كَانَ مَنْ قَبْلُكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيُحْفَرُ لَهُ فِي الأرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهَا فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رأسبهِ فَيُجْعَلُ نِصنْفَيْنِ وَيُمْشَطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ قُمَا يَصُدُهُ دُلِكَ عَنْ دِينِهِ}، وقوله صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ {حُقَّتِ الْجِنَّةُ بِالْمكارِهِ، وحُقَّتِ النَّارُ بالشَّهواتِ}]. انتهى]، وَهُمْ في آخِرِ الزَّمَانِ الغُرَبَاءُ المذكورون في هذه الأحاديثِ {الَّذِينَ يَصْلُحُونَ ا إِذَا فَسنَدَ النَّاسُ} وَ{الَّذِينَ يُصلِّحُونَ مَا أَفْسنَدَ النَّاسُ مِنَ السُّنَّةِ} وَ{الَّذِينَ يَفِرُونَ بِدِينِهِمْ مِنَ الْفِتَن} وَ [النُّزَّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ} لأنَّهم قلُّوا فلا يُوجَدُ في كُلِّ قبيلةٍ منهم إلا الواحِدُ والاثنان، وقد لا يُوجَدُ [أيْ في بعضِ القبائلِ] منهم أحَدٌ، كَما كانَ الداخِلون إلى

الإسلام في أوّل الأمر كذلك [قالَ الشيخُ عبدُالرحمن العقبي في (طائفةُ الغُرَباعِ المَغبوطِين): والنُّزَّاعُ جَمعُ نازع أو نَزيع، وهو الذي نَزَع عن أهلِه وعَشيررتِه أيْ بَعُدَ وغابَ؛ وهَلْ يَكُونُ نازعًا مَن لم يَرحَلْ عن أهلِه وعَشِيرَتِه وبَقِيَ فيهم ولَكِنَّه كالغَريبِ الذي جاورَ عَشبيرةً غيرَ عَشبيرَتِه فهو كالغريبِ المُجاورِ، وذلك لأِنَّه صالِحٌ بَيْنَ أقارِبَ سَيّئِين؟، أرجُو أنْ يَكُونَ ذلك... ثم قالَ -أي الشيخُ العقبى: ولا شَكّ أنّ هذا النّوعَ [يَعنِي الذي بَعُدَ وغاب] مِنَ الثُرّاعِ خَيرٌ مِنَ النّوعِ الثانِي الذي بَقِيَ بَيْنَ أهلِه وعَشْبِيرَتِه وهو كالغَريبِ بَيْنَهم. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أي الشيخُ العيدُ-: قالَ الإمامُ الأوزاعيُ في قولِه صلى الله عليه وسلم (بَدَأُ الإسلامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأً) {أَمَا إِنَّهُ مَا يَذْهِبُ الإِسلامُ، ولكِنْ يَدَّهَبُ أَهْلُ السنَّةَ حتى مَا يَبْقَى فَي البَلْدِ منهم إلاّ رجلٌ واحدٌ}، ولهذا المعنَى يُوجَدُ في كلام السلفِ كثيرًا مَدْحُ السُّنَّةِ ووَصنْفُها بِالغُرْبِةِ ووَصْفُ أَهْلِهَا بِالْقِلَّةِ، قَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُ [وُلِدَ عَامَ 21هـ، وتُوقِيَ عَامَ 110هـ] رَحِمَه اللهُ يقولُ لأصحابِه {يَا أَهْلَ السُّنَّةِ، تَرَفُّقُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ، فَإِنَّكُمْ أَقَلُ النَّاسِ}، وقالَ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ [وُلِدَ عامَ 64هـ، وَتُؤقِي عامَ 139هـ] رَحِمَه اللهُ {لَيْسَ شَيْعٌ أَعْرَبَ مِنَ السُّنَّةِ، وَأَعْرَبُ مِنْهَا مَنْ يَعْرِفُهَا} وقالَ سنْقيَانُ التَّوْرِيُ [وُلِدَ عامَ 97هـ، وتُولِقِيَ عامَ 161هـ] {اسْتَوْصُوا بِأَهْلِ السُّنَّةِ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ غُرَبَاءُ}، ومُرَادُ هؤلاء الأئمّة بالسُنّة طريقة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم التي كان هو وأصحابُه عليها... ثم دْكَرَ -أي الشيخُ العيدُ- صفاتِ الغُرَباءِ الذِين أثنَى عليهم رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقالَ: ومِن صِفاتِهم الإنكارُ على مَن يُخالِفُ منهجَ السلفِ ويَمِيلُ إلى الأهواء، استجابة لله وللرسول صلى الله عليه وسلم، قال الله سبحانه وتعالى {لْعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسنَى ابْنِ مَرْيَمَ، دُلِكَ بِمَا عَصوا

وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ، كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُنكرِ فَعَلُوهُ}، وقال الحبيبُ المُصطفَى والنبيّ المُجْتَبَى صلواتُ ربّى وسلامُه عليه {مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ...} الحَدِيثَ، [وَ]قَالَ ابنُ القيم [في (إعلام الموقعين)] {وَقَدْ كَانَ السّلَفُ الطّيّبُ يَشْنَّدُ نَكِيرُهُمْ وَغَضَبُهُمْ عَلَى مَنْ عَارَضَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأَى أَوْ قِيَاسِ أَو إِسْتِحْسَانِ أَوْ قَوْلِ أَحَدِ مِنَ النَّاسِ كَائِنًا مَنْ كَانَ، ويَهْجُرُونَ فَاعِلَ دُلِكَ، وَلا يُسوِّغُونَ غَيْرَ الانْقِيَادِ لَهُ وَالتَّسْلِيمِ وَالتَّلَقِّي بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ [، وَلا يَخْطُرُ بِقُلُوبِهِمُ التَّوَقُفُ فِي قَبُولِهِ حَتَّى يَشْهُدَ لَهُ عَمَلٌ أَوْ قِيَاسٌ أَوْ يُوافِقَ قَوْلَ قُلانٍ وَقُلانٍ]}؛ ومِن صِفاتِهم الحِرْصُ على التّمَيّرِ والحَدْرُ من التّميّع، فَهُمْ مع قِلْتِهم يُظْهِرون السُنّة ويُنْكِرون الأهواءَ المُضلِلة وإنْ كَثُرَ المُخالِفون، وَهُمْ مع ما يُلاقونه مِن عِظمِ الغُرْبةِ لا يَقْزَعون إلى تمييع منهج السلف أبدًا أو إلغاء الفروق بين السُّنِّيِّ السلفِيّ وصاحبِ الهورَى الخَلْفِيّ بدَعْوَى {كِلانا على خَيْرٍ}! أو {نَفْعَ اللهُ بهم}! أو أنْ يقولوا {كُلْنا مُسْلِمون} إلى آخِرِ عباراتِ التَّمْييعِ وحُلُولِ الوَسطِ والتَّضْييع، بَلِ السُّنِّيُ السلفيُ وهو في زَمَنِ الغُرْبةِ يَصْدَعُ بالحقّ ويَرُدُ على المُخالِفِ وإنْ أصبحَ غريبًا وَحِيدًا؛ [وَ]فيما جَرَى للإمام أحمدَ زَمَنَ المِحْنَةِ عِظةً وعِبْرَةُ فإنّه سُجِنَ وجُرّدَ وأُوذِيَ أَعْظمَ الإيذاءِ وبَقِيَ وَحِيدًا في تلك المِحْنَةِ غريبًا، ولكنَّه واللهِ ما لأنَ ولا مَالَ إلى المُخالِفِينِ أَبَدًا، بَلْ رَدّ عليهم وبَدَّعَهم حتى نَصرَه اللهُ وأعَزّه، والإمامُ المُجَدِّدُ محمد بنُ عبدالوهاب أوذِيَ وأُخْرِجَ وعادَاه مَن عادَاه فَلَمْ يَلِنْ أَبَدًا، ولو تَمَيّعَ وتَنازَلَ لَضَاعَتْ دَعْوَتُه السلفيّة. انتهى باختصار. وجاء في (المنتقى مِن فتاوى الشيخ صالح الفوزان) أنّ الشيخ سئلَ {لقد تَفَشَّى بين الشَّبابِ وَرَعٌ كاذِبٌ، وهو أنَّهم إذا سَمِعوا الناصِحِين مِن طَلَبةِ العِلمِ أو العلماءِ يُحَدِّرون مِنَ البدع وأهلِها ويَذكُرون حقيقة ما هُمْ عليه، وقد يُوردون أسماءَ

بعضِهم ولو كان مَيِّتًا- لإفتِتانِ الناسِ به، وذلك دِفاعًا عن هذا الدِّينِ، وكَشفًا لِلمُندَسِين بين صُفوفِ الأُمّةِ لِبَتِّ الفُرقةِ والنِّزاعِ فيها، فيدّعون [أيْ أصحابُ الورَع الكاذِبِ] أنّ ذلك مِنَ الغِيبةِ المُحَرّمةِ، قما هو قولُكم في هذه المَسألةِ؟}، فأجابَ الشيخُ: القاعدةُ في هذا [هي] التّنبيهُ على الخَطأِ والانحِرافِ وتَشخِيصُه لِلنّاسِ، وإذا اِقتَضَى الأمرُ أنْ يُصرّحَ باسم الأشخاصِ حتى لا يُغْتَرّ بهم، وخُصوصًا الأشخاصَ الذين عندهم إنحِرافٌ في الفِكر أو إنحِرافٌ في السّيرِ والمَنهَج وَهُمْ مَشهورون عند الناس ويُحسِنون بهم الظنّ، قلا بَأْسَ أنْ يُذكَروا بأسمائهم وأنْ يُحدّرَ منهم؛ والعُلَماءُ بَحَثُوا في عِلْمِ الْجَرْحِ والتِّعدِيلِ، قَدْكَروا الرُّواة وما يُقالُ فيهم مِنَ القوادِح، لا مِن أجْلِ أشخاصِهم، وإنّما مِن أَجْلِ نَصِيحةِ الأُمّةِ أَنْ تَتَلقّى عنهم أَشْيَاءً فيها تَجَنِّ على الدِّينِ أو كَذِبٌّ على رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم؛ فالقاعِدةُ أنْ يُنَبَّهَ على الخَطأِ، ولا يُذكرُ صاحبُه إذا كانَ يَتَرَتّبُ على ذِكْرِه مَضرّةٌ أو ليس لِذِكْرِه فائدةٌ، أمّا إذا إقتَضمَى الأمرُ أنْ يُصرّحَ باسمِه لِتَحذِيرِ الناسِ منه فهذا مِنَ النّصِيحةِ للهِ وكِتابِه ورَسولِه والأئمة المُسلِمِين وعامّتِهم، خُصوصًا إذا كان له نَشاطٌ بين الناس ويُحسِنون الظّنّ به ويَقتَنون أشْرِطتَه وكُتُبَه، لا بُدّ مِن بَيَانٍ وتَحذِيرِ الناسِ منه لأِنّ في السُّكوتِ ضرَرًا على الناس، فلا بُدّ مِن كَشْفِه، لا مِن أَجْلِ التّجريح أو التّشْفَقِي، وإنّما مِن أَجْلِ النّصيحة لله وكتابه ورسولِه ولأئمة المُسلِمين وعامّتِهم. انتهى باختصار. وقالَ الشيخ عبدُالرحيم السلمي (عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة والأديان والمذاهب المعاصرة بجامعة أم القرى) في مُحاضرةٍ بعُنُوانِ (المذاهب الفكرية والأدبية المعاصرة): عن أبي إسماعيل الهَرَوي [ت481هـ] أنه قالَ {عُرِضْتُ عَلَى السّيفِ [أيْ هُدِّدَ بِالقَتلِ بِالسَّيفِ] خَمْسَ مَرَّاتٍ، لا يُقالُ لِي (ارْجِعْ عَنْ مَدْهَبِكَ)، وإنَّما يُقالُ لِي

(اسْكُتْ عَمَّنْ خَالَقْكَ)، فَأَقُولُ (لاَ أَسْكُتُ)}، لِماذا؟، لأِنَّ تَوضِيحَ الْحَقِّ لِلنَّاسِ وكَشف باطِلِ المُبطِلِينِ ضروريٌ مِنَ الضروراتِ الشرعيةِ الأساسيةِ. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالسلام بنُ برجس (الأستاذ المساعد في المعهد العالي للقضاء بالرياض) في (الرّدُ العلميُّ على مُنْكِرِي التصنيفَ): فمَن كانَ مِن أهلِ السُّنّةِ قُلْيَحمِدِ اللهَ تعالى على هذا القَضل، وَلْيَسأل اللهَ سبحانه وتعالى التّبَاتَ عليه، وأمّا مَن كان مِن غير أهلِها فيا لِخَيبَتِه مَا أَعْظُمَ مُصِيبَتَه وما أشَدّ خَسارَتَه، فَلْيَعُدْ إلى رَبِّه جَلّ وعَلا وَلْيُراجِعْ دِينَه؛ ومِن قضل اللهِ سبحانه وتعالى علينا أنه جل وعلا لم يُخْلِى زَمَنًا مِنَ الأزمانِ مِن أهلِ السنة، بهمْ تَقُومُ حُجَّتُه على الناسِ أَجْمَعِين، فَيُبَلِّغون شرعَ الله سبحانه وتعالى كما جاء به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، ويَدْعُون إلى أزوم السُنّة وتَرْكِ البدع والأهواء؛ وقد كُنّا نَعْهَدُ أهلَ السُّنّةِ والجماعةِ فيما نُقِلَ إلينا مِن سبِيَرهم وأخبارهم وأحوالِهم أمّة واحدةً تَجْمَعُهم السّنّةُ وإنْ نَأتْ دِيَارُهم وتَبَاعَدَتْ أقطارُهم، يَحْنُو بعضُهم على بعضٍ ويُحِبُ بعضُهم بعضًا وإنْ لم يَرَه، حتى قالَ سُفْيَانُ التّوْرِيُّ [وُلِدَ عامَ 97هـ، وتُؤفِي عامَ 161هـ] رحمَه اللهُ تعالى {إِذَا بَلَغَكَ عَنْ رَجُلٍ في الْمَشْرِق صَاحِبِ سُنَّةٍ وَآخَرَ بِالْمَغْرِبِ، قَابْعَتْ إلَيْهِمَا بِالسَّلامِ وَادْعُ لَهُمَا، مَا أَقُلَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ}، ويَقُولُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ [وُلِدَ عامَ 66هـ، وثُوُقِيَ عامَ 131هـ] رحمَه اللهُ تعالى {إنِّي أَخْبَرُ بِمَوْتِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَكَأَنِّي أَفْقِدُ بَعْضَ أَعْضَائِي }... ثم قالَ -أي الشيخُ برجس-: أمَّا اليومَ فقد كَثُرَ المُنتَسبِون إلى السنِّنَّةِ، وكَثُرَ اللابسون لِلباس أَهْلِ السُّنَّةِ، حتى لم يَعُدْ تَميينُ أهلِ السُّنَّةِ الحَقِيقِيِّينِ مِن غيرِهم بالأمرِ السَّهْلِ الهَيّنِ، ولِخُطورةِ ذلك الأمْر -وهو تَلَبُسُ كثير مِنَ الناس بالسُنّةِ في هذه الأزمان وَهُمْ ليسوا مِن أَهْلِها- وشيدة تَفْشِي هذا الأمر، وحَوْفِي أَنْ يَنْدَرِسَ [أَيْ يَنْمَحِيَ] مذهبُ أهلِ السُنّة

والجماعة، على أيْدِي أناسٍ يَتَسَمُّونَ بهذا الاسنم وليسوا مِن مُسمَّاه على نَصِيبٍ، فإنّنا في هذا المَجْلِسِ نَدُّكُرُ بعضَ المسائلِ وبعضَ القضايا التي كَثُرَ طَرْحُها في هذا الزَّمَنِ وباسْمِ أَهِلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وهذا الطَّرْحُ، الغالبُ الكثيرُ [مِنْهُ] لَيْسَ عَلَيْهِ أثارة مِنْ عِلْمٍ، وليس هو مِن مذهبِ السلفِ الصالح رحمَهم اللهُ تعالى، وإنّما هو اقْتِنَاتٌ على منهج السلف الصالح وتلبيسٌ وخداعٌ؛ أقولُ، لمّا كان هذا الطّرْحُ لِمِثْل هذه المسائلِ باسْم أهلِ السُنّةِ والجماعةِ وهو بَعِيدٌ عن هذا المُسمّى وَجَبَ التّنبيهُ ما استطاعَ الإنسانُ إلى ذلك سبيلاً، ونحن في هذه العُجَالَةِ نَدْكُرُ بعضَ هذه المسائلِ ونُدْلِي فيها بدَلُونِا عَلَّ اللهَ سبحانه وتعالى أنْ يَرْزُقنا وإيّاكم الإخلاص، وتحقيقَ مُتابَعةِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، والتوفيقَ لمنهج السلفِ الصالح رَضِيَ اللهُ عنهم؛ فمِن هذه المسائل مسألة التصنيف... ثم قالَ -أي الشيخُ برجس-: التصنيفُ، هل هو حقّ أمْ باطلٌ؛ وهَلْ يَصِحُ التصنيفُ بالظّنِّ أم لا يَصِحُ ؟؛ وجوابُ هذه المسألة أَنْ يُقالَ، إنّ التصنيفَ الذي هو نِسبَهُ الشخصِ الذي تَلبّسَ ببدْعةٍ إلى بدْعَتِه، ونحو ذلك كنِسنبة الكَدَابِ إلى كَذِيه، وهكذا كُلُّ ما يَتَعَلَّقُ بمسائلِ الجَرْحِ والتّعدِيلِ، نَقُولُ، إنّ هذا التصنيفَ حقّ ودِينٌ يُدانُ به، ولهذا أجْمَعَ أهلُ السُنّةِ على صِحّةِ نِسبَةِ مَن عُرِفَ ببدْعة إلى بدْعَتِه، فمَن عُرِفَ بالقدر قِيلَ {هو قدري }، ومَن عُرفَ ببدعة الخوارج قِيلَ {خارجيٍّ}، ومَن عُرفَ بالإرجاءِ قِيلَ {هو مُرْجِئٍّ}، ومَن عُرفَ بالرَّقْضِ قِيلَ [رافضيي]، ومَن عُرف بالتَّمَشْعُر قِيلَ [أشْعَري]، وهكذا مُعْتَزلِي وصُوفِي وَهَلْم جَرًّا، وأصل هذا أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم أخْبَرَ أنّ أمّته ستَقْتَرِقُ عَلَى ثَلاَثُةٍ وَسَبْعِينَ فِرْقة، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنّةِ وَاتْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النّارِ، فَفِيه دلالة على وُجودِ الفِرَق، ولا يُتَصنور وُجودُ الفِرَق إلا بوُجودِ من يقومُ بمُعتقداتِها مِنَ الناسِ، وإذا كان الأمرُ كذلك

فكُلُ مَن دانَ بمُعتَقدِ أحَدِ هذه الفِرَقِ نُسبِ إليها لا مَحَالَة، فإنّ التصنيفَ حَقّ أجمَعَتْ عليه الأمّة فلا يُنْكِرُه عاقلٌ، فتصنيفُ الناسِ بحَق وبَصِيرةٍ حِراسة لِدِينِ اللهِ سبحانه وتعالى، وهو جُنْدِيِّ مِن جُنُودِ اللهِ سبحانه وتعالى، يَنْفِي عن دِينِ اللهِ جل وعلا تحريفَ الغَالِينِ وانْتِحالَ المُبْطِلِينِ وتأويلَ الجاهلِينِ وزَيْغَ المُبتَدِعِينِ، فالتصنيفُ رَقَابَة تَتَرَصَّدُ ومِنْظَارٌ يَتَطِّلِّعُ إلى كلِّ مُحْدِثٍ فيرْجُمُه بشبِهَابٍ ثاقِبٍ لا تَقُومُ له قائمة بَعْدَه، حيث يَتَّضِحُ أَمْرُه ويَظْهَرُ عَوَرُه {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظُلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ}، فالتصنيفُ مِن مَعَاوِلٍ أهلِ السُنَّةِ والجماعةِ التي بحَمْدِ اللهِ جل وعلا لم تَقْتُرْ ولن تَقْتُرَ في إخماد بدَع أهل البدَع والأهواء وفي كَشْفِ شُبَهِهم وبَيَانٍ بدَعِهم حتى يُحْدُروا وحتى تَعْرِفُهم الأُمَّةُ فتكونُ يدًا واحدةً على ضَرْبِهم ونَبْذِهم والقضَاءِ عليهم؛ الشِّقُ التَّانِي مِنَ السُّوَالِ، وهو هَلْ يُصنَّفُ بالظّنِّ؟، فإنَّنا نَقُولُ، ماذا يُرادُ بالتَّصنِيفِ بالظّنِّ؟، [ف]إنْ كانَ [المُرادُ هُو] الظنّ المُعتبر [أي الظّن الذي مَرتبتُه أعْلَى مِن مَرتبتي الوَهْمِ والشَّكِّ، وأَدْنَى مِن مَرتَبَةِ اليَقِينِ، وهو ما سنبق بَيَاتُه في مَسْأَلَةِ (هَلْ يَصِحُ إطلاقُ الكُلِّ على الأكثر؟ وهَلِ الحُكْمُ لِلغالِبِ، والنَّادِرُ لا حُكْمَ له؟). وقد قالَ القرطبيُّ في (الجامع لأحكام القرآن): إنّ الأحْكَامَ تُنَاطُ بالْمَظانِّ وَالظّوَاهِرِ لاَ عَلَى الْقطْع وَاطِّلاَعِ السّرَائِرِ. انتهى] في الشّرْع، فهذا يُصنّفُ به ولا رَيْبَ- عند أهل العِلْم رحمَهم اللهُ تعالى، ولذلك لو تَأمَّلتَ طريقة السَّلَفِ في بابِ الجَرح والتَّعدِيلِ والكَلامِ في أهلِ البدَع تراهم يَعتبرون الظنّ، فمَثلاً بَعضُهم يَقُولُ {مَن أَخْفَى علينا -أو عَنّا-بِدْعَتَهُ لَمْ تَخْفَ عَلَيْنَا ٱلْفَتُهُ}، يَعْنِي أَنْنا نَعْرِفُه مِن خِلالٍ مَن يُجالِسُ وإنْ لم يُظهر البِدْعة في أقوالِه وأفعالِه، وقد قالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقطَّانُ رَحِمَه اللَّهُ تَعالَى {لَمَّا قَدِمَ سُفْيَانُ التَّوْرِيُّ الْبَصْرَةُ، وكَانَ الرَّبِيعُ بْنُ صُبَيْحٍ لَهُ قَدْرٌ عند الناس وله حُظْوَةٌ

وَمَثْرُلَة، فَجَعَلَ التَّوْرِيُّ يَسِأَلُ عِن أَمْرِه ويَستَقْسِرُ عِن حالِه، فقالَ (ما مَذْهَبُه؟)، قالوا (مَذْهَبُه السُّنَّةُ)، قالَ (مَن بطانتُه؟)، قالوا (أهلُ القدر)، قالَ (هو قدري)} [قالَ الشيخُ على بنُ محمد الصلابي (عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط): وكَمْ خَدَعَتْ تلك العَقِيدةُ الْخَطِيرةُ (التَّقِيَّةُ) المُسلِمِين حُكَّامًا ومَحكومِين، عُلَماءَ ومُتَعَلِّمِين، فَأَيْنَ عُلَماءُ السُنّةِ الذِين لا تَنْطلِي عليهم دَسائسُ الباطنِيّين؟!. انتهى]، وقد عَلّقَ إبْنُ بَطّة [في كتابه (الإبانة الكبرى)] رَحِمَه اللهُ تَعالَى على هذا الأثر بقولِه {رَحْمَةُ اللهِ عَلَى سُفْيَانَ التوري، لقدْ نَطْقَ بِالْحِكْمَةِ فَصَدَقَ، وَقَالَ بِعِلْمٍ فُوَافْقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّة وَمَا تُوجِبُهُ الْحِكْمَةُ وَيُدْرِكُهُ الْعِيَانُ وَيَعْرِفُهُ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ وَالْبَيَانِ، قَالَ اللَّهُ جَلّ وعَلا (يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا بطائةً مِنْ دُونِكُمْ لاَ يَالُونَكُمْ خَبَالاً وَدُوا مَا عَنِتُمْ)}، ولْيَعْلَمْ طالبُ العِلْمِ أنَّ أكثرَ تَصنيفِ أهلِ العِلْمِ في قديم الزَّمَنِ وحَديثِه إنَّما هو بالظّنِّ المُعتَبَر، أمَّا التّصنيفُ باليَقِينِ فهو نادِرٌ جِدًا في الأمّةِ... ثم قالَ -أي الشيخُ برجس-: والتّصنيفُ بالقرائن مَبْنَاه على الظنّ كما هو في أكثر أحكام الشّريعة الإسلاميّة [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (مصلحة التأليف وخشية التنفير، في الميزان، بتقديم الشبيخ أبى محمد المقدسى): قالَ إبْنُ دقيق العيد [في (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام)] {والاستِدلالُ بِالقرائنِ مِنَ الأفعالِ والأحوالِ والأقوالِ مِنَ الطُّرُقِ المُفِيدةِ لِلْعِلْمِ اليَقِينِيّ، لا سبيّمًا مع كَثرة القرائن وطُول الأزمنة }، وبالجُملة فالنِّفاقُ قد يُعلمُ بالقرائن الظاهِرةِ.. ثم قالَ -أي الشيخُ الصومالي-: وعامّتُهم [أيْ عامّةُ المُنافِقِين] يُعرَفون في لحن القول ويُعرَفون بسيماهم، ولا يُمكِنُ عُقوبَتُهم باللَّحْنِ والسِّيما. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو بصير الطرطوسي في (قواعدُ في التكفير): القرائنُ ولَحْنُ

القولِ تُلزِمُنا بالحَدر والحَيْطةِ مِن أهلِ النِّفاق. انتهى باختصار]. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ محمد بن هادي المدخلي (عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (اللقاءات السلفية بالمدينة النبوية): قالَ أَبُو حَاتِمٍ رَحِمَه اللَّهُ {قَدِمَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ الصُّورِيُّ بَعْدَادَ، قَدُكِرَ لأِحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ رَحِمَه اللهُ، [ف]قالَ (أَنْظُرُوا عَلَى مَنْ نَزَلَ وَإِلَى مَنْ يَأُوي)} [قالَ الشيخُ حسن أبو الأشبال الزهيري في (شرح كتاب الإبانة): فالنّبيُّ عليه الصّلاةُ والسّلامُ لَمّا نَزَلَ المَدِينة نْزَلَ على بَنِي النّجّارِ، وبَنُو النّجّارِ هُمْ أفضلُ الأنصارِ، أيْ أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم نَزَلَ على خِيرَةِ الأنصار ولم يَنزِلْ على أيّ واحدٍ منهم، وإنّما نَزَلَ في بَيْتِ أبي أيُوبَ الأنْصَارِيّ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ. انتهى]. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أحمد بازمُول (الأستاذ بجامعة أم القرى) في مقالةٍ بعنوان (نَقْضُ القبائح وتَطُويحُ المَفاسِدِ بذِكْرِ ما في الهَجْرِ مِن مَصالِحَ) على موقعِه في هذا الرابط: وقد نَقلَ الإجماعَ على هَجْرِ أَهْلِ البِدَعِ الإمامُ البغوي في (شَرْحُ السُّنَّةِ) بقولِه {قد مَضَتِ الصّحابةُ والتابعون وأتْباعُهم وعلماءُ السُنّةِ على هذا، مُجْمِعِين مُتّفِقِين على مُعاداة أهل البدعةِ ومُهاجَرَتِهم}؛ والسَّلَفُ لم يُحَدِّروا فقطْ مِن مُجالَسةِ أهلِ البِدَعِ أَنْفُسِهم، بَلْ مَن كان لا يُعرَفُ ببدعة وجالسَهم حَدروا منه إنْ لم يُقلِعْ عن مُجالسَتِهم بعدَ تَنبيهه؛ أخرَجَ اللَّلَكَائِيُّ في (شَرْحُ [أصولِ] اعتقادِ أهل السُنَّةِ) عن الْقُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ أَنَّه قالَ {مَنْ جَلَسَ مَعَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ فَاحْدُرْهُ }؛ وأخْرَجَ ابْنُ بَطّة في (الإبانة [الكبرى]) عن إبْنِ عون أنَّه قالَ {مَن يُجالِسُ أَهْلَ البِدَعِ أَشَدُ علينًا مِن أَهْلِ البِدَعِ}؛ وسَأَلَ أَبُو دَاوُد [صَاحِبُ السُنْن] الإمامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلِ {أَرَى رَجُلاً مِنْ أَهْلِ السُنَّةِ مَعَ رَجُلِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، أَثْرُكُ كَلاَمَهُ؟} فقالَ {لاَ، أَوْ تُعْلِمُهُ أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي رَأَيْتِه مَعَهُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ،

فإنْ تَرَكَ كَلامَهُ فَكَلِّمْهُ، وَإِلاّ فَأَلْحِقْهُ بِهِ}؛ وقال الْبَرْبَهَارِيُّ [في (شَرْحُ السُنَّةِ)] {إذا رَأَيْتَ الرَّجُلَ جَالِسًا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ فَحَدِّرْه وعَرِّقُه، فإنْ جَلَسَ معه بعدَ ما عَلِمَ فَاتَّقِهِ فَإِنَّهُ صَاحِبُ هُوَى }. انتهى. وجاءَ في (شرح كتاب فضل الإسلام) للشيخ ابن باز على موقعِه في هذا الرابط، أنّ الشيخ سُئِلَ {[هَل] الذي يُثنِي على أهل البدَع ويَمدَحُهم يَلْحَقُ بِهم؟}، فأجابَ الشيخُ {نَعَمْ، ما في شَكٌّ، مَن أَثْنَى عليهم ومَدَحَهم هو داع لهم، يَدعُو لهم، هذا مِن دُعاتِهم، نسألُ اللهَ العافِية }. انتهى. وقالَ الشيخُ حمود التويجري (الذي تولَّى القضاءَ في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخُ ابنُ باز مُحِبًا له، قارئًا لكُتُبه، وقدَّمَ لبعضِها، وبَكَى عليه عندما تُؤقِّيَ -عامَ 1413هـ وأمّ المُصلِّين للصلاة عليه) في (القول البليغ في التحذير مِن جماعة التبليغ): وهذه الرّواية عن الإمام أحْمَدَ يَنبَغِي تَطبيقُها على الذين يَمْدَحون التّبلِيغِيّين [يَعْنِي (جَماعة التّبلِيغ والدّعْوةِ)] ويُجادِلون عنهم بالباطِل، فمَن كان منهم عالِمًا بأنّ التَّبْلِيغِيِّين مِن أَهْلِ البِدَعِ والضلالاتِ والجَهالاتِ، وهو مع هذا يَمْدَحُهم ويُجادِلُ عنهم، فَإِنَّه يُلْحَقُ بِهِم ويُعامَلُ بِما يُعامَلُونِ بِه مِنَ البُغْضِ والهَجْرِ والتَّجَنُّبِ، ومَن كان جاهِلاً بهم ڤإنّه يَنبَغِي إعلامُه بأنّهم مِن أهْلِ البِدَعِ والضلالاتِ والجَهالاتِ، ڤإنْ لم يَترُكُ مَدْحَهم والمُجادَلة عنهم بَعْدَ العِلْمِ بهم قَاتِه يُلْحَقُ بهم ويُعامَلُ بما يُعامَلون به [قالَ الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ في (تحفة المجيب): أَلْفَ الشيخُ حمود بن عبدالله التويجري رسالة إسمُها (القولُ البَلِيغُ في التّحذيرِ مِن جَماعةِ التّبلِيغ)، أنْصَحُ بقِراءَتِها، والمُؤلِّفاتُ كَثِيرةٌ في بَيَانٍ شُرِكِيّاتِهم وصُوفِيّاتِهم وما هُمْ عليه مِنَ الضّلالِ، ودَعوَتُهم دَعوةٌ مَيَّتةً... ثم قالَ -أي الشيخُ الوادِعِيِّ-: قدَعوَتُهم دَعوةٌ جَهلِ وضَلالٍ، ولا أنصَحُ بِالْخُروجِ معهم، وَيَا حَبَّدُا لَوْ مُنِعُوا... ثم قالَ -أي الشيخُ الوادِعِيِّ-: جَماعةُ التّبلِيغ

جَمَعُوا بَيْنَ التَّصَوُّفِ والجَهلِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ مُقْبِل الوادِعِي أيضًا في فتوى صَوتِيّة بعنوان (الرّدُ على فتاوَى بَعض الأزهَريّين المُخالِفة) مُفَرّغة على موقعِه في هذا الرابط: دَعوَةُ الإخوانِ المُسلمِينِ مُمَيّعةً مُضَيّعةً، ودَعوَةُ جَماعةِ التبلِيغ أيضًا مُبتَدَعة، فأنْصَحُهم أنْ يُقْبِلُوا على العِلْمِ النافع. انتهى. وذكرَ الشيخُ أبو عبدالله المصري في كِتابه (وَقفة هادِئة) قتوى للشيخ عبدِالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) يَقولُ فيها: جَماعةُ التّبلِيغِ مَعروفٌ أنّهم صُوفِيّة، ولا نَنصَحُ بالخُروج معهم. انتهى. وقالَ الشيخُ فركوس في فتوى له على موقعه في هذا الرابط: جَماعةُ التّبلِيغِ مباينة لِلحَقّ، صُوفِيَّةُ المَنْهَجِ والمَشْرَبِ، لها العَدِيدُ مِنَ الأخطاءِ؛ [وَ اللَّمَزيدِ مِنَ الاطِّلاعِ يُمْكِنُ مُراجَعةُ كتابِ (القولُ البليغُ في التحذير مِن جماعة التبليغ) للشيخ حمود التويجري رحمه الله. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ صالحُ اللَّحَيْدَان (عضوُ هيئة كبار العلماء، ورئيسُ مجلس القضاء الأعلى) في (فضل دَعوةِ الإمام محمد بن عبدالوهاب): فجَمِيعُ المُتَعَلِّمِين في المَملكةِ مِن قَبْلِ عام التِّسعِينِ (1390هـ)، إنّما تَعَلَّموا على منهج كُتُبِ الشيخ [محمد بن عبدالوهاب] وأبنائه وتَلامِدْتِه، ولم يَكُنْ عندنا في المَملَكةِ دَعوةُ تَبلِيغ ولا دَعوةُ إخوانِ ولا دَعوةُ سُروريّين وإنّما الدّعوةُ إلى اللهِ وإعلانُ منهج السَّلَفِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ صالحُ اللُّحَيْدَانِ أيضا في فتوى صَوتِيّةٍ مَوجُودةٍ على هذا الرابط بعُنُوانِ (جَماعةُ التّبلِيغِ عندهم ضلالاتٌ كَبيرةٌ): جَماعة التّبلِيغ عندهم ضلالات كبيرة وضارّة وإنْ كانَ مَظهَرُهم حَسناً. انتهى. وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ربيع المدخلي (رئيسُ قسم السُنّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، قالَ الشيخُ: أهلُ البدَع كالرّوافِض، والخَوارج،

والجَهْمِيّةِ، والقدَريّةِ، والمُعتَزلةِ، والصّوفِيّةِ القبوريّةِ، والمُرجِئةِ، ومَن يَلْحَقُ بهم كالإخوان والتّبلِيغ وأمثالِهم، فهؤلاء لم يَشتَرطِ السّلَفُ إقامة الحُجّةِ مِن أَجْلِ الحُكْمِ عليهم بالبدعة، فالرافِضِيُّ يُقالُ عنه {مُبتَدِعٌ}، والخارجِيُّ يُقالُ عنه {مُبتَدِعٌ}، وَهَكَدُا، سَواءٌ أُقِيمَتْ عليهم الحُجَّةُ أمْ لا. انتهى. وقالَ الشيخُ سعدُ بن عبدالله السبر (أستاذ الفقه المقارن بجامعة الإمام محمد بن سعود) في مقالة له على هذا الرابط بعنوان (التحذير من جماعة التبليغ): وحِزبُ [أيْ جَماعة] التّبلِيغ الذين يَزعُمون أنّهم يَدعون إلى اللهِ، وَهُمْ يَدعون على جَهلِ وَعَدَم بَصِيرةٍ، ويَدعون الناسَ إلى البدَع والمُحدَثاتِ ومُخالفةِ التّوحِيدِ وتر ثُكِ إِبِّباع سَيّدِ المُرسَلِين... ثم قالَ -أي الشيخُ السبر-: قالَ الألبانِيُّ رَحِمَه اللهُ {جَماعةُ التَّبلِيغِ جَماعةً صُوفِيّةً عَصريّة، جاءَتْ بتَطويرِ لِلصُّوفِيَّةِ فلم يَخرُجوا مِنَ الطُّرُق الصُّوفِيَّةِ}، وقالَ [أي الألبانِيّ] رَحِمَه اللهُ {فهي [أيْ جَماعةُ التّبلِيغ] دَعوةُ صُوفِيّةُ عَصريّة، وَرِثُوا شَيئًا مِنَ الطّرُقِ الصّوفِيّةِ وحاوَلُوا أَنْ يَجعَلُوهَا تَختَلِفُ قَلِيلاً عن الصُّوفِيّةِ السابقةِ }... ثم قالَ -أي الشيخُ السبر-: إنهم [أيْ جَماعةُ التّبلِيغ] جُهّالٌ يَحتاجون لِمَن يُعلِّمُهم، فَكَيفَ يَدعون؟!، وَ[قَدْ] قالَ الألبانِيُّ {وَهُمْ [أيْ جَماعةُ التّبلِيغ] لا يَعرفون السّنّة }... ثم قالَ -أي الشيخُ السبر-: قالَ الشيخُ الألبانِيُّ رَحِمَه اللهُ عن جَماعةِ التَّبلِيغِ {وَهُمْ لا يُعنَوْنَ بِالدَّعوةِ إلى الكِتابِ والسُنّةِ كَمَبِدَأِ عامّ بَلْ إنّهم يَعتبرون هذه الدّعوة مُقرّقة، ولذلك فَهُمْ أشبه ما يكونون بجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِينِ، فَهُمْ يَقُولُونِ أَنَّ دَعُوتَهم قَائمةٌ على الكِتابِ والسُّنَّةِ، وَلِكُونِ هذا مُجَرّد كَلامٍ فَهُمْ لا عَقِيدة تَجمَعُهم، فهذا مَاثُريدِيّ، وهذا أشْعَرِيّ، وهذا صُوفِيّ، وهذا لا مَذهَبَ له، ذلك لأِنّ دَعوَتَهم قائمة على مَبدَأِ (كَيِّلْ جَمِّعْ، ثُمّ تُقِّفْ)، والحَقِيقة أنّه لا ثقافة عندهم فقدْ مَرّ عليهم أكثرُ مِن نِصفِ قرنِ مِنَ الزّمانِ ما نَبَغَ

فيهم عالِمٌ، وأمَّا نحن فَنَقولُ (تُقِّفْ، تُمّ جَمِّعْ) حتى يكونَ التَّجمِيعُ على أساسِ مَبدَأِ لا خِلافَ فيه، قُدَعوة جَماعةِ التّبلِيغِ صُوفِيّة عَصريّة، تَدعو إلى الأخلاق، أمّا إصلاحُ عَقائدِ المُجتَمَعِ فَهُمْ لا يُحَرِّكون ساكِنًا، لأِنَّ هذا -بزَعمِهم- يُقرِّقُ}... ثم قالَ -أي الشيخُ السبر-: قالَ الشيخُ عبدالرزاق عفيفي [نائبِ مفتى المملكة العربية السعودية، وعضو هيئة كبار العلماء، ونائب رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء] رَحِمَه اللهُ عن جَماعةِ التّبلِيغِ {الواقِعُ أنّهم مُبتَدِعة مُحَرّفون، وأنا أعرف التّبلِيغَ مِن زَمانٍ قديمٍ، وَهُمُ المُبتَدِعةُ في أيّ مَكانٍ كانوا هُمْ، في مِصْرَ وأمْريكا والسّعوديّةِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ صالح الفوزان (عضوُ هيئةِ كِبار العلماءِ بالدِّيار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاع) في فتوى صوتية مَوجُودةٍ على هذا الرابط بعُنُوانِ (لا يَجوزُ الخُروجُ مع جَماعةِ التّبلِيغ): وهذه جَماعةً صُوفِيّة مَعروفة، ثبَتَ أنّها جَماعة صُوفِيّة، تَسرّبوا إلى بلادِنا وغيرها لأِجْلِ أنْ يَنْشُرُوا الصُوفِيّة، قلا يَجوزُ لِصاحِبِ السُنّةِ وصاحِبِ التّوحِيدِ أنْ يَخرُجَ معهم، فَيَجِبُ أنْ يُلفظ هؤلاء ولا يُلتَقت إليهم. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ صالح الفوزان أيضًا في (إتحافُ القاري بالتّعلِيقاتِ على شَرح السّنّةِ): جَماعةُ التّبلِيغِ الذِين قدِ إغتَرّ بهم كَثِيرٌ مِنَ الناسِ اليَومَ، نَظرًا لِمَا يَظهَرُ مِنهمْ مِنَ التَّعَبُّدِ وتَتويبِ العُصاةِ -كَما يقولونَ-وشيدّةِ تَأْثِيرِهِم على مَنْ يَصحَبُهم، ولَكِنْ هُمْ يُخرِجونَ العُصاة مِنَ المَعصبيةِ إلى البدعة، والبدعة شرّ مِنَ المَعصبِيةِ، والعاصبي مِن أهلِ السُنّةِ خَيرٌ مِنَ العابدِ مِنْ أهلِ البدَع، فَلْيُتَنبُّهُ لِذلكَ. انتهى. وقالَ الشيخُ محمد بن هادي المدخلي (عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في فتوى صَوتِيّةٍ بِعُثْوانِ (ما حُكمُ الخُروج مع فِرقةِ التّبلِيغ؟) مَوجُودةٍ على هذا الرابط: لا

تَخرُجْ معهم، هؤلاء جَماعة بدعِيّة في توحيدِ اللهِ وفي أسمائه وصفاتِه. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ محمد بن هادي المدخلي أيضًا في فتوى صوتِيّةٍ بعُنُوانِ (هَل هناك ڤرقٌ بَيْنَ التَّبلِيغ في السُّعودِيَّةِ والهِنْدِ؟) مَوجُودةٍ على هذا الرابط: مَا فِيه [أيْ ما يُوجَدُ] قُرْقٌ، كُلُّهم سَوَاءٌ. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالعزيز آل الشيخ في فيديو بعُنُوان (تَحذِيرُ سَمَاحةُ المُفتِى مِن جَماعةِ الإخوانِ وجَماعةِ التّبلِيغ): ولو صحبهم [أيْ صَحِبَ جَماعة التّبلِيغ] ذو عِلْمٍ وفِقهٍ وفضلٍ، لم يَرتَضوا به ولم يُصاحِبوه، وإنّما يَبِتَعِدون ويُحَدِّرون منه. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالعزيز الريس في خُطْبَةٍ له بعُنُوانِ (لماذا جَماعةُ التّبلِيغ؟) مُفَرّغة على هذا الرابط في موقع الإسلام العتيق الذي يُشرفُ عليه: تُوَارَدَ عُلَماءُ أهلِ السُنَّةِ على تَبدِيعِ جَماعةِ التّبلِيغِ وتَضلِيلِها، وتَحذِيرِ الناس مِن مُصاحَبَتِها والخُروج معها... ثم قالَ -أي الشيخُ الريس-: قالَ سَمَاحَهُ الشيخ عبدِالعزيز بْنِ باز -رَحِمَه اللهُ تَعالَى- فِي إجابةِ سُؤالٍ حَوْلَ جَماعةِ التّبلِيغ {وجَماعةُ التّبلِيغ والإخوان مِن عُموم التِّنْتَيْنِ وَالسّبْعِينَ فِرْقة الضالّة }، وبَيّنَ [أي الشيخُ إبنُ باز] في إجابة سنُوالِ آخرَ وقالَ أنّ عندهم جَهلاً وعَدَمَ بَصِيرةِ بالعَقِيدةِ، وحَدّرَ مِن إنضمام الجُهّال إليهم. انتهى. وقالَ الشّيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقويمُ المُعاصِرِين): فالتّبلِيغُ والإخوانُ أبعَدُ النّاسِ عنِ الحَدِيثِ والعِلْمِ وهَدْيِ الأوائلِ، بَلْ هي فِرَقٌ مُحدَثةً. انتهى]. انتهى. وقالَ ابنُ تيمية في (مجموع القَتَاوَى): وَمِثْلُ أَئِمَّةِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُحَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ [مِنْ أَهْلِ] الْعِبَادَاتِ الْمُحَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لأحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ [الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصلِّي وَيَعْتَكِفُ أَحَبُ إلَيْكَ أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ؟}، فقالَ {إذا قامَ وَصلَّى وَاعْتَكَفَ قَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ قَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ هَذَا

أَقْضَلُ}، قَبَيّنَ أَنّ نَفْعَ هَذَا عَامٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ مِنْ جِنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللّهِ، إذْ تَطْهِيرُ سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينِهِ وَمِنْهَاجِهِ وَشِرْعَتِهِ وَدَفْعِ بَغْي هَوُّلاعِ وَعُدْوَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّقَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْلا مَنْ يُقِيمُهُ اللَّهُ لِدَفْعِ ضَرَر هَؤُلاءِ لَقَسندَ الدِّينُ وكَانَ قُسَادُهُ أَعْظُمَ مِنْ قُسَادِ إِسْتِيلاعِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، قَإِنَّ هَؤُلاءِ إِذَا اِسنتَوْلُوْا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنَ الدِّينِ إِلاَّ تَبَعًا، وَأَمَّا أُولَئِكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ اِبْتِدَاءً. انتهى. وقالَ ابنُ تيميّة أيضًا في (الصارم المسلول): قالَ ابْنُ عَقِيلِ عن شَيخِه أبي الْفضل الْهَمْدَانِي {مُبتَدِعةُ الإسلام، والكَدَّابون والواضِعون لِلحَدِيثِ، أشْدٌ مِنَ المُلحِدِينِ، لأِنّ المُلحِدِين قصَدوا إفسادَ الدِّينِ مِن خارج، وهؤلاء قصدوا إفسادَه مِن داخِلٍ، قَهُمْ كَأَهْلِ بِلَدٍ سَعَوْا في قسادِ أحوالِه، والمُلحِدون كالمُحاصِرِين مِن خارج، فالدُخَلاءُ يَفتَحون الحِصْنَ فَهُمْ شَرّ على الإسلام مِن غير المُلابسِين له}. انتهى. وقالَ الشيخُ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في شريطٍ صوتي مُفرّغ على هذا الرابط بعنوان (وقفات مع كَلِماتٍ لإبْن مَسعُودٍ): إبْنُ مَسعُودٍ وَصَّى به عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وَصَّى الأُمَّةُ أَنْ تَأْخُذُ بِعَهدِه وأنْ تَقتَفِىَ أثْرَه، فقد صَحّ عنِ النّبيّ صلى الله عليه وسلم فيما رَواه الإمامُ أَحْمَدُ والحاكِمُ وغيرُهما أنّ النّبيّ عليه الصّلاةُ والسّلامُ قالَ {تَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ [أي اِبْنِ مَسعُودٍ]} يَعنِي إذا عَهِدَ إليكم عَهدًا فتَمَسّكوا به، وصبَحّ عنه أيضًا عليه الصّلاةُ والسَّلامُ أنَّه قالَ {رَضِيتُ لأُمَّتِي مَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ}... ثم قالَ -أي الشيخُ صالح-: ومِن كَلِماتِ إبْنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عنه أنّه قالَ {اعْتَبرُوا النّاسَ بِأَخْدَانِهِمْ فإنّ الْمَرْءَ لا يُخَادِنُ إلا مَنْ يُعْجِبُهُ}، وهذا مَأْخُودٌ مِن قولِ النّبيّ صلى الله عليه وسلم الحَدِيثِ الصّحِيحِ المَروِيّ في السُّنَنِ {الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ

يُخَالِلْ}، صَحِيحٌ كما قالَ إبْنُ مَسعُودٍ {الْمَرْءُ لا يُخَادِنُ إلا مَنْ يُعْجِبُهُ} يُعْجِبُهُ في تَصرُ فاتِه، يُعْجِبُهُ في عَقلِه، يُعْجِبُهُ في تَفكيرِه، فإذا رَأَيْتَ أَحَدًا يُخادِنُ أَحَدًا (يَعنِي صَدِيقًا له، مُلازمًا له، مُحِبًا له) فاعتبر هذا بذاك، فإنّ الأرْوَاحَ جُنُودٌ مُجَنَّدَة، مَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ، فاعتبروا الناسَ بِأَخْدَانِهِمْ، وهذا يَدُلُ على ذاك [أيْ وحالُ هذا يَدُلُ على حالِ ذاك]؛ قمن جِهةِ الأعمالِ، إذا رَأَيْتَ مَن يَعْشَى الْمَعَاصِيَ والكبائرَ، ورَأَيْتَ مَن يُصاحِبُه ويُلازِمُه فاعتبرْه بذاك، واخْشَ عليه أنْ يكونَ مِثلَ صاحِبِه، لأِنّ مَن عَلِمَ بِالمَعصِيةِ فَرَضِيها كانَ شَريكًا لِصاحِبِها في الإثم؛ في الألْسِنةِ، إذا وَجَدتَ أنّ قُلائًا سَبّابًا شَتّامًا كَثِيرَ الغِيبةِ كَثِيرَ الوَقِيعةِ، وتَجِدُ أنّ قُلائًا كَثِيرُ الصّحبةِ له لا يُخالِفُه ولا يَنهاه ولا يُفارقه، فاعْلَمْ أنّه شَبِيةٌ به، رَضِيَ صَنِيعَه؛ في العُقولِ، الناسُ [يَعنِى الْمُتَصاحِبِين] يَتَقارَبون في العُقولِ وفي التَّفكِيراتِ، فإذا وَجَدتَ في عَقلِ أَحَدِهم مَحَبّة لِلعِلْم، ووَجَدتَ مَن يُصاحِبُه، فَتَعْلَمُ أنّ مَن يُصاحِبُه مُحِبّ لِلعِلْم وإنْ لم يَكُنْ مِن أهلِ العِلْم، [وَ]إذا وَجَدتَ مَن يُصاحِبُ صاحِبَ السُّنَّةِ فَتَعْلَمُ أنَّه صاحِبُ سُنَّةٍ، لأِنَّه كَما قالَ ابْنُ مَسعُودٍ {اعْتَبرُوا النَّاسَ بِأَخْدَانِهِمْ}، وإذا وَجَدتَ مَن يُصاحِبُ أهلَ الأثر فهو مُحِبِّ للأثر وَلأِهلِه، وإذا وَجَدتَ مَن يُصاحِبُ أهلَ الرَّأيِ ويَلزَمُهم فَتَعْلَمُ أنّه مُحِبٌ لهم وأنّ له حُكْمَهم، مَن أحَبّ السُّنّة صَحِبَ أَهْلَها، ومَن أحَبّ المُحدَثاتِ صَحِبَ أَهْلَهَا، والْمَرْءُ عَلَى دِينَ خَلِيلِهِ كَما قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ... ثم قالَ -أي الشيخُ صالح-: قُتَأْمَّلْ نَفْسَكَ ومَن تُصاحِبُ؟، هَلْ تُصاحِبُ أهلَ الطاعةِ أمْ أهلَ المَعصبِيةِ?... ثم قالَ -أي الشيخُ صالح-: إذا وَجَدتَ مَن يَأْنَسُ لأهلِ العِصيانِ، ولو كانَ ظاهِرُه الطاعة، فَفِي الغالِبِ أنَّ نَفْسَه مِن داخِلِها تُنازِعُه إلى العِصبيَانِ، ولو مِنْ طَرْفٍ خَفِيّ؛ وإذا وَجَدتَ مَن يُصاحِبُ أهلَ العِلْمِ، وَجَدتَ أنّ نَفْسَه تُنازِعُه إلى العِلْمِ، ولو لم

يَكُنْ مِن طَلَبَتِه؛ وإذا وَجَدتَ نَفْسَكَ تُصاحِبُ أَهْلَ السُنَّةِ، فَمَعنَى ذلك أنّ قلبَكَ مُحِبّ لها؛ وإذا وَجَدتَ نَفْسَكَ تُصاحِبُ أَهْلَ المُحدَثاتِ وَأَهْلَ الغِيبةِ وَأَهْلَ النّمِيمةِ وَأَهْلَ الوَقِيعةِ فْتَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْءَ عَلَى دِينٍ خَلِيلِهِ... ثم قالَ -أي الشيخُ صالح-: أهلُ البدَع هُمُ الذِين يَعمَلُون بِالبِدَعِ أُو يَدعُون إليها؛ والبِدعةُ هي المُحدَثاتُ في الدِّين، قد تَكونُ مِن جِهةِ الاعتِقادِ وقد تَكونُ مِن جِهةِ العَمَلِ؛ والمُبتَدِعةُ حَدْرَ منهم النّبيُّ صلى الله عليه وسلم فقالَ عليه الصّلاةُ والسّلامُ {إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتّبِعُونَ مَا تَشْنَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الّذِينَ سَمّى اللَّهُ قَاحْدُرُوهُمْ}، فالذِين أحدَثوا المُحدَثاتِ في الاعتِقاداتِ أو في الأعمالِ ولازَمُوها يُطلَقُ عليهم (أصحابُ البدَع)، والواحِدُ منهم (مُبْتَدِعٌ)، وهؤلاء هَدْيُ السّلَفِ فيهم أنْ لا يُجالسوا، وأنْ يُحدّرَ منهم ومِن مَقالاتِهم ومِن أعمالِهم. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) في (شرح ''الشرح والإبانة''): قالَ عَمْرُو بْنُ قَيْسِ الْمُلائِيُّ {إِذَا رَأَيْتَ الشَّابِّ أُوِّلَ مَا يَنْشَا مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَارْجُهُ، وَإِذَا رَأَيْتُه مَعَ أَصْحَابِ الْبِدَعِ فَايْئَسْ مِنْهُ، فَإِنَّ الشَّابِّ عَلَى أُوَّلِ نُشُوئِهِ}، هذه المَقالةُ لعَمْرو بْنِ قَيْسِ الْمُلائِيّ في بَيَان عِظْمِ شَنَانِ البدعةِ، وأنها أشكُ مِنَ الكَبيرةِ، إذا رَأَيْتَ الشَّابِّ أوَّلَ مَا يَنْشَأُ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَارْجُ له الخير، أمَّا إِذَا رَأَيْتُه مَعَ أَهْلِ الْبِدَعِ قَايْئَسْ مِنْهُ، قَإِنّ الشَّابِّ عَلَى أُوِّلِ مَنْشَئِه، هذا في الغالِبِ، هذا هو الأغلَبُ، وإلَّا فقد يُوَقِّقُ اللهُ الإنسانَ ولو كانَ مِن أَهْلِ الْبِدَع، قد يُوَقِقُه اللهُ لِمُعتقدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لَكِنَّ هذا في الأغلب وهو صَحِيحٌ، في الغالِبُ أنّ مَن نَشَا على مُعتقد أهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُ يُرجَى له الخَيْرُ والاستِمرارُ عليه، وإذا نَشْنَأ مَعَ أَهْلِ الْبِدَعِ فَالْغَالِبُ أَنَّه يَستَمِرُ على بدعته، نسائلُ اللهَ السّلامة والعافِية. انتهى باختصار. وفي فثورَى صوتِيّةٍ مُفَرّغةٍ على

هذا الرابط في موقع الإسلام العتيق الذي يُشرفُ عليه الشيخُ عبدُالعزيز الريس، سُئِلَ الشيخُ {مَن يُجالِسُ أهلَ البِدَع ويَحضُرُ لهم، هَلْ تُلحِقُه بهم؟ وهَلْ تُحَدِّرُ منه زُمَلاءَنا وإخوانَنا لِئَلا يَغْتَرُوا به؟}؛ فكانَ مِمّا أجابَ به الشيخُ: فكَلاَمُ أئمَّهُ السُّنَّةِ كَثِيرٌ في أنّ مَن جالسَ أهلَ البدَع فإنّه يُلحَقُ بهم، وتُبَتَ عن إبْنِ مَسنْعُودٍ أنّه قالَ {الْمَرْءُ بِخِدْنِهِ}، ورَوَى ابْنُ بَطَّة عن مُحَمِّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْغَلاَبِيِّ أَنَّه قَالَ {يَتَكَاتَمُ أَهْلُ الأَهْوَاءِ كُلَّ شَيْءٍ إلا الألفة والصَّحْبَة} [قالَ الشيخُ حسن أبو الأشبال الزهيري في (شرح كتاب الإبانة): أهلُ الأهواءِ عندهم قدرة فائقة على كَتْم [ما] عندهم مِن فِكْرِ وضَلالِ وهَوًى، لَكِنَّ الذي يَفضَحُهم هو التآلفُ وَالصُّحْبَةُ، فَتَجِدُ الواحِدَ منهم يَمِيلُ إلى إلْفِهِ وشبِكْلِه، فإذا كانَ قُلانُ يُماشِي قُلانًا [أيْ يَمشيي معه] قلا بُدّ أنّ هناك شَيئًا لازمًا وَوَحْدَةً فِكْرِ بِينهم، لأِنَّ الأَلْفة وَالصُّحْبَة دائمًا تَفضَحُ ما وَراءَها. انتهى]، إلى غير ذلك مِنَ الآثارِ الكَثِيرةِ، بَلْ ذَكَرَ ابْنُ بَطَّة إجماعَ السَّلَفِ على ذلك... ثم قالَ -أي الشيخُ الريس-: فإدْنِ الآثارُ كَثِيرةُ عنِ السَّلْفِ في أنَّ مَن جالسَ أهلَ البدَع فإنَّه يُلحَقُ بهم... ثم قالَ -أي الشيخُ الريس-: فيَنبَغِي أنْ نكونَ أهلَ سئنةٍ حقًا، وألا تُجالِسَ إلا أهلَ السُنّة، وألاّ نَدخُلَ ولا نَحْرُجَ إلاّ معهم، وأنْ نَتَقصّدَ مُجالسَتَهُمْ دُونَ غيرهم، فإنّنا في زَمَنِ غُربةٍ. انتهى باختصار.

(3) وقالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في هذا الرابط: الفرْقة الناجية هُمْ أهلُ السُنّة والجَمَاعة. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ابنُ باز في فتوى له على موقعه في هذا الرابط: النبيُ صلَى اللهُ عليه وسلّمَ لم يُبَيّنِ الفررَقَ، لكنْ يَجْمَعُها أنها على خلاف طريقِه صلَى اللهُ عليه وسلّمَ وما شرَعَ، ثِنْتَانِ وسَبْعُونَ على خِلاف طريقِه حلى خِلاف طريقِه

عليه الصلاة والسلام؛ وهذه الفِرَقُ ليس كُلُها كافرة، هي مُتَوَعّدة بالنار كُلُها، لكنّ فيها الكافِرَ وفيها غيرَ الكافِرِ، فيها من بدعتُه تَجْعَلُه كافرًا، وفيها من بدعتُه لا تُرَقِيه ولا تُوَصِيِّلُه إلى أنَّه كافرٌ لكنْ يكونُ عاصِيًا. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ابنُ باز أيضًا في (شرح كتاب فضل الإسلام) على موقعه في هذا الرابط: البدعة أكْبَرُ مِنَ الكبائر لأِنَّها إحداثٌ في الإسلام، وتُهْمة للإسلام بالنَّقْص (قُلِهذا يَبتَدِعُ [أي المُبتَدِعُ] ويَزيدُ)، أمَّا المَعاصي فهي اتِّباعٌ للهَوَى وطاعة للشيطان فهي أسْهَلُ مِنَ البدعةِ، وصاحبها قد يَثُوبُ ويُسارعُ وقد يَتّعِظُ، أمّا صاحبُ البدعةِ فيرَى أنّه مُصِيبٌ فلا يَتُوبَ، يَرَى أَنَّه مُصِيبٌ وأنَّه مُجتَهِدٌ فيستَمِرَّ في البدعةِ، نَعودُ باللهِ، ويَرَى الدِّينَ ناقِصًا وهو في حاجَةٍ إلى بدْعَتِه، قلِهذا صارَ أمْنُ البدعةِ أشدّ وأخْطرَ مِنَ المَعصبِيةِ [قالَ ابنُ تيمية في (مجموع الفَتَاوَى): قالَ طائِفة مِنَ السّلَفِ {الْبِدْعَةُ أَحَبُ إِلَى إِبْلِيسَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، لأِنَّ الْمَعْصِيَة يُتَابُ مِنْهَا وَالْبِدْعَةُ لاَ يُتَابُ مِنْهَا}. انتهى باختصار. وفي فتوى صَوتِيّةٍ مَوجُودةٍ على هذا الرابط قالَ الشيخُ محمد بن هادي المدخلي (عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة): يقولُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرِ رحمه اللهُ تعالى {لأنْ يَصْحَبَ اِبْنِي فاسِقًا شَاطِرًا [الشَّاطِرُ هو الذي أَتْعَبَ أَهْلَهُ خُبْتًا وَلُؤْمًا وَشَرًا] سُنِّيًّا، أَحَبُ إِلَى مِن أَنْ يَصْحَبَ عابِدًا مُبْتَدِعًا}... ثم قالَ ائي الشيخُ المدخلي-: والمَعصبِيةُ أمْرُها أَخَفُ مِنَ البدعةِ فَضْلاً عن الشِّركِ}... ثم قالَ -أي الشيخُ المدخلي-: ففِسنقه [يُشبِيرُ إلى ما جاءَ في حَدِيثِ سَعِيدِ بْنُ جُبَيْرِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ]، وشَطَارَتُه، ما أَخْرَجَتْه مِنَ السُنّةِ... ثم قالَ -أي الشيخُ المدخلي-: ولذلك قالَ أئمَّةُ السُّنَّةِ في هؤلاء [أيْ أصحابِ الوَصفِ الذي جاءَ في حَدِيثِ سَعِيدِ بْنُ جُبَيْرِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ] {فُسَّاقُ أَهْلِ السُّنَّةِ}، وهذا الفِسنقُ جانِبٌ في العَمَليّاتِ لَكِنْ عَقِيدتُه ما

هِيَ؟، سُنِّيّ، ما خَرَجَ عن السُّنَّةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ محمد بنُ الأمين الدمشقى في مقالةٍ له بعنوان (الحوار الهادي مع الشيخ القرضاوي) على موقعه في هذا الرابط: اتَّفَقَ أئمَّةُ السَّلَفِ الصالح على أنَّ أهْلَ البدَع، حتى لو كانوا مِن أهلِ العِلم والعِبادةِ والزُّهْدِ، فإنَّهم أسنوء بمرّاتٍ مِنَ القُسّاقِ العُصاةِ. انتهى. وقالَ القرطبيُّ في (الجامع لأحكام القرآن): وَإِذَا تُبَتَ تَجَنُّبُ أَصْحَابِ الْمَعَاصِي كَمَا بَيِّنًا فُتَجَنُّبُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ أُولَى. انتهى]... ثم قالَ -أي الشيخُ ابنُ باز-: الثِنْتَانِ وَالسَبْعُونَ فِرْقَةَ، كُلّهم يَجتَمِعون في إجَابَةِ النبيّ، لأنهم مِن أمّتِه (مِن أمّةِ الإجَابةِ)، أمّا أمّهُ الدّعوةِ فكثيرون، اليهودُ والنصارَى مِن أمّةِ الدّعوةِ، لا قِيمة لهم، مِن أهْل النارِ، لكنّ هذه التَّلاثُ وَالسَّبْعُونَ [هُمُ] الذِين استجابوا، [هُمُ] الذِين زَعَموا أنَّهم مِن أَتْباع النبيِّ (زَعَموا أنهم أجابُوا دَعوَتَه)، الناجي منهم السلِّيمُ [هُمُ] الفِرْقةُ الناجِيَةُ الذِين تابَعوا النبيّ صلَى اللهُ عليه وسلّمَ وسارُوا على نَهْجِه، أمّا الثِّنْتَانِ وَالسَبْعُونَ [فَهُمْ] على دَرَجَاتٍ، مُتَوَعّدون بالنار كُلُهم، نسألُ اللهَ العافِيَة. انتهى باختصار. وقالَ عبدُالعزيز بنُ محمد بن سعود (ثانِي حُكّام الدّولة السّعوديّة الأولى، وقد تُؤقِي عامَ 1218هـ): وهذه الأُمُّةُ إِفْتَرَقَتْ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، قِيلَ {مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟}، قالَ {مَن كانَ على مِثْل مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي}، وجَمِيعُ أهل البدَع والضَّلالِ مِن هذه الأُمُّةِ يَدَّعُونِ هذه الدّعْوَى، كُلُّ طائفةٍ تَزْعُمُ أنها هي الناجِية، فالخَوارِجُ، والرافِضةُ الذِين حَرّقهم عَلِيُّ بْنُ أبي طالِبٍ بالنار، وكذلك الجَهْمِيّةُ والقدَريّةُ، وأضرابُهم، كُلُّ فِرْقةٍ مِن هذه الفِرَقِ تَدّعِي أَنّها هي الناجِيّةُ، وأنّهم المُتَمَسِّكُون بِكِتَابِ اللهِ وَسُنُنَةِ رَسُولِه صلى الله عليه وسلم. انتهى من (الدُّرَر السنبيَّة في الأجوبة النَّجْدِيّة). وفي فيديو للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء

بالدِّيَارِ السعوديةِ، وعضوُ اللجنةِ الدائمةِ للبحوثِ العلميةِ والإفتاءِ) بعُنُوانِ (هَلْ يَجوزُ الحُكمُ على طائفةٍ مُعَيّنةٍ في هذا الزّمانِ بأنّها مِنَ الفِرَقِ الهالِكةِ؟)، سُئلَ الشيخُ {قَالَ عليه الصّلاةُ والسّلامُ (وَستَفتَرقُ هذه الأمُّهُ عَلَى ثلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقة، كُلُهم فِي النّارِ إلا وَاحِدَةً)، هَلْ يَجوزُ الحُكمُ على طائفةٍ مُعَيّنةٍ في هذا الزّمان بأنّها مِنَ الفِرَق الهالِكةِ؟ }، فأجابَ الشيخُ: نَعَمْ، مَن خالفَ مَذهَبَ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ فهو مِنَ الفِرَقِ الهالِكةِ، لا نَجاة إلا لأهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، ومَن عَدَاها فهو مُتَوَعَّدٌ بالنار {كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلاَّ وَاحِدَةً }، قالوا {مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ }، قالَ {مَن كانَ على مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي}، ولذلك سُمِّيَتِ الفِرقة الناجِيَة، لأِنَّها نَجَتْ مِن هذا الوَعِيدِ. انتهى. وقالَ الشيخُ ناصر العقل (رئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في (شرح مجمل أصول أهل السنة) عن الفرْق بين المَذَاهِبِ والفِرَق: في العُموم، فإنّ (الفِرَق) غالبًا ما تُطلَقُ على المُخالِفِين في الأصول والمُسلّماتِ والعَقِيدةِ والتّوابِتِ، و(المَذهَبَ) غالبًا ما يُطلقُ على الاختِلافِ في الاجتِهادِيّاتِ التي لَيسنَتْ مَذْمومة، فلذلك تُسنَمّى إجتِهاداتُ العُلَماءِ في الفِقهِ (مَذاهِبَ)، ومع ذلك فقد اصطلَحَ المُتَأْخِرون على تسمية البدَع الناشئة والأفكار الحديثة التي تُخالِفُ الإسلام، اصطلحوا على تسميتِها (مَذاهِبَ مُعاصِرةً)، وهذا فيه تَجَوُّزُ، لَكِنْ لا مُشْاحّة فِي الاصْطِلاح، لَكِنْ لا يَقصِدُون بها المَذاهِبَ الاجتِهادِيّة، بَلْ يَقصِدُون بها المَذَاهِبَ التي اِنحَرَقْتُ عن الحَقِّ في الأفكار والمناهِج. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ إحسان إلهي ظهير (الأمينُ العامٌ لجمعية أهل الحديث في باكستان) في (التَّصوُّفُ، المَنْشَا وَالمَصَادِرُ): إنَّ أفضلَ طريق لِلحُكْمِ على طائفةٍ مُعَيِّنةٍ وفِئةٍ خاصَّةٍ مِنَ الناس هو الحُكْمُ المَبنِيُ على آرائها وأفكارها التي نقلوها في كُتُبهم المُعتَمَدةِ والرسائلِ

المَوتُوقِ بِها لديهم، بِذِكْرِ النُّصوصِ والعِباراتِ التي يُبنَى عليها الحُكْمُ ويُوَسَّسُ عليها الرَّأيُ، ولا يُعتَمَدُ على أقوال الآخرين وَنُقُولِ النَّاقِلِين [المُخالِفِين لهم]، اللَّهُمَّ إلاّ لِلاستِشهادِ على صبِحّةِ اِستِنباطِ الحُكْمِ واستِنتاج النّتِيجةِ؛ وهذه الطريقة، ولو أنّها طريقة وَعِرةٌ شائكة صَعبة مُستَصعبة، وَقلّ مَن يَختارُها ويَسلُكُها، ولكنها هي الطريقة الصحيحة المُستَقِيمة التي يَقتَضيها العَدلُ والإنصاف [قالَ إبْنُ الْقَيِّم في (مفتاح دار السعادة): وكُلُ أهل نِحلةٍ ومَقالةٍ يَكْسُونَ نِحلتَهم ومَقالتَهم أحسنَ مَا يَقدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الألفاظِ، وَ[يَكْسُونَ] مَقالة مُخالِفِيهم أَقبَحَ مَا يَقدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الألفاظِ، وَمَن رَزَقه اللهُ بَصِيرَةً فَهُو يَكْشِفُ بِهِ حَقِيقة مَا تَحْتَ تِلْكَ الألفاظِ مِنَ الْحَقّ وَالْبَاطِلِ، وَلاَ تَعْتَرّ بِاللَّفْظِ، فَإِذَا أَرَدتَ الاطِّلاعَ على كُنْهِ الْمَعْنَى هَلْ هُوَ حَقّ أوْ بَاطِلٌ، فَجَرِّدُه مِن لِبَاسِ الْعِبارَةِ، وجَرِّدْ قَلْبَك عَنِ النَّفْرَةِ والمَيْل، ثمِّ اِعْطِ النَّظرَ حَقّه نَاظِرا بِعَينِ الإنصافِ، وَلاَ تَكُنْ مِمّن يَنظُرُ فِي مَقالَةِ أصحابِه وَمَن يُحْسِنُ ظنّهُ [بِهِ] نَظرًا تَامًا بِكُلِ قلبِه ثمّ يَنظُرُ فِي مَقالَةِ خُصومِه وَمِمّنْ يُسِيءُ ظنّهُ بِهِ كَنَظرِ الشّرْرِ والمُلاحَظةِ، فالنّاظِرُ بِعَينِ الْعَدَاوَةِ يَرَى المَحاسِنَ مَساوِئَ، والناظِرُ بِعَينِ الْمَحَبّةِ عَكْسُهُ، وَمَا سَلِمَ مِن هَذَا إِلَّا مَن أَرادَ اللَّهُ كَرامَتُه وارتَّضاه لِقَبُولِ الْحَقِّ، وَقَدْ قِيلَ {وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةً *** كَمَا أَنّ عَيْنَ السُّخْطِ ثُبْدِي الْمَسَاوِيَا}، وَقَالَ آخَرُ {نَظروا بِعَيْنِ عَداوةٍ لَوْ أَنَّها *** عَينُ الرِّضَا لاسْتَحْسَنُوا ما اسْتَقْبَحوا}، فإذا كَانَ هَذَا فِي نَظْرِ الْعَينِ الَّذِي يُدْرِكُ المَحسوساتِ وَلا يتَمَكّن مِنَ المُكابَرةِ فِيهَا، فَمَا الظّنُ بِنَظْرِ الْقلبِ الَّذِي يُدْرِكُ الْمَعَانِيَ الَّتِي هِيَ عُرْضَةُ المُكابَرةِ!، واللهُ المُستَعانُ على مَعرِفةِ الحَقّ وقَبُولِه ورَدِّ الباطِلِ وعَدَمِ الاغتِرارِ به. انتهى باختصار. وقالَ إبْنُ الْقَيِّمِ أَيضًا في (إعلام الموقعين): وكمْ مِنْ بَاطِلِ يُخْرِجُهُ الرَّجُلُ بِحُسْنِ لَقْظِهِ وَتَنْمِيقِهِ

وَإِبْرَازِهِ فِي صُورَةِ حَقِّ؟، وَكَمْ مِنْ حَقّ يُخْرِجُهُ بِتَهْجِينِهِ وَسُوعٍ تَعْبِيرِهِ فِي صُورَةِ بَاطِلٍ؟، وَمَنْ لَهُ أَدْنَى فِطْنَةٍ وَخِبْرَةٍ لا يَخْفَى عَلَيْهِ دَلِكَ، بَلْ هَذَا أَعْلَبُ أَحْوَالِ النّاسِ... ثم قالَ -أي إبْنُ الْقَيّمِ-: بَلْ مَنْ تَأْمّلَ الْمَقالاَتِ الْبَاطِلَةُ وَالْبِدَعَ كُلّهَا، وَجَدَهَا قَدْ أَخْرَجَهَا أصْحَابُهَا فِي قُوَالِبَ مُسْتَحْسَنَةٍ وكَسنوْهَا أَلْقَاظًا يَقْبَلُها بِهَا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقتَهَا... ثم قَالَ -أَيِ إِبْنُ الْقَيّمِ-: وَلَقَدْ رَأَى بَعْضُ الْمُلُوكِ كَأَنّ أَسْنَانَهُ قَدْ سنقطتْ، فَعَبّرَهَا لَهُ مُعَبّرٌ بِمَوْتِ أَهْلِهِ وَأَقَارِبِهِ، فَأَقْصَاهُ وَطَرَدَهُ، وَاسْتَدْعَى آخَرَ فَقَالَ لَهُ {لَا عَلَيْكَ، تَكُونُ أَطُولَ أَهْلِكَ عُمْرًا}، فأعْطاهُ وَأَكْرَمَهُ وَقَرَّبَهُ، فاستتَوْقَى [أي المُعَبِّرُ الآخَرُ] الْمَعْنَى وَغَيّر لَهُ الْعِبَارَة، وَأَخْرَجَ الْمَعْنَى فِي قالِبٍ حَسنِ. انتهى]. انتهى. وقالت هَيئَةُ التّحرير بمركز سلف للبحوث والدراسات (الذي يشرف عليه الشيخ محمد بن إبراهيم السعيدي "رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية المعلمين بمكة") في مقالةٍ لها بعنوان (عَرْضٌ وتَحلِيلٌ لِكِتابِ ''السُّعودِيَّةُ والحَربُ على داعش'') على هذا الرابط: والخُلاصةُ التي يجبُ أنْ ثراعِيها في نَقْدِ الأشخاصِ والاتِّجاهات والطُّوائفِ، [هي] الانطِلاقُ في نَقْدِها مِن مَقولاتِها، وقرْزُ ذلك مِنَ المُمارَساتِ البَشَريّةِ التي هي عُرْضة لِلْخَطْأِ والزَّلْلِ والتَّقصِيرِ، فالأصلُ أنْ لا تُحاسنبَ الاتِّجاهاتُ والمذاهبُ بمُجَرِّدِ مُمارَساتِ أصحابِها، بَلِ الأصلُ مُحاسَبةُ الاتِّجاهاتِ مِمَّا تَتَبَنَّاه مِن رُوِّى وأفكار وتَصورات، وَلْتَكُنِ المُمارَساتُ البَشريّةُ قرينةً أو أمارةً تَحمِلُ الباحِثَ على التفتيشِ عن مُوجِبِ تلك التّصرُفاتِ، فقد تكونُ تلك المُمارَساتُ ناشبئة حَقًا عن مَقولاتِ مُقرّرةٍ فى المَذْهَبِ، وقد لا تكونُ، فيكونُ الحُكْمُ تابعًا لِلمَقولاتِ لا مُجَرّدِ المُمارَساتِ والتَّصرُفاتِ [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (الإعانة لطالب الإفادة): ولا رَيبَ أنّ الطائفة تُنسنبُ إلى أقوال رجالِها وعُلمائها. انتهى]. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ

أبو الحسن على الرملي (المشرف على مَعهَدِ الدِّينِ القيّم للدروس العلمية والفتاوي الشرعية والتعليم عن بُعْدٍ على منهج أهل الحديث) في (التعليق على الأجوبة المفيدة): إنّ طريقَ الحَقّ واحِدٌ، والجَماعةُ الناجِيَةُ عند اللهِ سُبحانَه وتَعالَى والطائفةُ المنصورة هي واحدة، كما قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ {لاَ تَزَالُ طَائِفَةً مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ} واحِدة؛ هذا أمرِّ ظاهِرٌ لا خَفاءَ فيه، قمن أخَدُ بأصولِ هذه الفرقةِ، هذه الطائفة، فهو مِن أهلِها، ومَن خَالفَ أصلاً واحِدًا مِن هذه الأُصولِ فهو مُبتَدعٌ ضالٌ مُخالِفٌ لِهذه الطائفةِ ومُفْرِّقٌ لِجَماعةِ المُسلِمِينِ، لأِنَّ اللهَ سُبحانَه وتَعالَى أمَرَنا أنْ نَجتَمِعَ على هذا الطريق، لم يَأمُرْنا أنْ نَجتَمِعَ فقط، لاحِظِ الفَرْقَ بين فهم كَثِيرِ مِن عامّة الناس وبين ما أرادَه اللهُ سُبحانَه وتَعالَى مِنَ الاجتِماع، أرادَ اللهُ مِنّا أَنْ نَجتَمِعَ لَكِنْ على الْحَقّ ليس أيّ إجتِماع، قالَ {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَقرّقُوا}، وَلاَ تَقْرَقُوا عن ماذا؟، عن حَبْلِ اللهِ، تَمَسَّكُوا بِحَبْلِ اللهِ الذي هو كِتابُه وسئنَّةُ نَبِيَّه صلى الله عليه وسلم، شريعَتُه التي كانَ عليها السّلَفُ الصالِحُ رَضِيَ اللهُ عنهم، تَمَسّكوا بها وَلا تَتَفَرَّقُوا عنها، إجتَمِعوا عليها، هذا هو الاجتِماعُ المَطلوبُ، أمَّا الاجتِماعُ على الحَقِّ والباطِلِ [مَعًا]، لا، هذا إجتماعٌ مَرفوضٌ، وعندما جاءَ النّبيُّ صلى الله عليه وسلم إلى قُرَيشِ كانوا مُجتَمِعِين فَقَرّقهم على الحَقّ، قُرّقَ بين الحَقّ والباطِلِ، عُمَرُ سُمِّيَ (الفاروق) لأِنَّه فُرِّقَ بين الحَقِّ والباطِل، ڤالتّفريقُ بين الحَقّ والباطِل مَطلُوبٌ وواجِبٌ شَرعِيّ، القرآن سُمِّيَ (فُرقانا) لأِنّه فُرّقَ بين الحَقّ والباطِل، التّفريقُ بين الحَقّ والباطِل مَطلُوبٌ، والتّمييزُ بين الحَقّ والباطِل وأهل الحَقّ و[أهل] الباطِل مَطلُوبٌ وواجِبٌ شَرعِيٌ لِيَحْيَا مَنْ حَيّ عَن بَيّنَةٍ وَيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيّنَةٍ، بِخِلافِ طريقة المُمَيّعة مِمّن يُحاولون جَمْعَ الناسِ سنواءٌ كَانَ على الطّريق المُستَقِيمِ أو على

طُرُق الضَّلال، نُعودُ بالله؛ إذن الواجبُ أنْ يَكونَ الشَّخصُ على مَنهَج السَّلَفِ الصالِح رَضِيَ اللهُ عنهم وأنْ يكونَ مع هذه الطائفةِ المَنصورةِ والفِرقةِ الناجِيَةِ على أصُولهم وعلى طريقِهم، قُمَن خالفَهم في أصلِ واحدٍ فليس هو منهم؛ وأي جَماعةٍ تَجتَمِعُ على أصلٍ مُخالِفٍ لأصولِ أهلِ السُنَّةِ والجَماعةِ فهي فِرقة مِنَ الفِرَقِ الضالَّةِ، لا يَجوزُ لِلمُسلِمِ أَنْ يَنتَمِيَ إليها، ومَن إنتَمَى إليها فهو مِن أهلِها ويَأْخُذُ حُكْمَها، إنْ كانَ هذا الأصلُ كُفريًا يَكفُرُ، وإنْ كانَ الأصلُ بدعِيًا يُبَدّعُ ويَكونُ مُبتَدِعًا؛ هَكَدُا الحُكْمُ على الجَماعاتِ وعلى الأفرادِ، نَنظُرُ إلى أصولِهم، فإنْ وافقتْ أصولَ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ كانوا مِن أهلِها، وإنْ خالَفَتْ أصولَ أهلِ السُنَّةِ والجَماعةِ لم يكونوا مِن أهلِها حتى ولو في أصلِ واحِدٍ، القضيِّةُ ليسنتْ قضييَّة عَدَدٍ (واحِدٍ أو اِثنَيْنِ أو ثلاثةٍ أو أربَعةٍ) كما يَقُولُ بَعِضُ رُؤوسِ الفِرَقِ المُعاصِرِينِ {لا يَخرُجُ الشَّخصُ مِنَ السَّلَفِيَّةِ حتى يُخالِفَ أصلين ثلاثة أربَعة } ما أدري (إلى أيْنَ يَنتَهِى العَدَدُ معهم!) [قالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقويمُ المُعاصِرِين): وبَعضُهم يُرَدِّدُ {إنَّ مَنْهَجَ أهلِ السُنَّةِ [هو] أنّ الرَّجُلَ لا يَسقُطُ ببدعةٍ أو بدعَتَين}، وهذا مع بُطلانِه مَفهُومُه (أنَّ الرَّجُلَ يَسقُطُ بأكثرَ مِن ذلك)، ما بالْكم لا تُسقِطون من حَرّف عامّة الصِّفاتِ وقالَ بالإرجاءِ والجَبرِ وبقولِ قومِه الجَهمِيّةِ في النّبُوّاتِ، وكانَ قبوريّا أو خُرافِيّا؛ وبَعضُهم يَقولُ {قاعِدةُ (مَن لم يُبَدِّعِ المُبتَدِعَ فَهِو مُبتَدِعٌ) إنِّما تَنظبقُ على مَن كانَ دَيدَنُه البدَعَ}، فيَا لَيْتَ شبعْرِي مَن إذا جُمِعَتْ أخطاؤه العَقدِيّةُ في كِتابٍ واحدٍ قارَبَتِ المِائةِ ألا يكونُ دَيْدَنُه البدعة؟!، فمن عَطّلَ عامّة الصِّفاتِ وقالَ بالتّبَرّكِ والتّوسَلُ وشَدِّ الرّحالِ [أيْ إلَى القُبور] وعَقائدِ الأشاعِرةِ ألاَ يُقالُ {دَيْدَنُه البِدَعُ}، هذا مع العِلْمِ أنّ هذا الشَّرط حادِثٌ؛ وبَعضُهم يَقولُ {هؤلاء لم يَدْعوا إلى بدَعِهم}) وَيَا لَيْتَ شُعْرِي هَلْ يَحصُرُ أهلَ البدَع في الدُّعاةِ فقط

إلاّ جاهِلٌ؟، وأيُّ دَعوةٍ أبلَغُ مِن إيجابِ البدَع (كَما قالَ النَّوَوِيُّ في مُقدِّمةِ ''المَجمُوعُ'' أنّ مِنَ البدَع الواجِبةِ تَعَلَّمَ "عِلْمِ الكَلامِ")، وأيّ دَعوةٍ أبلَغُ مِنَ الاحتجاج لِلْمَولِدِ النَّبَوِيِّ [أيْ لِلاحتِفالِ به] مع الاعترافِ أنه لم يسبقه إلى ذلك أحَدٌ (كما فعَلَ إبنُ حَجَرٍ)، وأيُّ دَعوةٍ أبلغُ مِن كِتابِ (دَفعُ شُبَهِ التّشبيهِ بِأَكُفِّ التّنزيهِ) لإبْنِ الْجَوْزِيّ الذي نَصرَ فيه مَذاهِبِ المُعَطِّلةِ بابًا بابًا وشنِّعَ على المُخالِفِين تَشنِيعًا عَظِيمًا؛ و[قدْ] قَالَ أَبُو مُحَمّدِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيُّ في كِتَابِ (الجامِعُ) {ومِن قولِ أهل السُّنّةِ (إنّه لا يُعدُرُ مَن أدَّاه اجتِهادُه إلى بدعةٍ، لأِنَّ الخَوارِجَ اجتَهَدوا في التَّأويلِ قُلَمْ يُعدُروا)}، وهذا قِيَاسٌ صَحِيحٌ. انتهى باختصار. وقالَ الشّيخُ يزن الغانم في هذا الرابط: يَجِبُ أَنْ نُقْرِقَ بَيْنَ مَن وَقَعَ في بدعةٍ أو أَخْطأ مِن عُلَماءِ السّلَفِ -أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ- الذِين ينطلِقون في استدلالهم من الحديث والأثر، وبَيْنَ من وقع في بدعة من أهل الأهواع والبدَع الذِين ينطلِقون مِن أصولِ وقواعِدَ مُبتَدَعةٍ، أو مَنْهَج غير مَنْهَج أهلِ السُنّةِ والجَماعةِ. انتهى]... ثم قالَ -أي الشيخُ الرملي-: إنْ كانَ أصلُهم هذا دَلْتُ أدِلَّهُ الشّرع على أنّه كُفْرٌ فْتَكَفَّرُ الْجَماعةُ ويُحكَمُ عليها بِأنّها جَماعةً كَافِرةٌ؛ أمّا إذا كانَ هذا الأصلُ بدعة فيُحكَمُ على الجَماعة بأنها مُبتَدِعة ومن إنتَمَى إليهم فإنه مُبتَدِعٌ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ الألبانِيُّ في (حَجَّهُ النّبيّ صلى الله عليه وسلم): يَجِبُ أن يُعلَمَ أنّ أصغرَ بدعةٍ يَأتِي الرّجُلُ بها في الدِّينِ هي مُحَرّمة، فليس في البدَع -كما يَتَوّهَمُ البعضُ- ما هو في رُتبة المكروه فقط، كيف ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول {كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةً، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ} أيْ صاحبها [قالَ الشيخُ عبدُالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب في (فتح المجيد): وضابطها [أي ضابط الكَبيرةِ] ما قاله المُحَقِّقون مِنَ العلماءِ {كُلُّ دُنْبٍ خَتَمَهُ اللَّهُ بِنَارٍ أَوْ لَعْنَةٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ عَدُابٍ}، زادَ

شيخُ الإسلامِ ابْنُ تَيْمِيّة رَحِمَه اللهُ {أَوْ نَفْي الإِيمَانِ}، قُلتُ [والكَلامُ ما زالَ لِصاحِب (فتح المجيد)]، ومَن بَرِئَ منه رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أو قالَ [فيه] {لَيْسَ مِنَّا مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا}. انتهى. وقالَ الشيخُ محمد بنُ إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ (رئيس القضاة ومفتى الديار السعودية ت1389هـ): الكبيرة هي ما تُوعِّدَ عليه بغضب أو لَعْنَة أو رُبِّبَ عليه عِقابٌ في الدُّنيا أو عَذابٌ في الآخِرةِ وهو دُونَ الشِّركِ والكُفر. انتهى من (فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم)]، وقد حَقّقَ هذا أتَمّ تحقيق الإمامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَه اللهُ في كِتابِه العَظِيمِ (الاعتصام). انتهى باختصار. وقالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في هذا الرابط: فالشِّركُ هو أقبَحُ دُنبٍ عُصبِيَ اللهُ تَعالَى به، ويَلِيه في القبح البدعة، ثم الكبيرة، ثم تَأتِي بَعْدَ ذلك الصغيرة... ثم قالَ -أَىْ مركزُ الفتوى-: جِنْسُ البِدَعِ أَخْطُرُ مِن جِنْسِ المَعاصِي، ولا يَعنِي ذلك أنّ كُلّ بدعةٍ أكبَرُ مِن كُلِّ كبيرةٍ. انتهى. وقالَ الشيخُ سالم الطويل في مقالة له بعنوان (البدعةُ أشْدٌ وأغلَظُ مِنَ الكَبائرِ) على موقعه في هذا الرابط: البدَعُ وإنْ كانَتْ أشْدّ وأغلظ مِنَ الكبائر، لَكِنْ لَيسَتْ بالضّرورةِ أَنْ تَكُونَ كُلُّ بِدعةٍ أَشَدّ وأَغلَظ مِن كُلِّ كبيرة... ثم قالَ -أي الشيخُ الطويل-: وسُئِلَ الشيخُ زيدُ بنُ هادي المدخلي حَفِظه اللهُ { هَلْ يَصِحُ أَنْ يُقَالَ (إِنَّ بَعضَ الكَبائرِ أَشَدُ إِثْمًا مِن بَعضِ البِدَعِ)؟ }، فأجابَ وَققه اللهُ تَعالَى {نَعَمْ، فَقَتْلُ النَّفسِ المُؤمِنةِ أَشَدُ إِثمًا مِنَ الدِّكرِ الجَماعِيِّ المُبتَدَع}. انتهى باختصار. وقالَ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) الذي يُشْرفُ عليه الشيخُ محمد صالح المنجد في هذا الرابط: البدع كلها ضلال وصاحبها متوعد بالنار... ثم قالَ -أيْ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ)-: ولا يَشْكُ مَن له عِلمٌ بالشّريعةِ وأحوالِ الفِرَقِ أنّ بدعة

الرّفض المَحض أو التّجَهم المَحض أو تَحو ذلك، هي شَرّ مِن جَرائم أصحاب الدُنوبِ كَشُرْبِ الْخَمْرِ وتَحو ذلك؛ كَما لا يَشُكُ مَن له عَقلٌ ودِينٌ أنّ كَبائرَ الإِثم كالزّبَى والسرقة ونحو ذلك شرّ مِن كَثِيرٍ مِن بدَع الأعمال كالاحتفال بالمَوْلِدِ أو الدّكر الجَماعيّ وتَحو ذلك. انتهى.

(4)ورَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أبي هُرَيْرَة أنّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أتَى الْمَقْبُرَة، قُقَالَ {السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا}، قالُوا {أَوَ لَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟}، قالَ {أَنْتُمْ أصْحَابِي، وَإِخْوَاثْنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ}، فَقَالُوا {كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللّهِ؟}، فقالَ {أرَأَيْتَ لَوْ أَنّ رَجُلاً لَهُ خَيْلٌ غُرّ مُحَجّلَة بَيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمِ [أيْ لَهُ خَيْلٌ في جِبَاهِها وقوائمِها بَيَاضٌ، فِي وَسَطِ خَيْلِ سُودٍ سَوَادًا كامِلاً لا بَيَاضَ في لَوْنِها]، ألا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟}، قالُوا {بِلَى يَا رَسُولَ اللّهِ}، قالَ {فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجِّلِينَ مِنَ الْوُضُوعِ، وَأَنَا قُرَطْهُمْ [أيْ أَتَقَدَّمُهُمْ] عَلَى الْحَوْضِ، أَلَا لَيُدَادَنّ [أيْ لْيُطْرَدَنّ] رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُدُادُ الْبَعِيرُ الضَّالُ، أَنَادِيهِمْ (أَلاَ هَلْمٌ)، فيُقالُ (إنّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ)، فَأَقُولُ (سُحْقًا سُحْقًا)}. انتهى. وروَى الْبُخَارِيُ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أبى هُرَيْرَة عَنِ النّبيّ صلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسلّمَ قالَ {بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ إِذَا زُمْرَةٌ [أيْ جَمَاعَةً] حَتّى إِذَا عَرَقْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ فَقَالَ (هَلْمٌ)، فَقُلْتُ (أَيْنَ)، قَالَ (إلَى النّار وَاللّهِ)، قُلْتُ (وَمَا شَائُهُمْ)، قالَ (إِنّهُمُ إِرْتَدُوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقرَى)، ثُمّ إِذَا زُمْرَةً حَتَّى إِذَا عَرَقْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ فَقَالَ (هَلْمٌ)، قُلْتُ (أَيْنَ)، قالَ (إلَى النَّارِ وَاللَّهِ)، قُلْتُ (مَا شَائُهُمْ)، قالَ (إنَّهُمُ إِرْتَدُوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقرَى)، فلأ أرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلاَّ مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ}. انتهى. وقالَ أبو العباس القُرْطُبي (ت656هـ)

في (الْمُفْهِمُ لِمَا أَشْكُلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ): قوْلِهِ {كَمَا يُذَاذُ الْبَعِيرُ الضَّالُ}، وَجْهُ التّشْبيهِ أَنَّ أَصْحَابَ الإِبلِ إِذَا وَرَدُوا الْمِيَاهَ بِإِبلِهِمُ ازْدَحَمَتِ الإِبلُ عِنْدَ الْوُرُودِ، فَيَكُونُ فِيهَا الضَّالُ وَالْغَرِيبُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الإبلِ يَدْفَعُهُ عَنْ إبلِهِ حَتَّى تَشْرَبَ إبله، فْيَكْثُرُ ضَارِبُوهُ وَدَافِعُوهُ، حَتَّى لَقَدْ صَارَ هَذَا مَثْلاً شَائِعًا، قَالَ الْحَجَّاجُ لأهل الْعِرَاق {وَلأَضْرِبَنَّكُمْ ضَرَّبَ غَرَائِبِ الإِبلِ}. انتهى باختصار. وقالَ ابْنُ حَجَرِ فِي (فَتْحُ الباري): قَالَ النَّوَوِيُّ [في (شرح صحيح مسلم)] {قِيلَ (الْمُنَافِقُونَ وَالْمُرْتَدُونَ، يَجُوزُ أَنْ يُحْشَرُوا بِالْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ لِكَوْنِهِمْ مِنْ جُمْلَةِ الْأُمَّةِ [أَيْ أُمَّةِ الإجَابَةِ]، فَيُنَادِيهِمْ [أي النبيُّ صلى الله عليه وسلم] مِنْ أَجْلِ السبِّيمَا الَّتِي عَلَيْهِمْ، فَيُقَالُ ''إنَّهُمْ بَدُّلُوا بَعْدَكَ")}. انتهى باختصار. وقالَ ابنُ المُلَقِّن (ت804هـ) في (التوضيح لشرح الجامع الصحيح): الْغُرّةُ بَيَاضٌ فِي جَبْهَةِ الْقُرَسِ، وَالتّحْجِيلُ بَيَاضٌ فِي يَدَيْهَا وَرَجْلَيْهَا، فْسُمِّيَ النُّورُ الَّذِي يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ الْوُضُوعِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَرًّا وَتَحْجِيلًا، تَشْبيهًا بِدُلِكَ. انتهى. وقالَ الشَّاطِبِيُّ في (الاعتصام): وَالأَظْهَرُ أَنَّهُمْ [أي الْمَطْرُودِينَ عَن الْحَوْضِ مِنَ الدَّاخِلِينَ فِي غِمَارِ هَذِهِ الْأُمَّةِ [أيْ أُمَّةِ الإجَابَةِ]... ثم قالَ -أي الشَّاطِبيّ-: قَوْلِهِ {قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ} أَقْرَبُ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ تَبْدِيلُ السُنَّةِ، وَهُوَ وَاقِعٌ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ. انتهى باختصار. وقالَ بدرُ الدين العيني (ت855هـ) في (عمدة القاري شرح صحيح البخاري): قالَ أَبُو عُمَرَ [في (الاستذكار)] {كُلُّ مَنْ أَحْدَتُ فِي الدِّينِ فَهُوَ مِنَ الْمَطْرُودِينَ عَنِ الْحَوْضِ، كَالْخُوارِج وَالرَّوَافِضِ وَسَائِرِ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَكَذَلِكَ الظَّلَمَةُ الْمُسْرِقُونَ فِي الْجَوْرِ وَطُمْسِ الْحَقِّ وَالْمُعْلِثُونَ بِالْكَبَائِرِ }... ثم قالَ -أي العيني-: قَوْلُهُ {بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ} الْمُرَادَ هُوَ قِيَامُهُ عَلَى الْحَوْضِ... ثم قالَ -أي العيني-: قوْلُهُ {فلا أرَاهُ} أيْ قُلاَ أَظْنُ أَمْرَهُمْ أَنَّهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إلاَّ مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ، وَهُوَ مَا يُثْرَكُ مُهْمَلاً لا

يُتَعَهَّدُ وَلاَ يُرْعَى حَتَّى يَضِيعَ وَيَهْلَكَ، أَيْ لاَ يَخْلُصُ مِنْهُمْ مَنِ النَّارِ إلاَّ قلِيلٌ. انتهى باختصار. وقالت حنان بنت على اليماني في (إعلام الأنام بشرح كتاب فضل الإسلام، بتقريظ الشيخ صالح الفوزان): قالَ [أي النبي صلى الله عليه وسلم] {فَلاَ أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ}، والمَعْنَى، فلا أظن أنْ يَرِدَ على الحَوضِ إلاّ مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ، يَعْنِي أَنَّهِم عَدَدٌ قليلٌ، لأنَّ الإبلَ المُهمَلة بالنِّسبةِ إلى الْمَرْعِيَّةِ قليلة جِدًّا. انتهى باختصار. وقالَ النُّووِيُّ في (شرح صحيح مسلم): قِيلَ، هَوُّلاَءِ [أي الْمَطْرُودون عَنِ الْحَوْضِ] صِنْفَان؛ أحَدُهُمَا عُصَاةً مُرْتَدُونَ عَنِ الاسْتِقَامَةِ لاَ عَنِ الإسلام (وَهَوُلاعِ مُبدِّلُونَ لِلأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ بِالسِّيِّئَةِ)؛ وَالثَّانِي مُرْتَدُونَ إِلَى الْكُفْر حَقِيقة نَاكِصُونَ عَلَى أَعْقابِهِمْ؛ وَاسْمُ التّبْدِيلِ يَشْمَلُ الصِّنْقَيْنِ. انتهى. وقالَ الشيخُ ابنُ جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء) في (شرح العقيدة الطَّحَاوِيَّةِ): ولا شَنَكَ أنَّ الذِين يَرِدُون عليه هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، أَهْلُ الاتِّباع لا أَهْلُ الابْتِداع، ولأجْلِ ذلك يُرَدُ المُبتَدِعةُ والمُرتَدُون، الذِين أحدَثوا. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ربيع المدخلي (رئيسُ قسم السُنّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في مقالة بعنوان (وُجوب الاتِّباع والتّحذير مِن مظاهر الشّركِ والابتداع) على موقعه في هذا الرابط: إنّ الفِرَقَ الضَّالَّة التي أَخْبَرَ عنها رسولُ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وأنَّها كُلِّها في النَّارِ إلاَّ ما كان عليه رسولُ اللهِ وأصْحابُه، هذه الفِرَقُ بَدَأْتُ مِن آواخر عَصْرِ الصّحابةِ، ثم اِنْتَشَرَتْ وتَفَشّتْ في المُجتّمَعاتِ الإسلامِيّة، حتى صارَ أكثرُ المسلمِين لا يَخرُجون عن هذه الفِرَق، وقلّ مَن هو على ما كان عليه رَسولُ اللهِ وأصحابُه وَهُمُ الطّائفةُ النّاجِيَةُ والمنصورةُ. انتهى. وقالَ الشيخ إيهاب شاهين (عضو مجلس شورى الدعوة السلفية) في مقالة له بعنوان

(شَعرة بَيْضَاءُ في جَسندِ ثُورٍ أسنودَ) على هذا الرابط: عند التّأمّلِ في الواقع مِن حَوْلِنا، يَرَى الناظِرُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ، مَثلُهم كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَسندِ التّور الأسودِ، وإنْ كانتْ هذه الشَّعرةُ بالمُقارَنةِ لِلْكَمِّ الهائلِ مِن شَعْرِ الثُّورِ هي شَعرةً واحِدةً، ولكنّها شَعَرةً بَيْضَاءُ وَحِيدةٌ مُضِيئةً وَسَطِ الظّلامِ الحالِكِ في جَسَدِ التّوْرِ [قالَ الشيخُ محمد بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب: ومَن تَأمّلَ القُرآنَ والسُّنَّة وكَلامَ مُحَقِّقِي سَلَفِ الْأُمَّةِ، عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ أَكثُرَ الْخَلْقِ إِلَّا مَن شاءَ اللهُ، قَدْ أعرَضوا عن واضِح الْمَحَجّةِ [الْمَحَجّةُ هي جَادّةُ الطّريق (أيْ وَسَطّهَا)، والمُرادُ بها الطّريقُ المُستَقِيمُ]، وسلَكُوا طريقَ الباطِل ونَهْجِه، وجَعَلوا مُصاحَبة عُبّادِ القُبورِ وأهل البدَع والفُجور دِينًا يَدِينُون به، وخُلْقًا حَسنًا يَتَخَلَّقُون به، ويقولون {فُلانٌ له عَقْلٌ مَعِيشِيّ، يَعِيشُ به مع الناسِ}، ومَن كانت له غيْرة -ولَوْ قلت- فهو عندهم مَرْفُوضٌ ومَنْبُودٌ، فما أعْظمَها مِن بَلِيّةٍ! وما أصْعَبَها مِن رَزِيّةٍ!، وأمّا حَقِيقةُ دَعوةٍ الرّسولِ صلى الله عليه وسلم وما جاءَ به مِنَ الهُدَى والنّور، فعَزينٌ -واللهِ- مَن يَعْرِفُها أو يَدْرِيها، والعارفُ لها مِنَ الناسِ اليَومَ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الجِلْدِ الأسنودِ وكَالْكِبْرِيتِ الْأَحْمَرِ [يَعْنِي أنه يَنْدُرُ وُجُودُ هذا العارفِ اليَومَ]، لم يَبْقَ إلا رُسُومٌ [أيْ آثارً] قَدْ دَرَسَتْ [أَيْ بَلِيَتْ]، وأعلامٌ قَدْ عَقَتْ [أَي اِنْمَحَتْ] وسَفَتْ [أَيْ نَثْرَتِ الثُّرَابَ] عليها عَواصِفُ الهَوَى وطمَستَها مَحَبُّهُ الدُّنْيَا والحُظوظُ النَّفسانِيَّةُ، قُمَن قُتَحَ اللهُ عَيْنَ بَصِيرَتِه وَرَزَقه مَعرِفة لِلحَقّ وتَمَيُّزًا له فلْيَنْجُ بِنَفسِه وَلْيَشُحّ بدِينِه [أيْ وَلْيَحْرِصْ على دِينِه] ويَتَباعَدْ عَمّن نَكَبَ عن الصِّراطِ المُستَقِيمِ وآثرَ عليه مُوالاة أهلِ الجَحِيم، نَسألُ اللهَ السّلامة والعافِية. انتهى باختصار من (الدّرر السّنِيّة في الأجوبة النّجْدِيّة). وقالَ الشيخُ حمود التويجري (الذي تولّى القضاءَ في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخ ابنُ باز مُحِبًا له، قارئًا لكُتُبه، وقدّمَ لبعضِها، وبكَى عليه عندما تُوفِيَ عامَ 1413هـ وأمّ المُصلِّين للصلاة عليه) في كتابه (غربة الإسلام): وأمّا الغُرباءُ فهُمْ أهلُ السنّةِ والجَماعةِ، وهُمُ الطائفةُ المنصورةُ، والفِرقةُ الناجِيةُ مِن ثلاثٍ وسَبُعِينَ فِرْقة كُلها تنسببُ إلى الإسلام... ثم قالَ -أي الشيخُ التويجري-: فالفِرقةُ الناجِيةُ بين جَمِيع المُنتسبين إلى الإسلام كَالشّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي التويجري-: فالفِرقةُ الناجِيةُ بين جَمِيع المُنتسبين إلى الإسلام مَالشّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي الجُلْدِ الأسْوَدِ، فهم غُرَباءُ بين المُنتسبين إلى الإسلام، فضلاً عن أعداءِ الإسلام مِن الجُلْدِ الأسْوَدِ، فهم غُرَباءُ بين المُنتسبين إلى الإسلام، فضلاً عن أعداءِ الإسلام مِن النّيْضَاءِ فِي جَسندِ التّوْر الأسْوَدِ. انتهى باختصار.

(5)وَرَوَى الْبُخَارِيُ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {نَارُكُمْ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ}، قِيلَ {يَا رَسُولَ الله، إنْ كَانَتْ لَكَافِيَة}، قالَ {قُضِلَتْ عَلَيْهِنّ بِتِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا كُلُّهُنّ مِثْلُ حَرّهَا}. انتهى. وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ أَهُوَنَ أَهُلِ النَّارِ عَدُابًا مَنْ لَهُ نَعْلاَنِ وَشِرَاكَانِ [النَّعْلُ هُوَ الْحِدُاءُ، والشِّرَاكُ هُوَ السِّيْرُ الَّذِي يَكُونُ فِي النِّعْلِ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ] مِنْ نَارٍ، يَعْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ كَمَا يَغْلِي الْمِرْجَلُ [وهو إنَّاءٌ يُغْلَى فيه الماءُ]، مَا يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَشَدٌ مِنْهُ عَدُابًا، وَإِنَّهُ لأَهْوَئُهُمْ عَدَابًا}. انتهى. وقالَ الشيخُ حمود التويجري (الذي تَوَلَّى القضاءَ في بَلدةِ رحيمة بالمِنطقة الشّرقِيّة، ثم في بَلدة الزلفي، وكانَ الشيخُ ابنُ باز مُحِبًّا له، قارئًا لكُتُبه، وقدّمَ لِبَعضِها، وبَكَى عليه عندما تُؤقِيَ -عامَ 1413هـ وأمّ المُصلِّين لِلصّلاةِ عليه) في كِتَابِه (غُرِبةُ الإسلام، بتَقدِيمِ الشّيخ عبدِالكريم بن حمود التويجري): وَفِي الصّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا عَنْ أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ عَنِ النّبيّ صلى الله عليه وسلم

أنه قالَ {يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...} قَدُكِرَ الْحَدِيثُ وفيه {حَتَّى إِذَا قُرَغَ اللّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلائِكَة أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَثْرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ إِبْنَ آدَمَ إِلَّا أَثْرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللّهُ عَلَى النّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثْرَ السُّجُودِ، فَيُخْرَجُونَ مِنَ النّارِ قدِ امْتَحَشُوا [قالَ ابْنُ حَجَرِ فِي (فَتْحُ الباري): {قدِ أَمْتُحِشُوا}، وَفِي حَدِيثٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّهُمْ [يَصِيرُونَ قُحْمًا]، وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ [حِمَمًا]، وَمَعَانِيهَا مُتَقَارِبَةً. انتهى باختصار. وقالَ بدرُ الدين العينى (ت855هـ) في (عمدة القاري شرح صحيح البخاري): قولله {قدِ أَمْتُحِشُوا} مَعْنَاهُ (اِحتَرَقوا)، وَفِي بَعضِ الرِّوَايَاتِ {صَارُوا حِمَمًا}، وَقالَ الدَّاوُدِيُّ {(أَمْتُحِشُوا) اِنْقَبَضُوا واسْوَدُوا}. انتهى باختصار]، فَيُصَبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ [قالَ السِّنْدِيُ (ت1138هـ) فِي حَاشِيتِهِ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ: أَيْ فِيمَا يَحْمِلُهُ السَّيْلُ وَيَجِيءُ بِهِ مِنْ طِينٍ وَغَيْرِهِ. انتهى]...} الحَدِيثَ. انتهى. وَرَوَى النّسائِيُّ فِي السّنْنِ الْكُبْرَى -وحَسّنَه مُقبل الوادِعى في (الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين) - أنّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِاللّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يُعَدَّبُونَ بِدُنُوبِهِمْ، فَيَكُونُونَ فِي النّارِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونُوا، ثُمَّ يُعَيِّرُهُمْ أَهْلُ الشِّرْكِ فَيَقُولُونَ لَهُمْ (مَا نَرَى مَا كُنْتُمْ تُخَالِفُونَا فِيهِ مِنْ تَصنديقِكُمْ وَإِيْمَانِكُمْ نَفْعَكُمْ)، لِمَا يُريدُ اللّهُ أَنْ يُرِيَ أَهْلَ الشّيرْكِ مِنَ الْحَسنْرَةِ، فَمَا يَبْقى مُوَحِدٌ إِلاَّ أَخْرَجَهُ اللَّهُ}، ثُمَّ تَلاَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الآية {رُبَمَا يَوَدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ}. انتهى. وقالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في

هذا الرابط: قاليَوْمُ في جَهِنّمَ مِقْدَارُهُ أَلْفُ سَنَةٍ مِن أَيّامِ الدُنْيَا. انتهى. قلتُ: والآنَ يا عبدَالله، بَعْدَما عَرَفْتَ أَنّ اليَوْمَ في جَهَنّمَ مِقْدَارُهُ أَلْفُ سَنَةٍ مِن أَيّامِ الدُنْيَا؛ وأنّ مِن أُمّةِ الإجَابَةِ مَن يُعَدّبُونَ بِدُنُوبِهِمْ، فَيَكُونُونَ فِي النّارِ مَا شَاءَ اللّهُ أَنْ يَكُونُوا؛ وأنّ أَمّة الإجَابَةِ لا يَنْجُو منها إلا فِرْقة واحدة مِن بَيْن ثلاثٍ وسَبْعِينَ فِرْقة؛ وأنّ الذين يَردُون عَلَى الْحَوْض مِن أُمّةِ الإجَابَةِ عَدَد قليلٌ جِدّا بالنّسبةِ إلى المُطرُودِينَ عَن الْحَوْض؛ وأنّ الفرْقة الناجِية والذين يَردُون عَلَى الْحَوْض هُمْ أَهِلُ السُنّةِ والجَمَاعة؛ بَعْدَما عَرَفْتَ أنّه يَتُوجَبُ عليك ألا يكونَ أَكْبَرُ هَمِّكَ مُجَرّدَ عَرَفْتَ أَنّه يَتُوجَبُ عليك ألا يكونَ أَكْبَرُ هَمِّكَ مُجَرّدَ وَلَجَقيق أَصْل الإيمانِ وتَجَنّبِ الكبائر، بَلْ لا بُدّ مع ذلك مِن تَحقِيقِك عقيدة أَهِل السُنّةِ والجَمَاعة.

(6) وقالَ ابنُ القيم في (مدارج السالكين): غُرْبَةُ أَهُلُ اللّهِ وَاهُلُ سُنّةِ رَسُولِهِ بَيْنَ هَذَا الْحَلْق، هِيَ الْغُرْبَةُ الّتِي مَدَحَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ أَهُلَهَا، وَأَخْبَرَ عَن النِّينِ الّذِي جَاءَ بِهِ أَنّهُ بَدَأ غريبًا وَأَنّهُ سَيَعُودُ غريبًا كَمَا بَدَأ وَأَنّ أَهُلَهُ يَصِيرُونَ عُرَبَاءَ... ثم قَالَ -أي ابنُ القيم-: وَأَهْلُ هَذِهِ الْغُرْبَةِ هُمْ أَهْلُ اللّهِ حَقًا، فَإِنّهُمْ لَمْ يَأُووا إلى غَيْر رَسُولِهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ، وَلَمْ يَدْعُوا إلى غير مَا جَاءَ بِهِ، وَهُمُ الذِينَ فَارَقُوا النّاسَ أَحْوَجَ مَا كَاثُوا النّهِمْ، فَهَذِهِ الْغُرْبَةُ لا وَحُشْنَةُ عَلَيْ صَاحِبِهَا، فَولَيْهُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالذِينَ آمَنُوا، وَإِنْ عَادَاهُ أَكْثُرُ النّاسِ وَجَفُوهُ؛ وَمِنْ عَلَى صَاحِبِهَا، فَولَيْهُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالذِينَ آمَنُوا، وَإِنْ عَادَاهُ أَكْثُرُ النّاسِ وَجَفُوهُ؛ وَمِنْ عَلَى صَاحِبِهَا، فَولَيْهُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالذِينَ آمَنُوا، وَإِنْ عَادَاهُ أَكْثُرُ النّاسِ وَجَفُوهُ؛ وَمِنْ عَلَى صَاحِبِهَا، فَولَيْهُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالذِينَ آمَنُوا، وَإِنْ عَادَاهُ أَكْثُرُ النّاسِ وَجَفُوهُ؛ وَمِنْ عَلَى هُو الْمُعْرُوفُ عَنْدَهُمْ)، وتَجْريدُ التَوْحِيدِ (وَإِنْ أَنْكَرَ دُلِكَ أَكْثُرُ النّاسِ)، وتَرْكُ كَالُهُ اللّهُ وَرَسُولِهِ، لا شَيْحٌ وَلا طريقة وَلا مَدْهَبَ وَلا مَدْهَبَ وَلا مَدْهُبَ وَلا مَدْهَبَ وَلا مَدْهَبَ وَلا مَدْهَبَ وَلا مَدْهَبَ وَلا مَدْهَبَ وَلا مَدْهَبَ وَلا مِنْ اللّهِ بالاتِبَاعِ لِمَا جَاءَ اللهُ وَلَا عَلَى رَسُولِهِ بالاتِبَاعِ لِمَا جَاءَ اللّهُ وَلَى اللّهِ بالْعُبُودِيّةِ لَهُ وَحْدَهُ، وَإِلَى رَسُولِهِ بالاتِبَاعِ لِمَا جَاءَ عَمْ الْمُولِهِ اللّهُ وَلَا عَلْمَا وَلَا عَلَاهُ وَلَا عَرَاللّهُ وَلَا عَرَالُهُ وَلَا عَلَى وَلَوْ عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ وَلَهُ وَمُ عَلَى اللّهُ عَلَاهُ وَلَا عَلَى وَلَا عَلَى وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ عَلَاهُ عَلَى اللّهُ عَلَاهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ ا

بِهِ وَحْدَهُ، وَهَوُلاءِ هُمُ الْقابِضُونَ عَلَى الْجَمْرِ حَقّا، وَأَكْثُرُ النّاسِ ـبَلْ كُلُّهُمْ- لاَئِمٌ لَهُمْ؛ فَلِغُرْبَتِهِمْ بَيْنَ هَذَا الْحَلْقِ يَعُدُونَهُمْ أَهْلَ شُدُوذٍ وَبِدْعَةٍ وَمُقَارَقةٍ لِلسَّوَادِ الأعظم؛ ومَعْنَى قُوْلِ النّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {هُمُ النُّزّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ} أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ بَعَثَ رَسُولَهُ وَأَهْلُ الأرْضِ عَلَى أَدْيَانٍ مُخْتَلِقَةٍ، فَهُمْ [أيْ أَهْلُ الأرْضِ] بَيْنَ عُبَّادِ أَوْتَانٍ وَنِيرَانٍ، وَعُبَّادِ صُور وَصُلْبَانِ، وَيَهُودِ وَصَابِئَةٍ وَفَلاسِفَةٍ، وَكَانَ الإسْلامُ فِي أُوَّلِ ظُهُورِهِ غْرِيبًا، وَكَانَ مَنْ أُسْلَمَ مِنْهُمْ وَاسْتَجَابَ لِلّهِ وَلِرَسُولِهِ غُرِيبًا فِي حَيّهِ وَقبيلتِهِ وَأَهْلِهِ وَعَشِيرَتِهِ، فَكَانَ الْمُسْتَجِيبُونَ لِدَعْوَةِ الإِسْلاَمِ ثُزَّاعًا مِنَ الْقَبَائِلِ، تَغَرَّبُوا عَنْ قَبَائِلِهِمْ وَعَشَائِرِهِمْ وَدَخَلُوا فِي الإسْلامِ فَكَانُوا هُمُ الْغُرَبَاءُ حَقًّا، حَتَّى ظَهَرَ الإسْلامُ وَانْتَشَرَتْ دَعْوَتُهُ وَدَخَلَ النَّاسُ فِيهِ أَقْوَاجًا، قُرَالَتْ تِلْكَ الْغُرْبَةُ عَنْهُمْ، ثُمَّ أَخَدُ [أي الإسلام] فِي الاغْتِرَابِ وَالتَّرَحُلِ حَتَّى عَادَ غُرِيبًا كَمَا بَدَأَ، بَلِ الإِسْلاَمُ الْحَقُّ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ هُوَ الْيَوْمَ أَشْدُ عُرْبَةً مِنْهُ فِي أُوِّلِ ظُهُورِهِ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامُهُ وَرُسُومُهُ الظَّاهِرَةُ مَشْهُورَةُ مَعْرُوقَة، قَالإِسْلامُ الْحَقِيقِي عَريبٌ جِدًا، وَأَهْلُهُ غُرَبَاءُ أَشْدُ الْغُرْبَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وكَيْفَ لاَ تَكُونُ فِرْقة وَاحِدَةُ قَلِيلَة جِدًا غريبَة بَيْنَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقة دُاتَ أَتْبَاعِ وَرِئَاسَاتٍ وَمَنَاصِبَ وَوِلايَاتٍ؟، كَيْفَ لا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ السَّائِرُ إِلَى اللَّهِ عَلَى طريقِ الْمُتَابَعَةِ غَرِيبًا بَيْنَ هَوُّلاَءِ الَّذِينَ قدِ اتّبعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَأَطَاعُوا شُكَّهُمْ وَأَعْجِبَ كُلُّ مِنْهُمْ بِرَأْيهِ ؟... ثم قالَ -أي ابنُ القيم-: وَلِهَذَا جُعِلَ لِلْمُسلِمِ الصَّادِقِ فِي هَذَا الْوَقْتِ إِذَا تَمَسَّكَ بِدِينِهِ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنَ الصّحَابَةِ، فَفِي سُنْنِ أبي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِي مِنْ حَدِيثِ أبي ثَعْلَبَة الْخُشَنِيّ قالَ {سَأَلْتُ رَسُولَ اللّهِ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ، لا يَضُرُّكُم مّن ضَلّ إِذَا اهْتَدَيْثُمْ)، فَقَالَ (بَلِ ائْتَمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُكًّا

مُطاعًا وَهَوًى مُتَّبَعًا وَدُنْيَا مُؤْثْرَةً وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأَي بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصّةِ نَفْسِكِ وَدَعْ عَنْكَ الْعَوَامّ، قَإِنّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامَ الصّبْرِ، الصّبْرُ فِيهِنّ مِثْلُ قَبْضٍ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلاً يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ)، قُلْتُ (يَا رَسُولَ اللّهِ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟)، قالَ (أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ)}، وَهَذَا الأَجْرُ الْعَظِيمُ إِنَّمَا هُوَ لِغُرْبَتِهِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالتَّمَسُكِ بِالسُّنَّةِ بَيْنَ ظُلْمَاتِ أَهْوَائِهِمْ وَآرَائِهِمْ؛ فَإِذَا أَرَادَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي قَدْ رَزَقَهُ اللَّهُ بَصِيرَةً فِي دِينِهِ، وَفِقْهًا فِي سئنّةِ رَسُولِهِ، وَفَهْمًا فِي كِتَابِهِ، وَأَرَاهُ مَا النّاسُ فِيهِ مِنَ الأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ وَتَنْكُبِهِمْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسنَّقِيمِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، قَإِدُا أَرَادَ أَنْ يَسْلُكَ هَذَا الْصِيِّرَاطُ قُلْيُوَطِّنْ نَفْسَهُ عَلَى قدْح الْجُهَّالِ وَأَهْلِ الْبِدَعِ فِيهِ، وَطَعْنِهِمْ عَلَيْهِ، وَإِرْرَائِهِمْ بِهِ، وَتَنْفِيرِ النَّاسِ عَنْهُ، وتَحْذِيرِهِمْ مِنْهُ، كَمَا كَانَ سَلَقْهُمْ مِنَ الْكُقّارِ يَفْعَلُونَ مَعَ مَتْبُوعِهِ وَإِمَامِهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَأَمًّا إِنْ دَعَاهُمْ إِلَى دُلِكَ وَقَدَحَ فِيمَا هُمْ عَلَيْهِ، فَهُنَالِكَ تَقُومُ قِيَامَتُهُمْ وَيَبْغُونَ لَهُ الْغُوَائِلَ وَيَنْصِبُونَ لَهُ الْحَبَائِلَ وَيَجْلِبُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلِ كَبِيرِهِمْ وَرَجِلِهِ، فَهُوَ غريبٌ فِي دِينِهِ لِقُسَادِ أَدْيَانِهِمْ، غَرِيبٌ فِي تَمَسُّكِهِ بِالسُّنَّةِ لِتَمَسُّكِهِمْ بِالْبِدَع، غريبٌ فِي اعْتِقادِهِ لِفَسَادِ عَقائِدِهِمْ، عْرِيبٌ فِي صِلاتِهِ لِسُوءِ صِلاتِهمْ، عْرِيبٌ فِي طريقِهِ لِضَلال وَقُسَادِ طُرُقِهِمْ، غَرِيبٌ فِي نِسنبتِهِ لِمُخَالَفَةِ نَسنِهِمْ، غَرِيبٌ فِي مُعَاشَرَتِهِ لَهُمْ لأِنّهُ يُعَاشِرُهُمْ عَلَى مَا لاَ تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ، وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ غَرِيبٌ فِي أُمُورِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ، لاَ يَجِدُ مِنَ الْعَامّةِ مُسَاعِدًا وَلاَ مُعِينًا، فَهُوَ عَالِمٌ بَيْنَ جُهّالٍ، صَاحِبُ سُنّةٍ بَيْنَ أَهْلِ بِدَع، دَاعِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ بَيْنَ دُعَاةٍ إِلَى الأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ، آمِرٌ بِالْمَعْرُوفِ نَاهٍ عَنِ الْمُثْكَرِ بَيْنَ قَوْمِ الْمَعْرُوفُ لَدَيْهِمْ مُنْكَرٌ وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفٌ. انتهى باختصار. وقالَ الآجُرِّيُّ (ت360هـ) في كتابه (الغرباء): مَن أَحَبّ أَنْ يَبِلْغَ مَراتِبَ الغُرَباءِ فَلْيَصْبِرْ على جَفَاءِ

أَبَوَيه وزَوجَتِه وإخوانِه وقرابَتِه، فإنْ قالَ قائلٌ {قُلِمَ يَجْفُونَي؟}، قِيلَ، لأنَّك خالَقْتَهم على ما هُمْ عليه مِن حُبِّهم الدُنْيا وشبدة حرصيهم عليها، ولِتَمَكُّنِ الشَّهَواتِ مِن قُلوبِهم ما يُبالُون ما نَقص مِن دِينِك ودِينِهم إذا سَلِمَتْ لهم بك دُنْياهُمْ، فإنْ تابَعْتَهم على ذلك كُنتَ الْحَبِيبَ الْقُرِيبِ، وإنْ خَالَقْتَهِم وسَلَكْتَ طَرِيقَ أَهْلِ الآخرةِ باستعمالِك الْحَقّ جَقا عليهم أمْرُك، فالأبوان مُتَبَرِّمان بفِعَالِكَ، والزُّوجة بك مُتَضَجِّرة فهي تُحِبُّ فِرَاقك، والإخوانُ والقرَابةُ قد رَهِدوا في لِقائِك، فأنتَ بينهم مَكرُوبٌ مَحزُونٌ، فحينئذٍ نَظرْتَ إلى نفسيك بعَينِ الغُرْبةِ فأنست ما شاكلك من الغُرَباءِ واستَوحَشت من الإخوان والأقرباء، فسلَكْتَ الطّريقَ إلى اللهِ الكريمِ وَحْدَكَ، فإنْ صَبَرْتَ على خُشونةِ الطّريق أيَّامًا يَسبِيرة، واحتَمَلْتَ الدُّلِّ والمُدَاراة مُدَّةً قصبِيرةً، وزَهِدتَ في هذه الدار الحَقِيرة، أَعْقَبَكُ الصَّبْرُ أَنْ وَرَدَ بِكَ إِلَى دارِ الْعَافِيَةِ، أَرضُها طَيَّبةً وريَاضُها خَضِرَةٌ وأشجارُها مُثْمِرةٌ وأنهارُها عَدْبة، فِيهَا مَا تَشْتَهِي الأنفُسُ وتَلَدُ الأعْيُنُ وأهْلُها فِيهَا مُخَلَّدُونَ، ﴿ يُسْقُونَ مِن رَّحِيق مَّخْتُوم، خِتَامُهُ مِسْكٌ، وَفِي دَلِكَ قُلْيَتَنَافُسِ الْمُتَنَافِسُونَ، وَمِزَاجُهُ مِن تَسنْنِيمٍ، عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقرّبُونَ}، يُطافُ عَلَيْهِم بِكَأْسِ مِّن مَّعِينِ {لاَ يُصدّعُونَ عَنْهَا وَلا يُنزِقُونَ، وَقَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ، وَلَحْم طيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ، وَحُورٌ عِينٌ، كَأَمْثَالِ اللُّوٰلُو الْمَكْنُونِ، جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}... ثم قالَ -أي الآجُرِّيُ-: أغرَبُ الْغُرَبَاءِ فِي وَقَتِنَا هَذَا مَنْ أَخَذُ بِالسُّنَنِ وَصَبَرَ عَلَيْهَا، وَحَذِرَ الْبِدَعَ وَصَبَرَ عَنْهَا، وَاتَّبَعَ آثارَ مَنْ سلَفَ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسلْمِينَ، وَعَرَفَ زَمَانَهُ وَشِيدَّةً فُسَادِهِ وَفُسَادَ أَهْلِهِ، فَاشْتَعْلَ بإصلاح شنأن نَفْسِهِ مِنْ حِفْظِ جَوَارِحِهِ، وتَرْكِ الْخَوْضِ فِيمَا لا يَعْنِيهِ، وَعَمِلَ فِي إصلاح كَسْرَتِهِ، وكَانَ طلبه مِنَ الدُّنْيَا مَا فِيهِ كِفَايَتُهُ وتَرْكُ الْفَصْلِ الَّذِي يُطْغِيهِ، وَدَارَى أَهْلَ زَمَانِهِ وَلَمْ يُدَاهِنُّهُمْ، وَصَبَرَ عَلَى دُلِكَ، فَهَذَا غَرِيبٌ وَقُلَّ مَنْ يَأْنَسُ إلَيْهِ مِنَ

الْعَشْبِيرَةِ وَالْإِخْوَانِ، وَلا يَضُرَّهُ دُلِكَ، فإنْ قالَ قائِلٌ {اقْرُقْ لَنَا بَيْنَ الْمُدَارَاةِ وَالْمُدَاهَنَّةِ}، قِيلَ لَهُ، الْمُدَارَاةُ يُثَابُ عَلَيْهَا الْعَاقِلُ، وَيَكُونُ مَحْمُودًا بِهَا عِنْدَ اللَّهِ عَزّ وَجَلّ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الَّذِي يُدَارِي جَمِيعَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُمْ وَمِنْ مُعَاشَرَتِهِمْ، لاَ يُبَالِى مَا نَقَصَ مِنْ دُنْيَاهُ وَمَا انْتُهِكَ بِهِ مِنْ عِرْضِهِ، بَعْدَ أنْ سلِمَ لَهُ دِينُهُ، فَهَدَا رَجُلٌ كَرِيمٌ غَرِيبٌ فِي زَمَانِهِ؛ وَ[أمّا] الْمُدَاهَنَهُ فَهُوَ الَّذِي لاَ يُبَالِى مَا نَقصَ مِنْ دِينِهِ إِذَا سَلِمَتْ لَهُ دُنْيَاهُ، قَدْ هَانَ عَلَيْهِ دُهَابُ دِينِهِ، بَعْدَ أَنْ تَسْلَمَ لَهُ دُنْيَاهُ، فَهَذَا فِعْلُ مَغْرُورٍ، قَادًا عَارَضَهُ الْعَاقِلُ قَقَالَ {هَذَا لاَ يَجُوزُ لَكَ فِعْلُهُ}، قَالَ {ثُدَارِي}، فَيُكْسِبُوا الْمُدَاهَنَّةَ الْمُحَرَّمَةُ اسْمَ (الْمُدَارَاةِ)، وَهَذَا غَلَطٌ كَبِيرٌ؛ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {لَيْسَ بِحَكِيمِ مَنْ لَمْ يُعَاشِرْ بِالْمَعْرُوفِ لِمَنْ لاَ يَجِدُ مِنْ مُعَاشَرَتِهِ بُدًا، حَتّى يَجْعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مِنْهُ قُرَجًا وَمَخْرَجًا}، قَمَنْ كَانَ هَكَدُا فَهُوَ عَرِيبٌ طُوبَى لَهُ ثُمّ طُوبَى له. انتهى باختصار. وقالَ أبو بكر الطرطوشي (ت520هـ) في (سراج الملوك): فالْمُدَارَاةُ أَنْ تُدَارِي الناسَ على وَجْهِ يَسْلَمُ لك [به] دِيثُك. انتهى. وقالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ الباري): قالَ ابْنُ بَطَّالٍ {الْمُدَارَاةُ مِنْ أَخْلاَقِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهِيَ خَفْضُ الْجَنَاح لِلنَّاسِ وَلِينُ الْكَلِّمَةِ وَتَرْكُ الإِعْلاظِ لَهُمْ فِي الْقَوْلِ؛ وَظنَّ بَعْضُهُمْ أنَّ الْمُدَارَاة هِيَ الْمُدَاهَنَّةُ فَعْلَطْ، لأِنَّ الْمُدَارَةُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا وَالْمُدَاهَنَّةُ مُحَرَّمَةً؛ وَالْمُدَاهَنَة فُسَّرَهَا الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهُ مُعَاشَرَةُ الْفَاسِقِ وَإِظْهَارُ الرِّضَا بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارِ عَلَيْهِ؟ وَالْمُدَارَاةُ هِيَ الرِّقْقُ بِالْجَاهِلِ فِي التَّعْلِيمِ، وَبِالْفَاسِقِ فِي النَّهْي عَنْ فِعْلِهِ، وتَرْكُ الإِعْلاَظِ عَلَيْهِ حَيْثُ لاَ يُظهِرُ مَا هُوَ فِيهِ، وَالإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِلْطْفِ الْقُوْلِ وَالْفِعْل}. انتهى باختصار. وقال البخاري في صحيحِه: وَيُدْكَرُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ {إِنَّا لَنَكْشِرُ [أَيْ لْنَتَبَسِّمُ] فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ، وَإِنَّ قُلُوبَنَا لَتَلْعَنُّهُمْ }... ثم قالَ -أي البخاريُ-: حَدّثنا قُتَيْبَهُ

بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثْنَا سُفْيَانُ عَنِ إِبْنِ الْمُنْكَدِرِ حَدَّثُهُ عَنْ عُرْوَةً بْنِ الزُّبَيْرِ أَنّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتُهُ أَنَّهُ اسْتَأْدُنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ، فقالَ [أي النّبيُّ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] {انْدُنُوا لَهُ، قَيِنْسَ ابْنُ الْعَشْيِرَةِ (أَوْ بِنْسَ أَخُو الْعَشْيِرَةِ)}، قُلَمَّا دَخَلَ، أَلاَنَ لَهُ الْكَلام، فَقُلْتُ لَهُ [أيْ بَعْدَ خُرُوج الرّجُل] {يَا رَسُولَ اللّهِ، قُلْتَ مَا قُلْتَ، ثُمّ أَلَنْتَ لَهُ فِي الْقُولِ}، فقالَ {أَيْ عَائِشَةُ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ تَرَكَهُ (أَوْ وَدَعَهُ) النَّاسُ اتِّقاءَ فُحْشبِهِ}. انتهى. وقالَ ابنُ المُلَقِن (ت804هـ) في (التوضيح لشرح الجامع الصحيح): قالَ الْعُلْمَاءُ {وَهِيَ [أي الْمُدَاهَنَهُ] أَنْ يَلْقَى الْقَاسِقَ الْمُظْهِرَ لِفِسْقِهِ فَيُؤَالِقُهُ وَيُوَاكِلُهُ وَيُشْرَارِبُهُ، وَيَرَى أَفْعَالَهُ الْمُنْكَرَةَ وَيُرِيهُ الرِّضَا بِهَا وَلاَ يُنْكِرُهَا عَلَيْهِ وَلَوْ بِقلْبِهِ، فَهَذِهِ الْمُدَاهَنَةُ الَّتِي بَرَّأُ اللَّهُ مِنْهَا نَبِيَّهُ -عَلَيْهِ السَّلاَمُ- بِقَوْلِهِ {وَدُوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}؛ وَالْمُدَارَاةُ هِيَ الرِّقْقُ بِالْجَاهِلِ الَّذِي يَتَسَتَّرُ بِالْمَعَاصِي وَلاَ يُجَاهِرُ بِالْكَبَائِرِ، وَالْمُعَاطَفَةُ فِي رَدِّ أَهِلِ الْبَاطِلِ إِلَى مُرَادِ اللّهِ بِلِينِ وَلْطَفٍ، حَتّى يَرْجِعُوا عَمّا هُمْ عَلَيْهِ. انتهى.

(7)وقالَ الشيخُ ناصرُ بنُ يحيى الحنيني (الأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة) في مقالة له على هذا الرابط: إعلم أنّ الأصلَ في مُعَاداةِ الكفار وبُعْضِهم أنْ تكونَ ظاهِرَةَ، لا مخفِية مُسنترةً، حِفظًا لدين المسلمين، وإشعارًا لهم بالقرق بينهم وبين الكافرين، حتى يقوى ويتماسكَ المسلمون ويضعف أعداءُ المِلّةِ والدّين، والدليلُ على هذا قوله تعالى آمرًا ثبيّه والأمّة كُلها بأنْ تَقتَدي بإبْراهِيم عليه السلامُ إمام الحُنقاءِ وأنْ تَقعَلَ فِعْله، حَيثُ قالَ سنبْحَانَه {قد كَانَتْ لَكُمْ أسوةٌ حَسنَة فِي إبْراهِيمَ والذينَ مَعَهُ إذ قالوا لِقوْمِهمْ إنّا بُراء مِنكُمْ وَمِمّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ كَقَرْنَا بِكُمْ وبَدَا بَيْنَنَا وبَيْنَكُمُ الْعَدَاوةُ

وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِثُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ}، وتَأمَّلْ معى القوائدَ مِن هذه الآيَةِ العظيمةِ الصّريحةِ التي لم تَدَعْ حُجّة لمُحْتَجّ؛ (أ)أنّه قدّمَ البَرَاءَ مِنَ الكافرين على البَرَاءَةِ مِن كُفرهم، لأهمِّيّة مُعاداة الكفار وبُغضِهم وأنهم أشند خطرًا مِن الكُفر نَفْسِه، وفيها إشارة إلى أنّ بعضَ الناس قد يَتَبَرّا مِنَ الكُفر والشركِ، ولكنّه لا يَتَبَرّا مِنَ الكافرين؛ (ب)أنّه لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ وُجوبَ بُغضِهِم عَبَّرَ بِأَقُوَى الأَلْفَاظِ وأَعْلَظِها فَقَالَ {كَفَرْنَا بِكُمْ}، لخُطورةِ وعِظمِ الوُقوعِ في هذا المُثْكَرِ؛ (ت)أنّه قالَ {بَدَا}، والبُدُو ٌ هو الطّهورُ والوُضوحُ وليس الخَفاءَ والاسنتِتارَ، فتَأمَّلْ هذا وقارِنْه بمَن يَنْعِقُ في زَمانِنا بأنَّه لا يَسُوغُ إظهارُ مِثْلُ هذه المُعتَقداتِ في بلادِ المسلمِين حتى لا يَغْضَبَ علينا أعداءُ الدِّين، فلا حَوْلَ وَلا قُوَّة إلاّ بالله؛ (ث)قولُه {أَبَدًا}، أيْ إلى قِيَامِ الساعةِ ولو تَطوّرَ العُمْرانُ ورَكِبْنا الطائراتِ وعَمَرْنا الناطِحاتِ، فهذا أصلٌ أصبِيلٌ لا يَزُولُ ولا يَتَغَيّرُ بتَغَيّرِ الزّمانِ ولا المكانِ... ثم قالَ -أي الشيخُ الحنيني-: اعلمْ أنّ هذه القضيّة -أعنِي وُجوبَ مُعاداةِ الكافِرينِ وبُغضِهم- أمْرٌ لا خِيَارَ لنا فيه، بلْ هو مِنَ العباداتِ التي اقْتَرَضَهَا [اللهُ] على المُؤمِنِين كالصّلاةِ وغيرِها مِن قرائضِ الإسلام، فلا تَغْتَرّ بمَن يَرْعُمُ أَنَّ هذا دِينُ الوَهَابِيَّةِ أو دِينُ قُلاَنٍ أو قُلاَنٍ، بلْ هذا دِينُ رَبِّ العالمين، وهُدَي سَيِّدِ المُرْسَلِينِ... ثم قال -أي الشيخُ الحنيني-: هذا الأمْرُ [هو] مِنَ الشرائع التي قُرضَتْ على كُلِّ الأنبياءِ والرُّسئلِ -أعْنِي مُعاداة أعداءِ اللهِ والبَراءة منهم-، فهذا نُوحٌ، يقولُ اللهُ له عن ابنيه الكافِر {إنّه لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ}، وهذا إبراهِيمُ يَتَبَرّاً هو ومَن معه مِنَ المُؤمِنِين، مِن أقوامِهم وأقرَبِ الناسِ إليهم، بلْ تَبَرَّأُ مِن أبيه، فقالَ {وَأَعْتَرْلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ}، وأصحابُ الكَهْفِ اعْتَزَلُوا قومَهم الذِين كَفَروا حِفاظًا على دِينِهم وتَوحِيدِهم، قالَ جَلَّ وعَلاَ عنهم {وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إلا

اللَّهَ قَاوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا}... ثم قالَ -أي الشيخُ الحنيني-: إنّ قضييّة الوَلاعِ للمؤمنين والبَراءةِ مِنَ الكافِرين مُرْتَبِطة بـ (لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ) ارْتِباطًا وَثِيقًا، فإنَّ (لا إِلهَ إلاَّ اللهُ) تَتَضَمَّنُ رُكْنَيْنِ؛ الأوَّلُ، النَّفْيُ، وهو نَقْئُ الْعُبُودِيَّةِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ، والكفرُ بِكُلِّ ما يُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، وهو الذي سنمَّاه اللهُ عَزّ وجَلّ الكُفْرَ بِالطّاغُوتِ [وذلك في قولِه {فَمَن يَكْفُرْ بِالطّاغُوتِ}]؛ والثاني، الإثباتُ، وهو إفرادُ اللهِ بالعبادةِ؛ والدّلِيلُ على هذيْنِ الرّكْنَيْنِ قولُه تَعالَى {فَمَن يَكْفُر بالطّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انْفِصَامَ لَهَا، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}، ومِنَ الكُفر بالطّاعُوتِ الكُفرُ بأهْلِه كما جاءَ في قولِه تَعالَى {كَفَرْنَا بِكُمْ}، وقولِه {إنّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ}، إذْ لا يُتَصَوَّرُ كُفْرٌ مِن غير كافِرٍ، ولا شرْكُ مِن غير مُشْرِكِ، فُوَجَبَ البَرَاءةُ مِنَ الْفِعْلِ والفاعلِ حتى تَتَحَقّقَ كَلِمةُ التّوحِيدِ (كَلِمةُ ''لا إِلَهَ إلاّ اللَّهُ")... ثم قالَ -أي الشيخُ الحنيني-: هناك فرْقٌ بين بُغضِ الكافرِ وعَدَاوَتِه وبين مُعامَلَتِه ودَعْوَتِه إلى الإسلام؛ فالكافرُ لا يَخْلُو إمّا أنْ يكونَ حَرْبيًّا [قالَ الشيخُ محمد بن موسى الدالي على موقعِه في هذا الرابط: قدَارُ الكُفْر، إذا أطْلِقَ عليها (دارُ الحَرْبِ) قباعتبار مَآلِها وتَوَقَع الحَرْبِ منها، حتى ولو لم يكنْ هناك حَرْبٌ فِعلِيّة مع دار الإسلام. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي في كتابه (أحكام الديار وأنواعها وأحوال ساكنيها): الأصلُ في (دارِ الكُفْرِ) أنّها (دارُ حَرْبٍ) ما لم تَرْتَبِطْ مع دار الإسلام بعُهودٍ ومَواثِيقَ، قإن إرتَبَطْتْ فتُصنبحَ (دارَ كُفْرِ مُعاهَدةً)، وهذه العُهودُ والمَواثِيقُ لا تُعَيّرُ مِن حَقِيقةِ دارِ الكُفْرِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ مشهور فوّاز محاجنة (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في (الاقتِراض مِنَ البُنوكِ الرّبويّةِ القائمةِ خارجَ دِيَارِ الإسلام): ويُلاحَظُ أنّ مُصطلَحَ (دارِ الحَرْبِ) يَتَداخَلُ مع مُصطلَح

(دار الكُفْر) في استِعمالاتِ أكثر الفقهاءِ... ثم قالَ -أي الشيخُ محاجنة-: كُلُّ دارِ حَرْبٍ هي دارُ كُفْرِ وليسنَتْ كُلُّ دارِ كُفْرٍ هي دارَ حَرْبٍ. انتهي. وجاءَ في الموسوعةِ الفقهيةِ الكُوَيْتِيّة: أَهْلُ الحَرْبِ أَو الحَرْبِيُّون، هُمْ غيرُ المُسلِمِين، الذين لم يَدْخُلُوا في عَقْدِ الدِّمّة، ولا يَتَمَتّعون بأمَانِ المُسلِمِين ولا عَهْدِهم. انتهى. وقالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الدينى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في هذا الرابط: أمَّا مَعْنَى الكافِرِ الحَرْبِيِّ، فهو الذي ليس بَيْنَه وبين المُسلِمِين عَهْدٌ ولا أمَانٌ ولا عَقْدُ ذِمّةٍ. انتهى. وقالَ الشيخُ حسينُ بنُ محمود في مَقالةً له على هذا الرابط: ولا عِبْرة بقول بعضيهم {هؤلاء مَدَنِيُون}، فليس في شَرْعِنا شيءٌ اسْمُهُ (مَدَنِيٌ وعَسْكَرِيٌ)، وإنّما هو (كافرٌ حَرْبِيٌ ومُعاهَدٌ)، فكُلُّ كافرٍ يُحارِبُنا، أو لم يَكُنْ بيننا وبينه عَهْدٌ، فهو حَرْبِيّ حَلاَلُ المالِ والدّم والدّرّيّةِ [قالَ الْمَاوَرْدِيُّ (ت450هـ) في (الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي) في باب (تَقْرِيقِ الْغَنِيمَةِ): قُأْمًا الدُّرِّيَّةُ فَهُمُ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، يَصِيرُونَ بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ مَرْقُوقِينَ. انتهى باختصار]. انتهى. وقالَ الشيخُ محمدُ بنُ رزق الطرهوني (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبدالله بن فیصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزیز بن عبدالرحمن بن فیصل بن ترکی بن عبدالله بن محمد بن سعود) في كتابه (هلْ هناك كُفّارٌ مَدَنِيُّون؟ أو أَبْرِيَاءُ؟): لا يُوجَدُ شَرْعًا كَافَرٌ بَرِيءٌ، كما لا يُوجَدُ شَرْعًا مُصْطلَحُ (مَدَنِيّ) وليس له حَظْ في مُفْرَداتِ الفقهِ الإسلاميّ... ثم قالَ -أي الشيخُ الطرهوني-: الأصلَ حِلُّ دَمِ الكافِرِ ومالِه -وأنَّه لا يُوجَدُ كافرٌ بَرِيءٌ ولا يُوجَدُ شيءٌ يُسنمتى (كافِر مَدَنِيّ)- إلا ما استَثناه الشارعُ في شَرِيعَتِنا. انتهى. وقالَ الْمَاوَرْدِيُّ (ت450هـ) في (الأحكام السلطانية): وَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ

أَنْ يَقْتُلَ مَنْ ظَفِرَ بِهِ مِنْ مُقَاتِلَةِ [المُقَاتِلَةُ هُمْ مَن كانوا أهْلاً للمُقاتَلةِ أو لِتَدبيرها، سَوَاءٌ كاثوا عَسْكَريّين أو مَدَنِيّين؛ وأمّا غيرُ المُقاتِلةِ فَهُمُ المرأةُ، والطِّقْلُ، وَالشّيْخُ الهَرِمُ، وَالرّاهِبُ، وَالزّمِنُ (وهو الإنسانُ المُبْتَلَى بعاهةٍ أو آفةٍ جَسندِيّةٍ مُستمِرّةٍ تُعْجِزُه عن القتال، كَالْمَعْتُوهُ وَالأَعْمَى والأَعْرَجُ والمَقْلُوجُ ''وهو المُصابُ بِالشِّلَلِ النِّصْفِيّ'' والْمَجْدُومُ ''وهو المُصابُ بالْجُدُامِ وهو داءٌ تتساقط أعضاءُ من يُصابُ به'' والأشكلُ وما شابَه)، وَنَحْوُهِمْ] الْمُشْرِكِينَ مُحَارِبًا وَغَيْرَ مُحَارِبٍ [أيْ سنواءٌ قاتَلَ أم لم يُقاتِلْ]. انتهى. وقالَ الشيخُ يوسف العييري في (حقيقة الحرب الصليبية الجديدة): فالدُّولُ تَنقسم إلى قِسمَين، قِسمٌ حَرْبِي (وهذا الأصلُ فيها)، وقِسمٌ مُعاهَدُ؛ قالَ ابنُ القيم في (زاد المعاد) واصفًا حالَ الرسولِ صلى الله عليه وسلم بعدَ الهجرةِ، قالَ {ثُمّ كَانَ الْكُفَّارُ مَعَهُ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْجِهَادِ تُلاَثَّةَ أَقْسَامٍ، أَهْلُ صُلْحٍ وَهُدْنَةٍ، وَأَهْلُ حَرْبِ، وَأَهْلُ ذِمّةٍ}، والدُّوَلُ لا تَكُونُ ذِمِّيّة، بَلْ تكونُ إمّا حَرْبيّة أو مُعاهَدةً، والدِّمّة هي في حَقّ الأفرادِ في دارِ الإسلام، وإذا لم يَكُنِ الكافرُ مُعاهَدًا ولا ذِمِّيًّا فإنّ الأصلَ فيه أنّه حَرْبيّ حَلالُ الدَم، والمالِ، والعِرْضِ [بالسّبْي]. انتهى فهذا لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ إلا السّيْفُ وإظهارُ العَدَاوةِ والبَغْضاءِ له؛ وإمّا أنْ يكونَ ليس بمُحاربِ لنا ولا مُشاركِ للمُحاربين، فهذا إمّا أنْ يكونَ ذِمِّيًّا أو مُستَّامَنًا أو بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَهْدٌ، فهذا يَجِبُ مُراعاة العَهْدِ الذي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، فَيُحْقَنُ دَمُه، ولا يَجُوزُ التَّعَدِّي عليه، وتُؤدّى حُقوقه إنْ كان جارًا، ويُزَارُ إنْ كان مريضًا، وتُجابُ دَعْوَتُه، بشرطِ دَعْوَتِه للإسلامِ في كُلِّ هذه الحالاتِ وعَدَمِ الحُضورِ معه في مكانٍ يُعصَى اللهُ فيه، وبغَيْرِ هذَيْنِ الشَّرطَيْنِ لا يَجُوزُ ا مُخالَطتُه والأنْسُ معه، فصيبَانَهُ الدِّينِ والقلْبِ أَوْلَى وأَحْرَى، بِلْ أَمِرْنَا عند دَعْوَتِهم بمُجادَلَتِهم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، كما قالَ جَلَّ وعَلا {وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلا بِالَّتِي هِيَ

أَحْسَنُ}، وقال عمّن لم يُقاتِلْنا {لا يَنْهَاكُمُ اللّهُ عَنِ الّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} [سئيلَ في هذا الرابط مَرْكَزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابعُ لإدارةِ الدعوةِ والإرشادِ الدينيّ بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: وَدِدْتُ أَنْ أَطْرحَ سؤالاً حَوْلَ هذه الآيَةِ الكَرِيمةِ {لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُحْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}، السُّؤَالُ هُوَ، مَن هي هذه الفِئَةُ -المَذكورةُ في الآيةِ- التي نُبرُها ونُقْسِطُ إليها؟. فأجابَ مَرْكَنُ الفتوى: للعُلَماءِ كلامٌ طويلٌ حولَ هذه الآيَةِ؛ فدُهَبَتْ طائفة منهم إلى أنَّها مَنسوخة بآيَةِ السَّيْفِ التي في سُورَةِ التّوبةِ { فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُمُوهُمْ }؛ ودُهَبَتْ طائفة أخْرَى إلى أنَّها مُحْكَمة، أَيْ غيرُ مَنسوخة، وأنَّ المُرادَ بِها الكُفَّارُ الْمُعَاهَدُونَ أَو الدِّمِّيُون، الذين لم يُحاربوا المُسلِمِين ولم يُعِينُوا على حَرْبهم، ومَعْنَى {تُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ} تُعْطُوهم قِسْطًا مِن أموالِكم على وَجْهِ الصِّلَةِ [أي البرّ والإِحْسنان]، أمّا تَهْنِئَتُهم بأعْيَادِهم وصُحْبَتُهم ومَحَبَّتُهم فهذه لا تَجُوزُ بحال، فالكافِرُ بطبيعَتِه مُحارِبٌ لِرَبِّه، ولا تَجْتَمِعُ مَوَدَّتُه في القلب مع الإيمان باللهِ جَلّ وعَلا، يقولُ [تَعالَى] {لاّ تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادٌ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشْبِيرَتَهُمْ}، ولأِنّ في تَهْنِئَتِهم بأَعْيَادِهم إقرارًا لهم على ما هُمْ عليه مِن باطلِ، بلْ والرّضا بذلك، ولا يَشُكُ مُسلِمٌ في أنّ الرّضا بالكُفر كُفرٌ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ سليمانُ بنُ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب في (أوثق عرى الإيمان، بتحقيق الشيخ الوليد بن عبدالرحمن آل فريان): أمّا قولُه تَعالَى {لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ...} الآية، فإنّ معناها أنّ اللهَ لا يَنْهَى المُؤْمِنِين عن برّ مَن لم

يُقاتِلُهم مِنَ الضُّعَفاءِ والمَساكِينِ -كالنِّساءِ والصِّبْيَانِ- في أمْرِ الدُّنْيَا، كإعطائِهم إذا سَأَلُوكَ ونحو ذلك، وأمّا مُوَالاَتُهم ومَحَبّتُهم وإكرامُهم فَلَمْ يُرَخِّصِ اللهُ تعالى في ذلك، بِلْ شَدَّدَ فَى [النَّهْى عن] مُوَالاَةِ الكفارِ مِنَ اليَهُودِ والنَّصَارَى ولو كانوا أهلَ ذِمَّةٍ، حتى نَهَى النبيُّ صلى الله عليه وسلم عن بَدَاءَتِهم بالسلام والتَّوْسِعةِ لهم في الطّريق، وقالَ {لاَ تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنّصارَى بِالسّلامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيق فَاضْطْرُوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ}، وهكذا حالُ المُعاهَدِ، فأمّا الكافرُ الحَرْبِيُ والمُرْتَدُ فأَيْنَ الرُّخْصَةُ في شيءٍ مِن ذلك؟!، وقد نَصَّ على أنَّ هذه الآيَة [أيْ قولَه تَعالَى {لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ...} الآية] في النِّساءِ ونحوهم ابنُ كثيرِ. انتهى. وقالَ الشيخُ ناصرُ بنُ محمد الأحمد في خُطْبَةٍ له بعنوان (مسائل في الولاء والبراء) موجودة على هذا الرابط: ويَقعُ الخَلطُ واللّبْسُ أحيانًا بين حُسن المُعامَلةِ مع الكُفّار غير الحَربيين [الكافِرُ الحَرْبيُ هو الذي لا عَهْدَ له ولا ذِمّة ولا أمانَ، سَوَاءٌ كانَ عَسْكَرِيًا أو مَدَنِيًا] وبُغْضِ الكفارِ والبَراءةِ منهم، ويَتَعَيّنُ مَعْرِفَهُ الفَرْق بينهما، فحُسنُ التعامُلِ معهم أمْرٌ جائزٌ، وأمّا بُغْضُهم وعداوتُهم فأمْرٌ آخَرُ، فاللهُ جَلَّ وتعالى مَنْعَ مِنَ التّورَدُدِ لأهلِ الدِّمّةِ بقولِه {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتّخِذُوا عَدُوّي وَعَدُوّكُمْ أوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إلَيْهِم بِالْمَوَدّةِ وَقَدْ كَقَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقّ}، فمنَعَ المُوَالاَةُ والتّوَدّد، وقالَ في الآيَةِ الأُخرَى {لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ}، ڤالإِحْسَانُ لأِهْلِ الدِّمَّةِ مَطْلُوبٌ بينما التَّوَدُّدُ وَالْمُوَالاَةُ مَنْهِيٌ عَنْهُمَا، فيَجُوزُ أَنْ نَبَرَّهُمْ بِكُلِّ أَمْرِ لاَ يَكُونُ ظَاهِرُهُ يَدُلُ عَلَى مَودَّاتِ الْقُلُوبِ، وَلاَ تَعْظِيمِ شَعَائِرِ الْكُفْرِ، فْمَتَى أَدِّي إِلَى أَحَدِ هَدُيْنِ امْتَنَعَ وَصَارَ مِنْ قِبَلِ مَا نُهِيَ عَنْهُ، فيجوز الرَّفْقُ بضعيفِهمْ، وَإِطْعَامُ جَائِعِهِمْ، وَإِكْسَاءُ عَارِيهِمْ، وَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَسْتَحْضِرَ فِي قُلُوبِنَا مَا جُبِلُوا عَلَيْهِ

مِنْ بُغْضِئًا وَتَكْذِيبِ نَبِيّنًا صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُمْ لَوْ قَدَرُوا عَلَيْنَا لأستأصلُوا شَاْفْتَنَا وَاسْتَوْلُوا عَلَى دِمَائِنَا وَأَمْوَالِنَا، وَأَنَّهُمْ مِنْ أَشَدِّ الْعُصَاةِ لِرَبِّنَا وَمَالِكِنَا عَزّ وَجَلّ. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أي الشيخُ الحنيني-: إعلَمْ أنّه يَجُوزُ في بعضِ الحالاتِ أنْ تُظهرَ بلِسَانِك المَوَدّة، إذا كُنْتَ مُكرَهًا وتَخْشَى على نفسكِ، وهذا فقط في الظاهر لا في الباطِن، بمَعْنَى أنَّك عند الإكراهِ تُظهِرُ له بلِسَانِك المَوَدَّةُ لا بقلبك، فإنَّ قلْبَك لا بُدّ أَنْ يَنْطُوىَ على بُغضِه وعَدَاوَتِه، كما قالَ جَلَّ وعَلا {لاّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِثُونَ الْكَافِرينَ أُولِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَن يَفْعَلْ دُلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقاةً، وَيُحَدِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ}، قالَ إبنُ كثيرِ رَحِمَه اللهُ [في تَفسيره] { (إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً) أَيْ إِلاَّ مَنْ خَافَ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ أَوِ الأَوْقَاتِ مِنْ شَرِّهِمْ، فْلَهُ أَنْ يَتَّقِيَهُمْ بِطَاهِرِهِ لَا بِبَاطِنِهِ وَنِيَّتِهِ، كَمَا حَكَاهُ الْبُخَارِيُ عَنْ أبى الدّرْدَاءِ أَنَّهُ قالَ (إِنَّا لَنَكْشِرُ [أَيْ لَنَتَبَسَّمُ] فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ وَقُلُوبُنَا تَلْعَثْهُمْ)، وَقَالَ التَّوْرِيّ (قالَ ابْنُ عَبَّاسِ ''لَيْسَ التَّقِيَّةُ بِالْعَمَلِ، إنَّمَا التَّقِيّةُ بِاللِّسَانِ'')}، وعليه فإنّه لا يَجُوزُ بحالٍ -حتى في حالِ الإكراهِ- عَمَلُ ما يُوجِبُ الكُفرَ، كإعانةِ الكُقّارِ على المُسلِمِين وتُصرَّتِهم عليهم وإفشاءِ أسرارهم [أيْ أسرارِ المُسلِمِين] ونحو ذلك، قالَ إبْنُ جَريرِ [في (جامع البيان في تأويل القرآن)] عند تَفسِيرِ قولِه [تعالى] (إلاّ أنْ تَتّقُوا مِنْهُمْ ثُقاةً) {إلاّ أنْ تَكُونُوا فِي سُلْطَانِهِمْ فَتَخَافُوهُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَتُظْهِرُوا لَهُمُ الْوِلاَيَة بِأَلْسِنَتِكُمْ، وَتُضْمِرُوا لَهُمُ الْعَدَاوَة، وَلاَ تُشْايعُوهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْر، وَلاَ تُعِيثُوهُمْ عَلَى مُسلِمٍ بِفِعْلٍ}. انتهى باختصار.

(8)وقالَ الشيخُ سيد قطب في كتابه (مَعالِمُ في الطريق): لا بُدّ لنا مِنَ التَّحَلُّصِ مِن ضَعْطِ المُجتَمَع الجاهلِيّةِ والتَّصارُراتِ الجاهلِيّةِ والتقاليدِ الجاهلِيّةِ والقِيَادةِ الجاهلِيّةِ،

في خاصة نفوسنا؛ ليست مُهمَّتُنا أنْ نَصْطلِحَ [أيْ نَتَوَافَقَ ولا نَتَحَاصَمَ] مع واقع هذا المجتمع الجاهلِيّ، فهو بهذه الصِّفةِ (صِفةِ الجاهلِيّةِ)، غَيْرُ قابلِ لأِنْ نَصْطلِحَ معه، إنّ مُهِمَّتُنا أَنْ نُغَيِّرَ مِن أَنْفُسِنا أُوَّلاً لِنُغَيِّرَ هذا المجتمعَ أخيرًا، إنَّ مُهمَّتُنا الأولى هي تغييرُ واقِع هذا المجتمع، مُهِمِّتُنا هي تغييرُ هذا الواقع الجاهلي مِن أساسبِه، هذا الواقعُ الذي يَصطدمُ اصطدامًا أساسييًا بالمنهج الإسلاميّ وبالتّصوّر الإسلاميّ، والذي يَحْرِمُنا بِالقَهْرِ والضَّغْطِ أَنْ نَعِيشَ كما يريدُ لنا المنهجُ الإلهيِّ أَنْ نَعِيشَ؛ إنَّ أُولَى الخطواتِ إلى طريقنا هي أن نسنتَعْلِي على هذا المجتمع الجاهلي وقِيمِه وتَصنوراتِه، وألا نُعَدِّلَ في قِيَمِنا وتَصوراتِنا قليلاً أو كثيرًا لِنَلْتَقِيَ معه في مُنْتَصفِ الطريق، كلا، إنّنا وإيّاه على مَفْرِق الطريق، وحين نُسايرُه خطوةً واحدةً فإننا نَفْقِدُ المنهجَ كلّه ونَفْقِدُ الطريقَ [قالَ ابنُ تيمية في (بيان تلبيس الجهمية): إنّ دُعاة الباطلِ المُخالِفِين لِمَا جاءَتْ به الرُّسُلُ يَتَدَرَّجون مِنَ الأسهلِ والأقرَبِ إلى مُوَافقةِ الناسِ إلى أنْ يَنْتَهُوا إلى هَدْمِ الدِّينِ. انتهى]؛ وسنَلْقى في [سنبيل] هذا عَنتًا ومَشنقة، وستُقْرَضُ علينا تَصْحِيَاتٌ بِاهِظةً، ولكننا لَسْنَا مُخَيِّرين إذا نحن شَئِنَا أَنْ نَسْلُكَ طريقَ الجِيلِ الأوِّلَ [أيْ حِيلِ الصحابةِ] الذي أقرّ اللهُ به منهجَه الإلهيّ ونَصرَه على منهج الجاهليةِ... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب ـ: إنّ نظامَ اللهِ خَيْرٌ في ذاتِه، لأنه مِن شَرْع اللهِ، ولن يكونَ شَرْعُ العبيدِ يومًا كشَرْع اللهِ، ولكنْ هذه ليستْ قاعِدة الدعوةِ، إنّ قاعدة الدعوةِ أنّ قَبُولَ شَرْعِ اللهِ وحده -أيًّا كانَ- هو ذاتُه الإسلام، وليس للإسلام مَدْلُولٌ سِوَاهُ، فمن رَغِبَ في الإسلام ابتداءً فقد قصلَ في القضييّةِ، ولم يَعُدْ بحاجَةٍ إلى تَرغِيبِه بجمالِ النظام وأفضلِيّتِه، فهذه إحدى بَدِيهيّاتِ الإيمانِ... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب-: الإسلامُ لم يَكُنْ يَمْلُكُ أَنْ يَتَمَثَّلَ في (نَظريّةٍ) مُجَرّدةٍ، يَعْتَنِقُها مَن (يَعْتَنِقُها اعتقادًا

ويُزَاوِلُها عِبَادةً)، ثم يَبْقى مُعتنِقوها على هذا النحو أفرادًا ضِمْنَ الكيانِ العُضْوِيِّ للتَّجَمُّعِ الْحَرَكِيِّ الْجَاهِلِيِّ الْقَائِمِ (فِعْلاً)، فإنّ وُجُودَهم على هذا النحو ـمَهْمَا كَثُرَ عَدَدُهم لا يُمْكِنُ أَن يُؤَدِّيَ إلى وُجُودٍ (فِعْلِيّ) للإسلام، لأِنّ الأفراد (المسلمين نَظريًا) الدَّاخِلِين في التركيبِ العُضْوِيِّ للمجتمع الجاهليّ سنيظّلُون مُضْطرٌون حَتْمًا للاستجابة لِمَطَالِبِ هذا المُجتمع العُضْويّ، سيتَحَرّكون -طوْعًا أوْ كَرْهًا، بوَعْيِ أو بغير وَعْي-لِقضاءِ الحاجاتِ الأساسيّةِ لِحَيَاةِ هذا المُجتمع الضروريّةِ لِوُجودِه، وسيدافِعون عن كِيَاثِه، وسنيَدْڤعُون [أيْ سيُنَحُون ويُبْعِدون ويَرُدُون] الْعَوَامِلَ الْتَي تُهَدِّدُ وُجودَه وكِيَانِه، لأِنَّ الْكَائِنَ الْعُضُويِ [للتَّجَمُّع الْحَركِيِّ الْجَاهِلِيّ] يَقُومُ بهذه الوظائفِ بكُلّ أعضائه سنواءٌ أرادوا أمْ لم يُريدوا، أيْ أنّ الأفرادَ (المسلمين نظريًا) سيَظّلُون يَقُومون (فِعْلاً) بِتَقُويَةِ المجتمع الجاهلِيّ الذي يَعْمَلون (نظريّا) لإزائتِه، وسيَظلُون خَلايًا حَيَّةً في كِيَانِه تُمِدُه بعناصر البَقاءِ والامتدادِ!، وسيُعْطُونه كِفايَاتِهم [أيْ كَفَاءَاتِهم] وخِبْراتِهم ونشاطهم لِيَحْيَا بها ويَقُوَى!، وذلك بَدَلاً مِن أَنْ تكونَ حَركَاتُهم في اتِّجَاهِ تَقُويِضٍ هذا المجتمَع الجاهلِيّ لإقامةِ المجتمَع الإسلاميّ؛ ومِن ثمّ لم يَكُنْ بُدٌّ أَنْ تَتَمَثَّلَ القاعدةُ النظريَّةُ للإسلام (أي العقيدةُ) في تَجَمُّع عُضْوِيِّ حركيِّ منذ اللحظة الأولى [قالَ الشيخُ حسين بن محمود في كتابه (مراحِل التطوّر الفِكْريّ في حياة سيّد قطب): لقد ذُكَرَ سنيّد قطب رحمه اللهُ مُصْطلَحَ (الإسلام الحَركِيّ) في مَوَاضعَ كثيرةٍ مِن كُتُبِه، وهو يَقصِدُ بهذا المصطلح عَدَمَ الاكتفاءِ بالنّظرِ في النّصوص دُونَ العَمَلِ بها، وقال في مُقدِّمة كتابه (مُقوِّمَات التصور الإسلامي) {إن طبيعة هذا الدِّين تَرْفُضُ اختزالَ المعارف الباردة في ثلاجات الأذهان الجامدة، إن المعرفة في هذا الدِّين تتحوَّلُ لِتَوِّهَا إلى حَرَكَةٍ وإلا فهي ليست مِن جنس هذا الدِّين، وحين كان القرآنُ

يَتَنَزَّلُ، لم يَتَنَزَّل بتَوْجِيهِ أو حُكْمِ إلا لتنفيذه لساعَتِه، أي ليكون عنصرًا حَرَكِيًّا في المجتمع الحَى }؛ لقد كان سنيد يُنْتَقدُ كثيرا مِنَ الصُوفِيّةِ وأهلِ الإرجاءِ، الذِين لم يكونوا يُحَرِّكُون ساكِتًا لِنُصرةِ الدِّينِ، فكان سنيّدُ رحمه الله يُجَدِّدُ فيهم رُوحَ الدِّينِ بِدَفْعِهِم للْعَمَلِ بِالْكِتَابِ والسُّنَّةِ، وهو بذلك يقول ما قال السلفُ بأن {الإيمانَ قولٌ وعملٌ}، ولكنّه كان يقولُه بتَعبيرِه هو، فالتعاليم الشرعية ليست سَلْبيّة، ولم يَبْعَثِ اللهُ سبحانه وتعالى نبيّه صلى الله عليه وسلم لِيُعَلِّم الناسَ القُعودَ والاكتفاءَ بالعلوم النظريّةِ دُونَ التطبيق العملِيّ، وهذا هو (الإسلامُ الحركِيّ) الذي يَقْصِدُه سَيّدٌ رحمه الله... ثم قالَ -أي الشيخُ حسين بن محمود-: بَعْدَ أَنْ نَخَرَ في الأُمّةِ رُوحُ الإرجاعِ والتَّصَوُّفِ السلبيِّ أتَّى سَيِّدٌ رحمه الله لِيُحَطِّمَ هذا الجانبَ السلبيِّ في المسلمِين ويَنْشُرَ فيهم قولَ الله تعالى {الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ}، ويقولَ لهم بأن الإيمانَ مقرونٌ بالعمل الصالح، ولا إيمانَ بلا عملِ، ومِنَ العمل ما يَنقُضُ الإيمانَ، كالشِّرْكِ بالله، ومِن أعظم الشِّركِ شيركُ الحاكميّةِ الذي هو دليلٌ واضحٌ على عَدَم رضًا المخلوق بما حَكَمَ الخالِقُ، فهذه الدساتيرُ وهذه القوانينُ والمحاكم وهؤلاء القضاة وهذه المؤسسات وتلك الأموال التي تُنْفَقُ على التّحَاكُم لغيرِ شرع اللهِ هي في حقيقتِها تَحَدٍّ صارحٌ لألوهِيّةِ اللهِ؛ ودَعْوةُ (الحَرَكةِ) التي دَعَا إليها سَيِّدٌ رحمَه اللهُ هي دعوة إلى إحياءِ الدِّينِ في قلوبِ الناس وعقولِهم وفي حياتِهم، عَمَلاً بقولِ اللهِ تعالى {قُلْ إنّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}، فلا يَكتفِى الإنسانُ بالصلاة والزكاة والصوم والحج، بل يجبُ أنْ تكونَ حياتُه كلها لله رب العالمين، بل حتى مَمَاته لله، فيَحْيَا حياةً شرعية كاملة، ويموتُ في سبيل إعزاز دين الله. انتهى باختصار]، لم يَكُنْ بُدّ أَنْ يَنْشَأَ تجمُّعٌ عُضْوِيّ حَرَكِيّ

آخَرُ غيرُ التجمُّع الجاهليّ، مُنْقَصِلٌ ومُستَقِلٌ عن التجمُّع العضويّ الحركيّ الجاهليّ الذي يستهدف الإسلام إلغاءَه؛ وأن يكون محور التجمّع الجديد هو القِيادة الجديدة المتمثلة في رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومِن بَعْدِه في كلّ قِيَادةٍ إسلاميةٍ تَستهدفُ رَدّ الناسِ إلى ألوهِيّةِ اللهِ وحده ورُبُوبِيّتِه وقِوَامَتِه وحاكِمِيّتِه وسلطانِه وشَرِيعتِه؛ وأنْ يَخْلَعَ كُلُّ مَن يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَّهَ إِلَّا اللَّهُ وأنَّ محمدا رسولُ اللَّهِ وَلاَءَه مِنَ التجمُّع الحركيِّ الجاهليِّ (أي التجمُّع الذي جاء منه)، ومِن قِيَادةِ ذلك التجمُّع (في أيَّةِ صُورةٍ كانت، سَوَاءٌ كانَتْ في صُورةِ قِيَادةٍ دينيّةٍ مِنَ الكهنةِ والسّدَنةِ والسّحَرةِ والعَرَّافِينِ ومَن إليهم، أو في صُورةٍ قِيَادةٍ سياسيّةٍ واجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ كالتي كانت لقُرَيشٍ)، وأنْ يَحْصُرَ وَلاءَه في التجمع العضوي الحركي الإسلامي الجديد، وفي قِيَادتِه المسلمةِ؛ ولم يَكُنْ بُدّ أنْ يَتحقّقَ هذا منذ اللحظة الأولى لِدُخولِ المسلم في الإسلام، ولِنُطْقِه بشهادةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إلاّ اللهُ وأنّ محمدا رسولُ اللهِ، لأِنّ وُجُودَ المجتمع المسلم لا يَتَحَقِّقُ إلَّا بهذا، لا يَتَحَقِّقُ بمجردِ قيامِ القاعدةِ النظريَّةِ في قلوبِ أفرادٍ -مَهْمَا تَبْلُغُ كَثْرَتُهم لا يَتَمَتَّلُون في تجمُّع عضويٍّ مُتَناسِقِ مُتَعَاوِنِ له وُجُودٌ ذاتِيّ مُسنتقِلٌ يَعْمَلُ أعضاؤه عَمَلاً عُضويًا (كأعضاءِ الكائنِ الحَيّ) على تأصيلِ وُجودِه وتعميقِه وتوسيعِه، وفي الدِّفاع عن كِيَانِه ضدّ العوامل التي تُهاجِمُ وُجودَه وكِيَانَه، ويعملون هذا تحت قيادةٍ مستقلةٍ عن قيادةِ المجتمع الجاهليّ تُنظِّمُ حَرَكَتَهم وتُنَسِّقُها وتُوَجِّهُهم لتأصيلِ وتعميق وتوسيع وُجُودِهم الإسلاميّ ولِمُكاڤحةِ ومُقاوَمةِ وإزالةٍ الوُجودِ الآخرِ الجاهليّ؛ وهكذا وُجِدَ الإسلامُ، هكذا وُجِدَ مُتَمتِّلاً في قاعدةِ نظريّةِ يَقُومُ عليها في نَفْسِ اللحظةِ تجمّعُ عضويٌ حركيّ، مُستقِلٌ مُنفصِلٌ عن المجتمع الجاهليّ ومُواجِهُ لهذا المجتمع، ولم يُوجِدْ قط في صورةٍ (نظريّةٍ) مجردةٍ عن هذا الوُجُودِ

(الفِعْلِيّ)، وهكذا يُمْكِنُ أن يُوجدَ الإسلامُ مَرّةً أخرَى، ولا سبيلَ لإعادة إنشائه في المجتمع الجاهليّ في أيّ زمانٍ وفي أيّ مكانٍ بغير الفِقْهِ الضروريّ لِطبيعةِ نَشْأتِه العضويّةِ الحركيّةِ... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب-: الشأنُ الدائمُ أنْ لا يَتَعايَشَ الحقُ والباطلُ في هذه الأرض، وأنه متى قام الإسلامُ بإعلانِه العامّ لإقامةِ رُبُوبيّةِ اللهِ للعائمين، وتَحرير الإنسان مِنَ العبوديّةِ للعِبَادِ، رَمَاه المغتصبون لِسُلطانِ اللهِ في الأرض ولم يُسالِموه قط، وانْطلَقَ هو كذلك يُدَمِّرُ عليهم لِيُخرِجَ الناسَ مِن سُلطانِهم ويَدْفَعُ عن الإنسانِ في الأرضِ ذلك السلطانَ الغاصب، حالة دائمة لا يَقِفُ معها الانطلاقُ الجهاديُ التحريريُ حتى يكونَ الدِّينُ كُلُه للهِ... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب -: وحين تكونُ آصِرةُ [أيْ رابطة] التجمُّع الأساسييّةُ في مجتمَع هي العقيدة والتَّصَوُّرَ والفكرة ومنهجَ الحياةِ، ويكون هذا كلُّه صادرًا مِن إلهٍ واحد تَتَمَثَّلُ فيه السبّيادة العُليَا للبشر، وليس صادرًا مِن أرْبَابٍ أرْضِيّةٍ تَتَمَثّلُ فيها عُبُودِيّةُ البشر للبشر، يكونُ ذلك التجمعُ مُمَتِّلاً لأعْلَى ما في الإنسان مِن خصائص، خصائص الرُّوح والفكر؛ فأمّا حين تكونُ آصِرةُ التجمع في مجتمع هي الجنسَ واللونَ والقومَ والأرضَ، وما إلى ذلك مِنَ الروابطِ، فظاهِرٌ أنَّ الجنسَ واللونَ والقومَ والأرضَ لا تُمَتِّلُ الخصائصَ العُلْيَا للإنسان، فالإنسان يَبْقى إنسانًا بعدَ الجنس واللون والقوم والأرض، ولكنه لا يَبْقى إنسانًا بعدَ الرُّوحِ والفكرِ، ثم هو يَمثُكُ -بِمَحْضِ إرَادَتِهِ الحُرّةِ- أَنْ يُغَيّرَ عقيدتَه وتَصوّرَه وفِكْرَه ومنهجَ حياتِه، ولكنه لا يَمثُكُ أَنْ يُغَيّرَ لونه ولا جنسنه، كما إنه لا يَمثُكُ أنْ يُحَدِّدَ مَوْلِدَه في قوْم ولا في أرض؛ فالمجتمَعُ الذي يَتَجَمّعُ فيه الناسُ على أمرِ يَتعلّقُ بإرادتهم الحُرّةِ واختيارِهم الذاتِيّ هو المجتمَعُ المُتَحَضِّرُ، أمّا المجتمعُ الذي يَتَجَمَّعُ فيه الناسُ على أمرِ خارجٍ عن إرادتِهم الإنسانيّةِ

فهو المجتمَعُ المُتَحَلِّفُ، أو بالمصطلح الإسلاميّ هو المجتمعُ الجاهليّ؛ والمجتمَعُ الإسلامي وحده هو المجتمع الذي تُمتِلُ فيه العقيدة رابطة التجمّع الأساسية، والذي تُعْتَبَرُ فيه العقيدة هي الجنسيّة التي تَجْمَعُ بين الأسودِ والأبيضِ والأحمرِ والأصفرِ والعربيّ والروميّ والفارسيّ والحبشيّ وسائر أجناس الأرض، في أمّةٍ واحدةٍ، رَبُّها اللهُ، وعُبُودِيَّتُها له وحده، والأكرمُ فيها هو الأَتْقى... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب-: ليستْ وظيفة الإسلام أنْ يَصْطلِحَ [أيْ يَتَوَافَقَ ولا يَتَخاصَمَ] مع التصورات الجاهلية السائدة في الأرض، ولا الأوضاع الجاهلية القائمة في كلِّ مكان، لم تكن هذه وظيفته يومَ جاءَ، ولن تكون هذه وظيفتَه اليومَ ولا في المستقبَل؛ فالجاهلية هي الجاهلية، هي الانحرافُ عن العبودية لله وحده وعن المنهج الإلهيّ في الحياةِ، واستنباطُ النُّظمِ والشرائع والقوانين والعادات والتقاليد والقيم والموازين من مصدر آخر غير المصدر الإلهيّ؛ [و] الإسلامُ هو الإسلامُ، ووظيفتُه هي نقلُ الناس مِنَ الجاهليةِ إلى الإسلام؛ الجاهلية هي عبودية الناس للناس، بتشريع بعض الناس للناس ما لم يَأْذُنْ به اللهُ، كائنة ما كانت الصورة التي يَتِم بها هذا التشريع؛ والإسلام هو عبودية الناس للهِ وحده (بتَلقِيهم منه وحده تَصوراتِهم وعقائدَهم وشرائعَهم وقوانينَهم وقِيمَهم وموازينَهم)، والتَّحَرُّرُ مِن عبوديةِ العبيدِ؛ هذه الحقيقةُ المنبثقةُ مِن طبيعةٍ الإسلام وطبيعة دَوْره في الأرض هي التي يجبُ أنْ تُقدِّمَ بها الإسلامَ للناس الذين يؤمنون به والذين لا يؤمنون به على السواء، إنّ الإسلام لا يَقْبَلُ أنصافَ الحُلولِ مع الجاهلية، لا مِن ناحِية التصور، ولا مِن ناحِية الأوضاع المنبثقة مِن هذا التصور، فإمّا إسلامٌ وإمّا جاهلية، وليس هنالك وَضعٌ آخَرُ نِصفْه إسلامٌ ونِصفْه جاهلية يَقْبَلُه الإسلامُ ويَرْضَاه، فنَظرةُ الإسلام واضحة في أنّ الحقّ واحدٌ لا يَتَعَدّدُ، وأنّ ما عَدَا هذا

الحَقّ فهو الضلالُ، وَهُمَا غيرُ قابِلَين للتّلبُسِ والإمْتِزاج، وأنّه إمّا حُكْمُ اللهِ وإمّا حُكْمُ الجاهلية، وإمّا شريعة الله وإمّا الهورَى، والآياتُ القرآنية في هذا المعنّى كثيرة... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب-: لم يَجِئ الإسلامُ لِيُربِّتَ على شَهَوَاتِ الناسِ المُمَثِّلةِ في تَصنوراتِهم وأنْظِمَتِهم وأوضاعِهم وعاداتِهم وتقاليدِهم، سنواعٌ مِنْهَا مَا عاصرَ مَجِيءَ الإسلام، أو ما تَخُوضُ البشريةُ فيه الآنَ، في الشرق أو في الغربِ سنواء [المراد بالشرق هو ما يُعْرَفُ بـ (الكتلة الشرقية أو الكتلة الشيوعية أو الكتلة الاشتراكية أو الكتلة السوفييتية أو العالم الشيوعي أو العالم الثاني أو المعسكر الشيوعي أو المعسكر الشرقى أو الجبهة الشرقية)، وهي مجموعة الدول الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأورُوبًا الشرقية)، أو هي مجموعة الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي؛ وأما المراد بالغرب فهو ما يُعْرَفُ بـ (الكتلة الغربية أو العالم الغربي أو العالم الأول أو العالم الحر أو المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الغربي أو الجبهة الغربية أو الدول المتقدمة)، وهي مجموعة الدول الرأسمالية (أمريكا الشَّمالية وأورُوبًا الغربية وأسنتُراليا واليابان)، أو هي مجموعة الدول التي كانت تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية]؛ إنّما جاءَ لِيُلْغِيَ هذا كلّه إلغاءً، ويَنْسَخَه نَسْخًا، ويُقِيمَ الحياة البشرية على أسسبه الخاصة، جاءَ لِيُنْشِئَ الحَيَاة إنشاءً، لِيُنْشِئَ حَيَاةً تَنْبَثِقُ منه انبثاقا، وتَرْتَبِطُ بِمِحْوَرِه ارتباطًا؛ وقد تُشابِهُ جزئياتٌ منه جزئياتٍ في الحياة التي يَعِيشُها الناسُ في الجاهليةِ، ولكنّها ليست هي وليست منها، إنّما هي مُجَرِّدُ مُصادَفةِ التِّشابُهِ الظاهِرِيِّ الجانبيِّ في القُروع، أمَّا أصلُ الشجرةِ فهو مُخْتَلِفٌ تمامًا، تلك شجرة تُطْلِعُها حِكْمة اللهِ، وهذه شجرة تُطْلِعُها أهواءُ البَشر... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب ـ: وليس في إسلامنا ما نَخْجَلُ منه وما نَضْطرٌ للدفاع عنه، وليس

فيه ما نَتَدَسس أَ التَدَسسُ هنا بمعنَى إِخْفاءِ شيءٍ داخِلَ شيءٍ آخَر] به للناس تَدَسسًا أو ما نَتَلَعْتُمُ في الجَهْرِ به على حقيقتِه؛ إنّ الهزيمة الرُّوحِيّة أمامَ الغربِ وأمامَ الشرق وأمامَ أوضاع الجاهلية هذا وهذاك هي التي تَجعَلُ بعضَ الناس (المسلمين) يَتَلَمُّسُ للإسلامِ مُوافقاتِ جُزئِيَّةً مِنَ النُّظْمِ البشريَّةِ، أو يَتَلَمُّسُ مِن أعمال (الحَضَارةِ الجاهلية) ما يَسننُدُ به أعمالَ (الإسلامِ) وقضاءَه في بعض الأمُور... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب ـ: إنّه إذا كان هناك مَن يحتاجُ للدفاع والتبرير والاعتذار، فليس هو الذي يُقدِّمُ الإسلامَ للناس، وإنَّما هو ذاك الذي يَحْيَا في هذه الجاهليةِ المُهَلْهَلةِ المَلِيئةِ بالمُتَناقِضاتِ وبالنّقائصِ والعُيوبِ، ويُريدُ أنْ يَتَلَمّسَ المُبَرّراتَ للجاهليةِ، وهؤلاء هُمُ الذِين يُهاجِمون الإسلامَ ويُلْجِئُون بعضَ مُحِبِّيه الذِين يَجْهَلُون حَقِيقتَه إلى الدفاع عنه، كأنّه مُتّهَمّ مُضْطْرٌ للدفاع عن نَفْسِه في قفَصِ الاتِّهام!؛ بعضُ هؤلاء كانوا يُواجِهوننا -نحن القلائِلَ المُنْتَسِبِين إلى الإسلام- في أمْرِيكا في السنواتِ التي قضيَيْتُها هناك، وكان بعضنًا يَتَّذِذُ مَوقِفَ الدفاع والتبرير، وكنتُ على العكسِ أتَّذِذُ مَوقِفَ المُهاجِم للجاهليةِ الغربيةِ، سَوَاءً في معتقداتِها الدينيّةِ المُهَلْهَلةِ، أو في أوضاعِها الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية المُؤْذِية ... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب-: إننا نحن (الذين نُقدِّمُ الإسلامَ للناس) ليس لنا أنْ نُجارِيَ الجاهلية في شيء من تَصَوُّراتِها، ولا في شيء مِن أوضاعِها، ولا في شيء مِن تقاليدِها، مَهْمَا يَشْنَدُ ضَغْطُها علينا؛ إنّ وظيفتنا الأولى هي إحلالُ التّصوراتِ الإسلاميةِ والتقاليدِ الإسلاميةِ في مكان هذه الجاهلية، ولن يتحقق هذا بمُجاراةِ الجاهليةِ والسّيْرِ معها خطواتٍ في أوّل الطريق، كما قد يُحَيّلُ إلى البعض منا، إنّ هذا معناه إعلانُ الهزيمةِ منذ أوّلِ الطريق؛ إنّ ضَغْطُ التّصوّراتِ الاجتماعيةِ السائدةِ والتقاليدِ الاجتماعيةِ الشائعةِ ضَغْطٌ

ساحِقٌ عَنِيفٌ، ولكنْ لا بُدّ مما ليس منه بُدّ، لا بُدّ أنْ نَتْبُتَ أوّلاً، ولا بُدّ أنْ نَسْتَعْلِي ثانيًا، ولا بُدّ أنْ ثُرِيَ الجاهلية حقيقة الدّركِ الذي هي فيه بالقِيَاسِ إلى الآفاق العُلْيَا المُشْرِقةِ للحياةِ الإسلاميةِ التي نُريدُها... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب-: [قالَ تَعالَى] {وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُوْمِنِينَ}، أوّلُ ما يَتَبادَرُ إلى الدِّهْنِ مِن هذا التُّوجِيهِ [الذي في الآيةِ] أنه يَنْصَبُ على حالة الجهاد المُمَثِّلةِ في القتالِ، ولكنَّ حقيقة هذا التّوجِيهِ ومَدَاه أكبرُ وأبعَدُ مِن هذه الحالة المُقْرَدةِ بكُلِّ مُلاَبساتِها الكثيرةِ؛ إنّه يُمَثِّلُ الحالة الدائمة التي يَنْبَغِي أنْ يكونَ عليها شُعُورُ المُؤْمِنِ وتَصوّرُه وتقديرُه للأشبياء والأحداثِ والقِيَمِ والأشخاصِ سنواءً، إنه يُمَثِّلُ حالة الاستعلاءِ التي يَجِبُ أن تَستَقِرّ عليها نَفْسُ المُؤْمِنِ إزاءَ كُلِّ شيءٍ وكُلِّ وَضعْ وكُلِّ قِيمةٍ وكُلِّ أَحَدٍ، الاستعلاء بالإيمان وقِيَمِه على جميع القِيم المنبثقة مِن أصلِ غيرِ أصلِ الإيمان، الاستعلاء على قُوَى الأرضِ الحائدة عن منهج الإيمان، وعلى قِيم الأرضِ التي لم تَنبَثِقْ مِن أصلِ الإيمان، وعلى تقاليد الأرض التي لم يَصنعها الإيمانُ، وعلى قوانين الأرض التي لم يُشْرَعْها الإيمانُ، وعلى أوضاع الأرضِ التي لم يُنْشِئْها الإيمانُ، الاستعلاء، مع ضَعْفِ القُوَّةِ وقِلَّةِ العَدَدِ وقَقْرِ المال، كالاستعلاء مع القُوَّةِ والكَثْرةِ والغِنْي على السُّواءِ، الاستعلاء الذي لا يَتَهاوَى أمَامَ قُوَّةٍ باغِيَةٍ، ولا عُرْفٍ اجتماعيّ، ولا تشريع باطل، ولا وَضْع مقبول عند الناس لا سنَدَ له مِنَ الإيمان؛ وليست حالة التّماسئكِ والتباتِ في الجهادِ إلاّ حالة واحدةً مِن حالاتِ الاستعلاءِ التي يَشمَلُها هذا التّوْجِيهُ الإلهيُّ العظيمُ... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب-: إنَّ للمجتمع مَنْطِقه السائدَ وعُرْقه العامّ وضَغْطه الساحقَ ووزنَّه التّقيلَ، على من ليس يَحْتَمِي منه برُكْن ركِين، وعلى مَن يُواجِهُه بلا سنَدٍ مَتِينٍ؛ وللتَّصوُّراتِ السائدةِ والأفكارِ الشائعةِ إيحاؤهما الذي

يَصْغُبُ التَّخَلُصُ منه بغيرِ الاستقرارِ على حقيقةٍ تَصْغُرُ في ظِلِّها تلك التَّصَوّراتُ والأفكارُ، و[بغير] الاستمدادِ مِن مَصدَرِ أعْلَى وأكبَرَ وأقوَى؛ والذي يَقِفُ في وَجْهِ المجتمع، ومَنْطِقِه السائدِ، وعُرْفِه العامِّ، وقِيَمِه واعتباراتِه، وأفكاره وتصوراتِه، وانحرافاتِه ونَزَواتِه، يَشْعُرُ بِالغُرْبِةِ، كما يَشْعُرُ بِالْوَهَنِ، ما لم يَكُنْ يَستَنِدُ إلى سنَدِ أَقُورَى مِنَ النَّاسِ، وأَثْبَتَ مِنَ الأرضِ، وأكْرَمَ مِنَ الحياةِ؛ واللهُ لا يَثْرُكُ المؤمنَ وحيدا يُواجِهُ الضَّغْطُ ويَنُوءُ به التِّقلُ ويَهُدُّه الوَهَنُ والحُزْنُ، ومِن ثُمَّ يَجِيءُ هذا التَّوجِيهُ {وَلا تَهِثُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأنتُمُ الأعْلوْنَ إِن كُنتُم مُوْمِنِينَ}، يَجِيءُ هذا التّوجِيهُ ليُواجِهَ الوَهَنَ، كما يُواجِهُ الحُزْنَ، وهما الشُّعوران المُباشِران اللذان يُساوران النَّفْسَ في هذا المَقام، يُواجِهُهما بالاستعلاءِ لا بمُجَرّدِ الصبرِ والتّباتِ، الاستعلاء الذي يَنْظُرُ مِن عَلِ إلى القُوّةِ الطاغِيَةِ، والقِيَمِ السائدةِ، والتّصوراتِ الشائعةِ، والاعتباراتِ والأوضاعِ والتقاليدِ والعاداتِ، والجماهير المُتَجَمِّعةِ على الضلالِ؛ إنَّ المُؤمِنَ هو الأعلى، الأعْلَى سنَدًا ومَصدرًا، فما تكونُ الأرضُ كُلُها؟ وما يكونُ الناسُ؟ وما تكونُ القِيمُ السائدة في الأرض؟ والاعتباراتُ الشائعة عند الناس؟ وهو مِن اللهِ يَتَلَقَّى وإلى اللهِ يَرْجِعُ وعلى مَنْهَجِه يَسِيرُ؟، وهو الأعلى تَصوَّرًا للقِيَم والمَوازين التي تُوزَنُ بها الحياةُ والأحداثُ والأشياءُ والأشخاصُ، وهو الأعلى ضميرا وشعورا وخُلُقًا وسُلوكا، وهو الأعلى شريعة ونِظامًا؛ وحين يُراجِعُ المؤمنُ كُلّ ما عَرَفَتْه البشرية قديمًا وحديثًا ويَقِيسنُه إلى شريعتِه ونِظامِه، فسيراه كُلّه أشْبَهَ شيعٍ بمحاولاتِ الأطفالِ وخَبْطِ العُمْيَانِ إِلَى جانبِ [أيْ بالنِّسنبةِ إلَى] الشريعةِ الناضجةِ والنِّظامِ الكامِلِ، وسينظرُ إلى البشرية الضالّةِ مِن عَلِ في عَطْفٍ وإشفاق على بُؤسِها وشيقورتها، ولا يَجِدُ في نَفْسِه إلاّ الاستعلاءَ على الشّيقوةِ والضلال... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب-:

و[عندما] يَقِفُ المسلمُ مَوقِفَ المغلوبِ المُجَرّدِ مِنَ القُوّةِ الماديّةِ، فلا يُفارِقه شُعورُه بأنَّه الأعْلَى، ويَنْظُرُ إلى غالِبه [أي المُتَعَلِّبِ عليه] مِن عَلِ ما دامَ مُؤْمِنًا، ويَستَيقِنُ أنَّها قَتْرة وتَمْضِي وأنَّ للإيمان كَرّة لا مَقرّ منها، وَهَبْها [أيْ وَاحْسُبْها] كانت القاضيية فإنه لا يُحْنِى لها رَأسًا، إنّ الناسَ كُلّهم يَمُوتون أمّا هو فيسنتَشْهدُ، وهو يُغادِرُ هذه الأرضَ إلى الجَنَّةِ، وغالِبُه [أيْ وَالمُتَعْلِبُ عليه] يغادِرُها إلى النارِ، وَشَنَّانَ شَنَّانَ، وهو يسمعُ نِداءَ رَبِّه الكريم {لاَ يَغُرّننكَ تَقلُبُ الّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلادِ، مَتَاعٌ قلِيلٌ ثُمّ مَاْوَاهُمْ جَهَنَّمُ، وَبِئْسَ الْمِهَادُ، لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقُواْ رَبِّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ثُزُلاً مِّنْ عِندِ اللَّهِ، وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلأَبْرَارِ}، وتَسنُودُ المجتمعَ عقائدُ وتصوراتٌ وقِيَمٌ وأوضاعٌ كُلُها مُغايرٌ لعقيدتِه وتَصورُه وقِيمِه ومَوازينِه، فلا يُفارِقُه شُعُورُه بأنّه الأعلَى، وبأنّ هؤلاء كُلّهم في المَوْقِفِ الدُّونِ، ويَنْظُرُ إليهم مِن عَلِ فَي كَرَامَةٍ واعتزازٍ، وفي رَحْمةٍ كذلك وعَطْفٍ، ورَعْبةٍ في هِدَايَتِهم إلى الخَيْرِ الذي معه، ورَفْعِهم إلى الأقق الذي يعيشُ فيه؛ ويَضِجُ الباطلُ ويَصْخَبُ، ويَرْفَعُ صَوْتَه ويَنْفُشُ رِيشَه، وتُحيطُ به الهالاتُ المُصْطنَعةُ التي تَعْشني على الأبصار والبَصائر فلا تَرَى ما وراءَ الهالات مِن قُبْحِ شائهِ [أيْ قبيح] دَمِيمٍ، وفُجْرٍ كالِح [أيْ باهِتٍ] لَئِيمٍ، ويَنْظُرُ المؤمنُ مِن عَلِ إلى الباطلِ المُنْتَفِشِ، وإلى الجُموع المَخدوعةِ، فلا يَهِنُ ولا يَحْزَنُ، ولا يَنْقُصُ إصرارُه على الحَقِّ الذي معه، وثبَاتُه على المنهج الذي يَتَّبِعُه، ولا تَضْعُفُ رَعْبَتُه كذلك في هِدايَةِ الضالِّين والمخدوعِين؛ ويَعْرَقُ المجتمعُ في شهواته الهابطة، ويَمْضِي مع نَزَواتِه الْخَلِيعةِ، ويَلْصَقُ بالوَحْلِ والطِّينِ، حاسبًا أنَّه يَستَمتِعُ ويَنطلِقُ مِنَ الأغلالِ والقيودِ، وتَعِزُ في مِثلِ هذا المجتمَع كُلُّ مُثْعةٍ بَريئةٍ وكُلُّ طيّبةٍ حَلالِ، ولا يَبْقَى إلاّ المشروعُ الآسِنُ [أي النَّتِنُ]، وإلاّ الوَحْلُ والطِّينُ، ويَنْظُرُ المُؤْمِنُ

مِن عَلِ إلى الغارقِين في الوَحْل اللاصِقِين بالطِّين، وهو مُقْرَدٌ وَحِيدٌ، فلا يَهنُ ولا يَحْزَنُ، ولا تُراوِدُه نَفْسُه أَنْ يَخْلَعَ رِداءَه النَّظِيفَ الطَّاهِرَ ويَنْغَمِسَ في الحَمْأَةِ هي الطِّينُ الأسورَدُ الْمُنْتِنُ]، وهو الأعلى بمُتْعةِ الإيمانِ وَلَدّةِ اليَقِين... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب: ويَقِفُ المُؤْمِنُ قابِضًا على دِينِه كالقابض على الجَمْرِ في المجتمع الشاردِ عن الدِّينِ، وعن الفضيلةِ، وعن القِيم العُليّا، وعن الاهتماماتِ النّبيلةِ، وعن كُلِّ ما هو طاهرٌ نظيفٌ جميلٌ، ويَقِفُ الآخَرون هازئِين بوَقَقتِه، ساخِرين مِن تَصورُ اتِه، ضاحِكِين مِن قِيمِه، فما يَهِنُ المُؤْمِنُ وهو يَنْظُرُ مِن عَلِ إلى الساخِرين والهازئين والضاحِكِين، وهو يقولُ -كما قالَ واحدٌ مِنَ الرّهْطِ الكِرَامِ الذِينِ سَبَقُوه في مَوْكِبِ الإيمانِ العَريقِ الوَضِيءِ [أي المُشْرق]، في الطّريق اللّحِبِ [أي الواضح المستقيم] الطّويل، [وهو] نُوحٌ عليه السلامُ- {إن تَسنْ حَرُوا مِنّا فَإِنَّا نَسنْ حَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ}، وهو يَرَى نِهَايَة المَوْكِبِ الوَضِيءِ، ونِهَايَة القافِلةِ البائسةِ، في قولِه تعالى {إنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ، وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَعَامَزُونَ، وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمُ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ، وَإِذَا رَأُوهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلاءِ لَضَالُونَ، وَمَا أرْسِلُوا عَلَيْهِمْ حَافِظِينَ، قالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ، عَلَى الأرائِكِ يَنظُرُونَ، هَلْ تُوبِّ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}... ثم قالَ -أي الشيخُ سيد قطب-: إنّ المُؤْمِنَ لا يَستَمِدٌ قِيَمَه وتَصورُ راتِه وموازينه مِنَ الناس حتى يَأْسَى على تَقْدِيرِ الناس، إنما يَستَمِدُها مِن رَبِّ الناس وهو حَسنبُه وكافِيه؛ إنه لا يَستَمِدُها مِن شَهَواتِ الخَلْق حتى يَتَأَرْجَحَ مع شَهَواتِ الخَلْق، وإنّما يَستَمِدُها مِن مِيزانِ الحقّ الثابتِ الذي لا يَتَأَرْجَحُ ولا يَمِيلُ، فأنَّى يَجِدُ في نَفْسِه وَهَنَّا أو يَجِدُ في قلْبه حُزْنًا وهو موصولٌ برَبِّ الناس ومِيزانِ الحقِّ؟، إنَّه على الحقِّ، فماذا بعدَ الحقِّ إلاَّ الضلالُ؟، وَلْيَكُنْ للضلالِ

سُلُطاتُه، وَلْيَكُنْ له هَيْلُه وهَيْلَمَاتُه [المُرادُ بالهَيْلِ والهَيْلَمانِ المالُ الكثيرُ]، وَلْتَكُنْ معه جُمُوعُه وجَماهِيرُه، إنّ هذا لا يُغَيّرُ مِنَ الحقّ شيئًا، إنّه [أي المُؤمِن] على الحقّ وليس بعدَ الحقّ إلاّ الضلالُ، ولن يَخْتارَ مُؤمِنُ الضلالَ على الحقّ -وهو مُؤمِنُ- ولن يَعْدِلَ بِالْحِقِّ الضَّلَالَ كَانْنَةً مَا كَانْتِ الْمُلاَبِسِاتُ وَالْأَحُوالُ... ثُم قَالَ -أَي الشَّيخُ سيد قطب ـ: إنّ قِصّة أصحابِ الأُخْدُودِ ـكما ورَدَتْ في سنُورَةِ البُرُوج ـ حَقِيقة بأنْ يَتَأْمّلُها المؤمنون الداعُون إلى اللهِ في كُلِّ أرضٍ وفي كُلِّ جِيلٍ، إنَّها قِصَّهُ فِئَةٍ آمَنَتْ بربِّها، وَاسْتَعْلَتْ حَقِيقة إيمانِها، ثم تَعَرّضت للفِتنة مِن أعداء جَبّارين بَطّاشبين، وقد ارتَفْعَ الإيمانُ بهذه القُلوبِ على الفِتنةِ، وانْتَصرَتْ فيها العقيدةُ على الحَيَاةِ، فَلَمْ تَرْضَخْ لِتَهدِيدِ الجَبّارِينِ الطُّغاةِ، ولم تُقتَنْ عن دِينِها وهي تُحْرَقُ بالنّارِ حتى تَمُوتَ؛ لقد تَحَرّرَتْ هذه القُلوبُ مِن عُبُودِيّتِها للحياةِ، فَلَمْ يَسْتَذِلّهَا حُبّ البَقاءِ وهي تُعاينُ المَوتَ بهذه الطّريقة البَشِعة، وانطلقت من قيود الأرض وجَوَاذِبها جميعًا وارتَفَعَت على دُواتِها بانتصار العقيدة على الحياة فيها [أيْ في الأرض]؛ وفي مُقابِل هذه القُلوبِ المُؤمِنةِ الخَيّرةِ الرّفِيعةِ الكريمةِ هناك جِبلاّتٌ جاحِدةٌ شرّيرةٌ مُجرِمةٌ لَئِيمة، وجَلسَ أصْحابُ هذه الجِبِلاتِ على النّارِ يَشْهَدون كيفَ يَتَعَدّبُ المؤمنون ويَتَألّمون، جلسوا يَتَلَهُّونَ بِمَنْظِرِ الحياةِ تَأْكُلُها النارُ، والأناسِيُّ الكِرامُ يَتَحَوَّلُونِ وَقُودًا وتُرَابًا، وكُلّما ٱلْقِيَ قُتِّي أُو قُتَاةً، صَبِيَّة أُو عَجُوزٌ، طِقْلٌ أَو شَيْخٌ، مِنَ المؤمِنِينِ الخَيرينِ الكِرَامِ في النَّارِ، إِرْتَفَعَتِ النَّشْوةُ الْخَسِيسةُ في نُقُوسِ الطُّغاة؛ هذا حادِثٌ بَشِعٌ انْتَكَسَتْ فيه جِبِلاّتُ الطُّغاةِ، فَرَاحَتْ تَلْتَدُ مَشْهَدَ التَّعْذِيبِ المُرَوّعَ العَنِيفَ بِهذه الخَسَاسةِ التي لم يَرْتَكِسْ فيها وَحْشٌ قطٌ، فالوَحْشُ يَفْتَرسُ لِيَقْتَاتَ، لا لِيَلْتَدُ آلامَ الفريسةِ في لُؤْمِ وخِسنّة، وهو حادِثٌ ارتفعتْ فيه أرْواحُ المؤمنِين وتَحَرّرَتْ وانطلقتْ إلى ذلك الأوْج

[أيْ أعلى المَراتِبِ] السّامِي الرّفِيع، الذي تَشْرُفُ به البشريّة في جميع الأجْيَالِ والعُصُور؛ في حِسنابِ الأرْضِ يَبْدُو أنّ الطُّغْيَانَ قد انتصر على الإيمان، وإنّ هذا الإيمانَ الذي بَلَغَ الدُّرْوَة العالِيَة في نُفُوسِ الفِئَةِ الحَيِّرةِ الكريمةِ الثابتةِ المُسنَّعْلِيةِ، لم يَكُنْ له وَزْنٌ ولا حِسَابٌ في المعركةِ التي دارتْ بين الإيمانِ والطُّغْيَانِ؛ ولا تَدْكُرُ الرِّوَايَاتُ التي وَرَدَتْ في هذا الحادِثِ، كما لا تَدْكُرُ النُّصُوصُ القُرآنِيَّةُ، أنَّ اللهَ قد أخَدُ أولئك الطُّغَاة في الأرض بجريمَتِهم البَشِعةِ، كما أخَدُ قوْمَ نُوحٍ وَقوْمَ هُودٍ وَقوْمَ صالح وَقُوْمَ شُعَيْبٍ وَقُوْمَ لُوطٍ، أو كما أَخَدُ فِرْعَونَ وجُنودَه أَخْدُ عَزيزِ مُقْتَدِرٍ، ففي حِسابِ الأرْضِ تَبْدُو هذه الخاتِمةُ أسِيفة [أيْ حَزينة] ألِيمة، أفهَكَذا يَنْتَهِى الأمْرُ؟، وتَذهَبُ الْفِئَةُ المؤمِنةُ التي ارتفعتْ إلى دُرْوَةِ الإيمانِ، تَذْهَبُ مع آلامِها الفاجِعةِ في الأُخْدُودِ؟، بينما تَذْهَبُ الفئةُ الباغِيَةُ ناجِيَةَ؟؛ حِسَابُ الأَرْضِ يَحِيكُ في الصّدْرِ شَيئًا أمامَ هذه الخاتِمةِ الأسبِيفةِ، ولكِنَّ القرآنَ يُعَلِّمُ المؤمنِين شيئًا آخَرَ، ويَكْشيفُ لهم عن حقيقةٍ أُخْرَى، ويُبَصِرُهم بطبيعة القِيَم التي يَزِئُون بها، وبمَجَالِ المَعرَكة التي يَخُوضُونها، إنّ الحياة وسائرَ ما يُلابسُها مِن لَذائدُ وآلام، ومِن مَتَاع [أيْ تَمَتُع] وحِرْمانِ، ليست هي القيمة الكُبرَى في المِيزان، وليست هي السبِّلعة التي تُقرّرَ حِسَابَ الرّبْح والخَسنارة، والنصرُ ليس مقصورًا على الغلبة الظاهرة، فهذه صُورة واحدة من صُور النَّصرِ الكثيرةِ، إنَّ القِيمة الكُبرَى في مِيزانِ اللهِ هي قِيمةُ العقيدةِ، وإنَّ السِّلْعة ا الرائجة في سُوق اللهِ هي سِلْعة الإيمان، وإنّ النّصر في أرقع صُورِه هو انتصار أ الرُّوح على المادّة، وانتصارُ العقيدةِ على الألم، وانتصارُ الإيمان على الفِتنةِ، وفي هذا الحادِثِ انتصرتْ أرواحُ المؤمِنِين على الخَوفِ والأَلْمِ، وانتصرتْ على جَوَاذِبِ الأرض والحياة، وانتصرت على الفِتنة، انتصارًا يُشرِّفُ الجِنْسَ البشريّ كله في

جَمِيع الأعصار، وهذا هو الانتصارُ، إنّ الناسَ جميعًا يَمُوتون، وتَحْتَلِفُ الأسبابُ، ولكنّ الناسَ جميعًا لا يَنتصرون هذا الانتصارَ، ولا يَرتَفِعون هذا الارتفاعَ، ولا يَتَحَرّرون هذا التّحَرّرَ، ولا يَنطلِقون هذا الانطلاق إلى هذه الآفاق، إنما هو اختيارُ اللهِ وتكريمُه لِفِئَةٍ كريمةٍ مِن عبادِه لِتُشارِكَ الناسَ في المَوتِ، وتَنْفَرِدُ دُونَ الناسِ في المَجْدِ، المَجْدِ في المَلاِّ الأعلى، وفي دُنْيَا الناسِ أيضًا، إذا نحن وَضَعْنا في الحِسنابِ نَظرة الأجيال بعدَ الأجيال، لقد كان في استطاعة المؤمنِين أن يَنْجُوا بحَياتِهم في مُقابِلُ الهزيمةِ [يعني الهَزيمة (الظاهرة) إذا تَرَخَّصُوا] لإيمانِهم، ولكنْ كَمْ كانوا يَخْسَرون هُمْ أنفسُهم؟، وكَمْ كانتِ البشريّةُ كُلُها تَخْسَرُ؟، كَمْ كاثوا يَخْسَرون وَهُمْ يَقْتُلُونَ هذا المعنَى الكبيرَ، مَعْنَى زَهَادَةِ الحياةِ [أي الزُّهْدِ في الحياةِ] بلا عقيدةٍ، وبَشَاعَتِها [أيْ وَاسْتِبشَاعِها] بلا حُرّيّةٍ، وانحطاطِها حين يُسنيْطِر الطّغاةُ على الأرواح بعد سيطرتِهم على الأجْسادِ؟، إنه مَعْنًى كريمٌ جدًا ومَعْنًى كبيرٌ جدًا هذا الذي رَبحُوه وَهُمْ بَعْدُ فَى الأرضِ، رَبِحُوه وَهُمْ يَجِدُونِ مَسِّ النارِ، فتَحْتَرِقُ أجسادُهم الفانِيَةُ، ويَنتصِرُ هذا المعنَى الكريمُ الذي تُزكِّيه النارُ، ثُمَّ إنّ مجالَ المعركةِ ليس هو الأرضَ وحدها، وليس هو الحياة الدنيا وحدها، وشنهُودُ المعركةِ ليسوا هُمُ الناسَ في جِيلِ مِنَ الأجيالِ، إنَّ المَلأُ الأعلَى يُشارِكُ في أحداثِ الأرضِ ويَشْهَدُها ويَشْهَدُ عليها، ويَزِنُها بمِيزانٍ غيرِ مِيزانِ الأرضِ، والمَلاُ الأعلَى يَضُمُ مِنَ الأرواح الكريمةِ أضْعافَ أَضْعافِ ما تَضُمُّ الأرضُ مِنَ الناسِ، وما مِنْ شَكَّ أنّ تُنَاءَ المَلاِ الأعلَى وتكريمَه أكبرُ وأرجحُ في أيّ مِيزانٍ مِن رَأي أهلِ الأرضِ وتقديرِهم على الإطلاق، وبعد ذلك كلِّه هناك الآخِرَةُ، وهي المَجَالُ الأصيلُ الذي يَلْحَقُ به مَجَالُ الأرضِ، ولا يَنقَصِلُ عنه، لا في الحقيقة الواقعة، ولا في حِسِّ المُؤمِنِ بهذه الحقيقة، فالمعركة إدْنْ لم تَنْتَهِ، وخاتمتُها الحقيقيّة لم تَجِئْ بَعْدُ، والحُكْمُ عليها بالجُزْءِ الذي عُرِضَ منها على الأرضِ حُكْمٌ غيرُ صحيح، لأنّه حُكْمٌ على الشّطر [أي الجُزْء] الصغير منها والشّطر الزّهِيدِ. انتهى باختصار.

(9) وقالَ الشيخُ أبو محمد المقدسي في (مِلّة إبراهيم): يَقُولُ تَعالَى عن مِلّةِ إبراهِيمَ {وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ}، ويقولُ أيضًا مُخاطِبًا نَبيّه محمدًا صلى الله عليه وسلم {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيقًا، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}، بهذه النّصاعة وبهذا الوُضوح بَيّنَ اللهُ تَعالَى لنا المِنْهاجَ والطّريقَ، فالطّريقُ الصّحِيحُ والمِنْهاجُ القويمُ هو مِلّهُ إبراهِيمَ، لا غُموضَ في ذلك ولا الْتِباسَ، ومَن يَرْغَبْ عن هذه الطّريق بحُجّةِ مَصلَحةِ الدّعوةِ أو أنّ سُلُوكَها يَجُرّ فِتَنَّا ووَيْلاَتٍ على المُسلِمِين أو غيرَ ذلك مِنَ المَزاعِمِ الجَوْفاءِ [التي يَدّعِيها أَدْعِياءُ السّلَفِيّةِ (الذين يَحمِلُون فِكْرَ المُرْجِئَةِ) وجَمَاعةُ الإخوانِ المُسلِمِينِ (الذِينِ يَحمِلُونِ فِكْرَ المَدْرَسنةِ العَقْلِيّةِ الاعْتِرْالِيّةِ)] التي يُلقِيها الشّيطانُ في نُفوسِ ضُعَفاءِ الإيمانِ، فهو سنفِيهٌ مَغْرُورٌ يَظْنُ نَفْسنَه أَعْلَمَ بِأُسلوبِ الدَّعْوَةِ مِن إبراهِيمَ عليه الصّلاةُ والسّلامُ الذي زكّاه اللهُ فقالَ {وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ}، وقال {وَلَقدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا، وَإِنّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ}، وزكَّى دَعْوَتَه لنا وأمرَ خاتَمَ الأنبياءِ والمُرسلِين باتِّباعِها، وَجَعَلَ السَّفَاهة وَصْفًا لِكُلِّ مَن رَغِبَ عن طريقِه ومَنهَجِه؛ ومِلَّهُ إبراهِيمَ هي إخلاصُ العِبادةِ لِلّهِ وَحْدَهُ (بِكُلّ ما تَحْويه كَلِمةُ العِبادةِ مِن مَعانٍ)، والبَراءةُ مِنَ الشّيركِ وأهله، وهذا هو التّوحِيدُ الذي دَعا إليه الرُّسئلُ صلَواتُ اللهِ وسلَامُه عليهم أجْمَعِين، وهو مَعْنَى (لاَ إِلَهَ إلاّ اللّهُ)، إخلاصٌ، وتَوحِيدٌ وإفرادٌ للهِ عَزّ وجَلّ في العِبادةِ، والوَلاءُ لِدِينِه ولأولِيائه، وكُفرٌ وبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ مَعْبُودٍ سبوَاهُ ومُعاداةُ أعدائه، فهو تَوحِيدٌ

اعتِقادِيّ وعَمَلِيّ في آنِ واحِدٍ، فسُورةُ (الإخلاصِ) دَلِيلٌ على الاعتِقادِيّ منه، وسُورةُ (الكافرون) دَلِيلٌ على العَمَلِيّ، وكانَ النبيُّ صلَواتُ اللهِ وسلَامُه عليه يُكثِرُ مِنَ القِراءةِ بهاتَين السُورَتَين ويُداومُ عليهما في سئنةِ القَجْرِ وغيرها لأهَمِّيتِهما البالغة... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسي-: وقد يَظْنُ ظانٌ أنّ مِلّة إبراهِيمَ هذه تَتَحَقّقُ في زَمانِنا هذا بدِراسةِ التوحِيدِ ومَعرِفةِ أقسامِه وأنْوَاعِهِ التّلاَثةِ مَعرِفة نظريّة وَحَسْبُ، مع السُّكوتِ عن أهلِ الباطِلِ وعَدَم إعلانِ وإظهارِ البَراءةِ مِن باطِلِهم، فَلِمِثْلِ هؤلاء نَقُولُ، لُو أَنَّ مِلَّةَ إبراهِيمَ كَانَتْ هَكَدُا لَمَا أَلْقَاه قُومُه مِن أَجلِها في النارِ، بَلْ رُبِّما لُو أنّه داهَنهم وسنكت عن بَعض باطِلِهم ولم يُسنقِه آلِهَتهم ولا أعلنَ العَداوة لهم واكْتَفى بتَوحِيدٍ نَظْرِيٍّ يَتَدارَسُهُ مع أَتْباعُه تَدارُسًا لا يَخْرُجُ إلى الواقع العَمَلِيّ مُتَمَتِّلاً بالوَلاءِ والبَراءِ والحُبِّ والبُغض والمُعاداةِ والهجرانِ في اللهِ، رُبِّما لو أنَّه فعَلَ ذلك لَفتَحُوا له جَمِيعَ الأبوابِ، بَلْ رُبِّما أسسّوا له مَدارِسَ ومَعاهِدَ -كما في زَمانِنا- يُدَرِّسُ فيها هذا التُّوحِيدُ النَّظْرِيُّ، ولَرُبِّما وَضَعُوا عليها لافتاتِ ضَخْمةً وسَمَّوْهَا (مَدرَسة -أو مَعهَدَ-التّوحِيدِ، وكُلِّيّة الدّعوةِ وأصولِ الدِّينِ) وما إلى ذلك، فهذا كُلُه لا يَضُرُّهم ولا يُؤَتِّرُ فيهم ما دامَ لا يَخْرُجُ إلى الواقع والتّطبيق، ولو خَرّجَتْ لهم هذه الجامِعاتُ والمَدارِسُ والكُلِّيَّاتُ آلاَفَ الأُطْرُوحاتِ ورَسائلِ الماجستيرِ والدُّكْثُورَاةِ في الإخلاصِ والتَّوحِيدِ والدّعوة، لَمَا أَنكَروا ذلك عليها، بَلْ لَبارَكُوها ومَنَحُوا أصحابَها جَوَائزَ وشَهَاداتِ وألقابًا ضَخْمة ما دامَتْ لا تَتَعَرّضُ لباطِلِهم وحالِهم وواقِعِهم، وما دامَتْ على ذلك الحال المَمْسنُوخ، يقولُ الشيخُ عبدُاللطيف بنُ عبدالرحمن [بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب] في (الدرر السنية) {لا يُتَصوّرُ أنّ -أحَدًا- يَعرفُ التّوحِيدَ ويَعمَلُ به ولا يُعادِي المُشرِكِين، ومَن لم يُعادِهم لا يُقالُ له (عَرَفَ التّوحِيدَ وعَمِلَ به)}... ثم قالَ -

أي الشيخُ المقدسى-: وكَذَلِكَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، لو أنه سكتَ في بادئ الأمْرِ عن تَسفِيهِ أَحْلامِ قُرَيْشٍ، والتَّعَرُّضِ لآلِهَتِهم وعَيْبِها، ولو أنَّه حَاشَاهُ- كَتَمَ الآياتِ التي فيها تسفيه لمعبوداتِهم كاللآتِ والعُزّى ومناة الثالِثةِ الأخرَى، والآياتِ التي تَتَعَرّضُ لأبي لَهَبٍ والْوَلِيدِ [هو الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، أبو خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللهُ عنه، وَعَمُّ أبى جَهْلِ (عَمْرِو بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ)، وقد نَزَلَ فِيهِ قولُهُ تَعَالَى [سَأُصُلِيهِ سَقَرَ}] وغيرهما، وكَدُا آيَاتِ البَراءةِ منهم ومِن دِينِهم ومَعبوداتِهم ـوما أكثرَها- كَسُورةِ (الكافِرون) وغيرِها، لو فَعَلَ ذلك، وحَاشَاهُ مِن ذلك، لَجالسُوه والأَكْرَموه وقرّبُوه، ولَمَا وَضَعوا على رَأْسبِه سلَى [قالَ النّوَوِيُّ في (شرح صحيح مسلم): (السلَّى) اللِّفَاقَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْوَلَدُ فِي بَطْنِ النَّاقَةِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانِ، وَهِيَ مِنَ الآدَمِيّةِ (الْمَشْيِمَةُ). انتهى باختصار] الْجَزُورِ وهو ساجِدٌ، ولَمَا حَصَلَ له ما حَصَلَ مِن أَذَاهُمْ مِمَّا هُو مَبسنُوطٌ ومَذَكُورٌ في الثَّابِتِ مِنَ السِّيرَةِ، ولَمَا إحتاجَ إلى هِجرةِ وتَعَبِ ونَصنبِ وعَناءٍ، ولَجَلَسَ هو وأصحابُه في دِيارِهم وأوطانِهم آمِنِين [قالَ الشيخُ المهتدي بالله الإبراهيمي في (توفيق اللطيف المنان): شنَقّ عَلَى أبي طالِبِ الدُّخولُ في الإسلام، لأِنّه كانَ يَعلَمُ أنّ الدُّخولَ في الإسلام ليس تَوحِيدُ اللهِ والتّصديقُ بنَبيّه فقط، بَل كان يَعلَمُ أنّ الدُّخولَ في الإسلام هو مُفارَقةُ دِينِ [أبيه] عَبْدِالْمُطّلِبِ وكُلّ دِينِ سيوَى الإسلام والحُكمُ عَلَى [أبيه] عَبْدِالْمُطّلِبِ بِالكُفْرِ والشّبِركِ وكَذَا على كُلِّ مَن لم يُحَقِّقُ هذا الدِّينَ؛ قالَ الإمامُ إبنُ قيّم الجوزية [في كِتابِه (مفتاح دار السعادة)] {الذي مَنْعَ أبا طالِبٍ وأمثالُه عن الإسلام، استعظموا آباءَهم وأجدادَهم أنْ يشهدوا عليهم بالكُفر والضَّلال وأنْ يَختاروا خِلافَ ما إختارَ أولئك لأنفسبِهم، ورَأُوا أنَّهم إنْ أسلموا سَفَّهوا أحلامَ أولئك وضَلَّلوا عُقولَهم ورَمَوْهُمْ بِأَقْبَحِ القبائح وهو الكُفرُ والشِّركُ،

ولِهذا قالَ أعداءُ اللهِ لأبي طالِبٍ عند المَوتِ (أتَرغَبُ عن مِلَّةِ عَبْدِالْمُطّلِبِ؟)، فكانَ آخِرُ ما كُلَّمَهم به (هو على ملّة عَبْدِالْمُطلِبِ)، قلمْ يَدْعُه أعداءُ اللهِ إلاّ مِن هذا البابِ لِعِلمِهم بِتَعظِيمِه أباه عَبْدِالْمُطّلِبِ، وأنّه إنما حازَ الفخرَ والشّرَفَ به، فكيفَ يَأتِي [أيْ أبو طالِبِ] أمرًا يَلزَمُ منه غايَهُ تَنقِيصِه ودُمِّه، ولِهذا قالَ [أَيْ أبو طالِبِ لإبنِ أخِيه صلى الله عليه وسلم] (لَوْلاَ أَنْ تَكُونَ سُبّة على بَنِي عَبْدِالْمُطّلِبِ لأَقْرَرْتُ بِهَا عَيْنَكَ) أو كَما قالَ}؛ ولِذَلِكَ أيضًا شَوَّ على هِرَقَلَ الدُّخولُ في الإسلام وكانَ يَعلَمُ صِدقَ النّبيِّ صلى اللهُ عليه وآله وسلم ولكِنْ لم يُتابعه، لأِنّه إنْ تابَعَه سَيُحَيِّمُ ذلك عليه التّبَرُّقَ مِن دِينِ النّصارَى وبالتّالِي مِنَ النّصارَى أنفسبهم وبدُلِكَ يَحْسَرُ مُلكَه فَآثَرَ مُلكَه على دُخولِ الإسلامِ. انتهى باختصار]؛ فقضيّة مُوالاةِ دِينِ اللهِ وأهلِه ومُعاداةِ الباطِلِ وأهلِه فُرِضَتْ على المُسلِمِين في فجر دَعوَتِهم قَبْلَ فُرِضِ الصَّلاةِ والزَّكاةِ والصَّومِ والْحَجَّ، ومِن أجلِها لا لِغيرِها حَصلَ العَذابُ والأدى والابتِلاءُ... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسي-: وَهَكَدُا فَإِنَّ الطُّواغِيتَ فَي كُلِّ زَمانٍ ومَكانٍ لا يُظهِرونِ الرِّضا عن الإسلامِ أو يُهادِنونه ويُقِيمون له المُؤْتَمَراتِ ويَنشُرونه في الكُتُبِ والمَجَلاّتِ ويُؤَسِسُون له المَعاهِدَ والجامِعاتِ، إلا إذا كانَ دِينًا أَعْوَرَ أَعْرَجَ مَقْصوصَ الْجَنَاحَينِ بَعِيدًا عن واقِعِهم وعن مُوالاةِ المُؤْمِنِين والبَرَاءةِ مِن أعداءِ الدِّينِ وإظهارِ العَداوةِ لهم ولِمَعبوداتِهم ومَناهِجِهم الباطِلةِ [قالَ الشيخُ إسحاقُ بنُ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب (ت1319هـ): قالَ أبو الوفاءِ ابْنُ عَقِيلِ [في ما نَقلَ عنه شمسُ الدين بنُ مفلح في كتاب (الآداب الشرعية)] رَحِمَه اللهُ {إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ مَحَلَّ الإِسْلامِ مِنْ أَهْلِ الزَّمَانِ قُلاَ تَنْظُرْ إِلَى إِزْدِحَامِهِمْ فِي أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَلاَ إِلَى ضَجِيجِهِمْ [في الْمَوْقِفِ] بِ (لَبِّيْكَ)، وَلَكِنِ أَنْظُرْ إِلَى مُواطأتِهِمْ لأَعْدَاءِ الشِّرِيعَةِ}، فاللَّجَا اللَّجَا إلى

حِصْنِ الدِّينِ والاعتصام بِحَبْلِ اللهِ المَتِينِ والانحِيازِ إلى أوْلِيائِه المُؤْمِنِين، وَالْحَدْرَ الْحَدْرَ مِن أعدائِه المُخالِفِين، فأفضلُ القُرَبِ إلى اللهِ تَعالَى مَقْتُ مَن حَادّ اللهَ ورَسوله، وجهادُه باليدِ وَاللِّسَانِ وَالْجَنَانِ بقدْرِ الإمكانِ. انتهى من (الدُّرر السّنيّة في الأجوبة النَّجْدِيَّة)]؛ وإنَّنا لَنْشَاهِدُ هذا واضِحًا في الدّولةِ المُسمَّاةِ (السُّعُودِيَّة)، فإنّها تَغْرُ الناسَ بِتَشْجِيعِها لِلتَّوحِيدِ وكُتُبِ التَّوحِيدِ، وبسمَاحِها بَلْ وحَتَّها لِلعُلَماءِ على مُحارَبةِ القُبورِ والصُّوفِيّةِ وشير ْكِ التّمائمِ والتِّوَلةِ [قالَ الشيخُ محمد بنُ عبدالوهاب في (كتاب التوجيد): والتِّولَهُ هي شنيءٌ يصنعونه، يَزعُمون أنه يُحَبِّبُ المَرأة إلى زَوجِها، والرَّجُلَ إلى إمْرَأتِه. انتهى. وقالَ الشيخُ ابنُ باز في (مجموع فتاوى ومقالات ابن باز): والتِّوَلَهُ نَوعٌ مِنَ السِّحرِ. انتهى] والأشجارِ والأحجار، وغير ذلك مِمّا لا تَخشاه ولا يَضُرُها أو يُؤَثِّرُ في سبِيَاساتِها الخارجِيّةِ والداخِلِيّةِ، وما دامَ هذا التّوحِيدُ المُجَزّا الناقِصُ بَعِيدًا عن السلاطِينِ وعُرُوشِهم الكافِرةِ فإنه يَتَلَقّى منهم الدّعْمَ والمُسائدة والتّشجيع، وإلا فأيْنَ كِتَاباتُ جُهَيْمانَ -وأمثالِه- رَحِمَه اللهُ تَعالَى التي تَمْتَلِئُ وتَرْخَرُ بِالتّوحِيدِ؟ [قالَ الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ في (المَحْرَج مِن الفِتنة) عن الشيخ جُهَيْمانَ وجَمَاعَتِه: الإذاعاتُ والصّحافةُ بَلْ وعُلَماءُ السُّوعِ نَزَّلُوهم مَنْزِلةً الشَّياطِينِ، إنَّ رَسائلَهم [التي صدَرَتْ عنهم] تَدُلُّ على أنَّهم طَلَبَهُ عِلْمِ أَحْيارٌ أَفَاضِلُ، قدِ إِنتَشْرَتْ بِسنَبِهِم سنُنَنُ كانَتْ قد أُمِيتَتْ، وما خَسِرَتْهم أَرْضُ الْحَرَمَينِ فَحَسْبُ بَلْ خَسِرَهُمُ المُجتَمَعُ المُسلِمُ، جَزاهُمُ اللهُ عن الإسلام خيرًا... ثم قالَ -أي الشيخُ الوادِعِيُّ: فَمُعامَلَةُ الدُّكُومَةِ [السُّعُودِيَّةِ] لَهُم غَيلُ شَرَعِيَّةٍ بَلْ دُولِيَّةً [أيْ غيرُ دينِيّةٍ بَلْ سِيَاسِيّة]، وسَيُحاكِمون الحُكومة بين يَدَي الله... ثم قالَ -أي الشيخُ الوادِعِيّ-: فهؤلاء لم يُحاربوا اللهَ ورسوله ولم يسعوا في الأرضِ فسادًا. انتهى باختصار. وفي

رسالةٍ للشيخ أبي محمد المقدسي بعنوان (زَلّ حِمَارُ العِلْم في الطِّين) قالَ: لقد صدّقتُم يا عُلَماءَ السُّوءِ مِن قَبْلُ على قَتْل جُهَيْمانَ وطائفةٍ مِن إخوانِه، وهَا هِيَ قَتَاوِيكم التي قُتِلُوا بِهَا إِلَى اليَومِ مَحفوظة شاهِدة على جَرِيمَتِكم. انتهى. وفي فتوى للشيخ أبي محمد المقدسي على هذا الرابط قالَ: كِتَابَاتُ جُهَيْمانَ كانت جَمِيعُها يَقرَؤُها طلبة عِلْم مِن أَتْباع جُهَيْمانَ -قَبْلَ طِباعَتِها- على الشيخ اِبْنِ باز [قُلْتُ: وهذا يَعْنِي أَنّ كِتَابَاتِ الشيخ جُهَيْمانَ كائت مو ضع تقدير واحترام من الشيخ إبن باز]. انتهى باختصار]، لِماذا لم تَدْعَمْها الحُكومةُ وتُشْرَجِّعْها، رَعْمَ أنّه لم يَكُنْ يُكَفِّرُها في تلك الكِتَاباتِ؟، أمْ أنّه [أي التّوحِيدَ الذي تَمْتَلِئُ وتَرْخَرُ بِه كِتَابِاتُ الشيخ جُهَيْمانَ] تَوحِيدٌ يُخالِفُ أَمْرُجَهُ الطُّغاةِ وأهواءَهم ويَتَكَلَّمُ بالسِّياسةِ ويَتَعَرَّضُ لِلوَلاءِ والبَراءِ والبَيْعةِ والإمارةِ؟ [قالَ الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُ في (قمع المعاند): إنّ السُّعُودِيّة عَمِيلةً الأمريكا. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ مُقْبِلُ الوادِعِيُّ أيضًا في (المُصارَعة): إنَّها [أي السُّعُودِيَّة] قد أصبَحَتْ مُستَعبَدةً لأمريكا. انتهى. وقالَ الشيخُ مُقبلٌ الوادِعِيُّ أيضًا في (المَخْرَج مِن الْفِتنة): الحُكومةُ [السُّعُودِيَّهُ] لا يَهُمُّها الدِّينُ، لا يَهُمُّها إلَّا الحِفاظ على الكُرْسيي. انتهى باختصار. ونقلَ الشيخُ أحمد بن يحيى النجمي (المُحاضِرُ بكلية الشريعة وأصول الدين، بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها) في كِتابِه (نَسْفُ الدّعاوي) عن الشيخ محمد سرور زين العابدين (مُؤسِّس تَيّار الصّحْوَةِ "أَكْبَر التّيّاراتِ الدِّينِيّةِ في السّعُودِيّةِ") أنّه قالَ: إنّ السّلطة في السّعُودِيّةِ تَتَكَوّنُ مِن شَكْلٍ هَرَمِيّ يَتَرَبّعُ على رَأسِها الأعلَى رئيسُ أمْريكا... ثم قالَ -أي الشيخُ النجمي-: وهذا مَعْنَى ما قررَه المغراوي [أستاذ الدراسات العليا بجامعة القرويين، والذي يُوصَفُ بِأَنَّهُ (شَيْخُ السَّلَفِيينِ بِالْمَغْرِبِ) مُنَا، أنَّ وُلاةَ المُسلِمِينِ في السُّعُودِيَّةِ -أو غيرِها- لا

يَتَصَرَّفُونَ بِإِراداتِهِم، ولا يُقرَّرون قرارًا مِن تِلقاءِ أنفُسِهِم، وإنَّما يَتَصَرَّفُ فيهم غيرُهم، ويَقْرِّرُ لهم غيرُهم، والمسئولون فيها مُجَرِّدُ كمبيوتراتٍ. انتهى]... ثم قالَ ـ أي الشيخُ المقدسى-: وَهَا هُنَا شُبِهةً يَطْرَحُها كَثِيرٌ مِنَ المُتَسَرِّعِين، وهي قولُهم {إنَّ مِلَّةَ إبراهِيمَ هذه إنَّما هي مَرحَلةً أخِيرةٌ مِن مَراحِلِ الدَّعوةِ، يَسبِقُها البَلاغُ بالحِكمةِ والجِدالُ بالتي هي أحسننُ، ولا يَلجَأُ الداعِيةُ إلى مِلّةِ إبراهِيمَ هذه، مِنَ البراءةِ مِن أعداءِ اللهِ ومَعبوداتِهم والكُفر بها وإظهار العَداوةِ والبَغضاءِ لهم، إلا بَعْدَ استِنفاذِ جَمِيع أسالِيبِ اللِّينِ والحِكمةِ}؛ فَنَقولُ وباللهِ التوفيقُ، إنَّ هذا الإشكالَ إنَّما حَصلَ بسنبب عَدَم وُضوح مِلّة إبراهِيمَ لدَى هؤلاء الناس، ويسنبب الخَلْطِ بَيْنَ طريقةِ الدعوةِ للكُقّارِ اِبْتِدَاءً و[بَيْنَ] طريقتِها مع المُعانِدِين منهم، وأيضًا [بسنبب عَدَم] الفَرْق بَيْنَ ذلك كُلِّه وبَيْنَ مَوقِفِ المُسلِم مِن مَعبُوداتِ ومَناهِج وشَرائع الكُقّارِ الباطِلةِ نَقْسِها؛ فَمِلَّةُ إبراهِيمَ مِن حيث أنَّها إخلاصٌ لِلعِبادةِ للهِ وَحْدَه وكُفْرٌ بِكُلِّ مَعبودِ سِوَاهُ، لا يَصبحُ أَنْ تُؤَخَّرَ أُو تُؤَجِّلَ، بَلْ يَنبَغِي أَنْ لا يُبْدَأُ إلاَّ بِها، لأِنَّ ذلك هو تَمَامًا ما تَحويه كَلِمةُ (لا إِلَّهَ إِلَّا اللَّهُ) مِنَ النَّفي والإِثباتِ، وهو أصلُ الدِّينِ وقطبَ الرَّحَى في دَعوةِ الأنبياعِ والمُرسلِين، وَلأِجْلِ أَنْ يَزُولَ عنك كُلُّ إشكالٍ فَهَا هُنَا قضيّتان؛ (أ)القضيّة الأولَى، وهي الكُفرُ بِالطُّواغِيتِ التي تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ هذه الطُّواغِيتُ أصنامًا مِن حَجَرِ، أو شَمَسًا أو قمرًا، أو قبرًا أو شَجَرًا، أو تَشْرِيعاتِ وقوانِينَ مِن وَضْعِ الْبَشْرِ، قَمِلَّةُ إبراهِيمَ ودَعوةُ الأنبياءِ والمُرسَلِين تستلزمُ إظهارَ الكُفرِ بهذه المَعبوداتِ كُلِّها وإبداءَ العَداوةِ والبَغضاءِ لها، وتَسفيه قدرها والحَطِّ مِن قِيمَتِها وشَانِها وإظهارَ زَيفِها ونَقائصِها وعُيوبِها مُنْذُ أُوّلِ الطّريقِ، وَهَكَذَا كانَ حالُ الأنبياءِ حين كانوا يَبدَأُون دَعوَتَهم لأِقوامِهم بقولِهم {اعْبُدُوا اللّهَ وَاجْتَنِبُوا الطّاغُوتَ}، ومِن

هذا قولُ اللهِ تَعالَى عنِ الحَنِيفِ إبراهِيمَ عليه السّلامُ {قَالَ أَفْرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ، أنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ، فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إلاّ رَبِّ الْعَالَمِينَ}، وَقُولُه {قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ}، وَقُولُه {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ، إلاَّ الَّذِي فَطْرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينٍ}، وَكَدُا قُولُه سُبْحانَهُ عن قوم إبراهِيمَ {قَالُوا مَن فَعَلَ هَدُا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ، قَالُوا سَمِعْنَا فَتَّى يَدْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ} قالَ المُفْسِرون {(يَدْكُرُهُمْ) أَيْ يَعِيبُهم وَيَستَهزئُ بهم وَيَتَنَقّصُهم}، والكِتابُ والسُّنّةُ يَمتَلِئان بالأدِلّةِ على ذلك، ويَكفِينا مِن ذلك هَدْيُ النّبيّ صلى الله عليه وسلم بمكّة وكَيفَ كانَ يُسنَفِّهُ آلِهة قُرَيش ويُظهِرُ البَراءة منها والكُفرَ بها حتى كانوا يُلقِّبونه بالصابئ [وهو من ارتد عن دينه واعتنق دينًا آخر]، وإنْ شبئت أنْ تَتَأَكَّدَ مِن ذلك وتَتَيَقَّنَهُ فَارجِعْ وتَدَبِّرِ القُرآنَ المَكِّيِّ [الْمَكِّيُّ مَا نَزَلَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ وَإِنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، وَالْمَدَنِيُّ مَا نَزَلَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ وَإِنْ كَانَ بِمَكَّةً الذي ما كانَتْ تَتَنُزَّلُ على النّبي صلى الله عليه وسلم منه بضعُ آياتٍ حتى تُضرربَ بها أكْبَادُ الْمَطِيّ شَرقًا وغربًا وشَمالاً وجَنوبًا وتَتَناقلَها الألسنِهُ في الأسواق والمَجالس والنّوادِي، وكانَتْ هذه الآياتُ تُخاطِبُ العَرَبَ بِلْغَتِهِم العَرَبِيّةِ المَفهومةِ بِكُلِّ وُضوح وجَلاءٍ، تُستَقِّهُ آلِهَتَهم وعلى رأسبها اللَّتُ والغُزِّي ومَنَاهُ الثَّالِثَةِ الأُخرَى -أعظمُ الآلِهةِ عند القومِ في ذلك الزَّمانِ- وتُعلِنُ البَراءة منها وعَدَمَ الالتِقاءِ معها أو الرّضا بها، وما كانَ النّبيّ صلى الله عليه وسلم لِيَكْثُمَ شَيئًا مِن ذلك إنْ هو إلاّ نَذِيرٌ، فالذِين يُصدِّرون أنْفُسنَهم للدّعوةِ في هذا الزّمانِ بحاجةٍ إلى تَدَبُّر هذا الأمر جَيِّدًا ومُحاسنبةِ أَنْفُسِهم عليه كَثِيرًا، لأِنّ دَعوةً تَسْعَى لِنُصْرةِ دِينِ اللهِ ثم تُلقِى بهذا الأصل الأصيلِ [وهو إظهارُ الكُفرِ بهذه المَعبوداتِ كُلِّها وإبداءُ العَداوةِ والبَغضاءِ لها، وتَسفِيهُ قدرِها والحَطُّ مِن قِيمَتِها وشَأنِها وإظهارُ

زَيفِها ونَقائصِها وعُيوبِها] ورَاءَها ظِهْرِيًّا لا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ على مَنْهَج الأنبياءِ والمُرسَلِين، وها نحن تُعايشُ في هذا الزّمانِ إنتِشارَ (شيركِ التّحاكُم إلى الدّساتِيرِ والقوانِينِ الوَضعِيّةِ) بين ظهرَانَيْنا، فيكزَمَ هذه الدّعَواتِ ـولا بُدّ - التّأسيّي بنَبيّها في إِتِّباع مِلَّةِ إبراهِيمَ، بِتَسفِيهِ قَدْرِ هذه الدِّساتِيرِ وتلك القوانِينِ، وذِكْرِ نَقائصِها لِلنَّاسِ، وإبداءِ الكُفرِ بها، وإظهار وإعلانِ العَداوةِ لها، ودَعوةِ الناسِ إلى ذلك، وبَيَانِ تَلبيسِ الحُكوماتِ [لِلْحَقّ بِالْبَاطِلِ] وضيحْكِها على الناسِ، وإلاّ قُمَتَى يَظْهَرُ الْحَقُّ؟!، وكَيفَ يَعرِفُ الناسُ دِينَهم حَقّ المَعرِفةِ، ويُمَيّزُونِ الحَقّ مِنَ الباطِلِ والعَدُوّ مِنَ الوَلِيِّ؟، ولَعَلَّ الغالِبيّة [مِمّن يُصدِّرون أنْفُسهم للدّعوةِ] يَتَعَدّرون بمصلحةِ الدّعوةِ وبالفِتْنةِ، وأيٌ فِثْنَةٍ أَعْظُمُ مِن كِثْمَانِ التَّوحِيدِ و[مِنَ] التَّلْبِيسِ على النَّاسِ في دِينِهم؟، وَأَيُ مَصلَحةٍ أَعْظُمُ مِن إقامةِ مِلّةِ إبراهِيمَ وإظهار المُوالاةِ لِدِينِ اللهِ والمُعاداةِ للطّواغِيتِ التي تُعبَدُ ويُدانُ لها مِن دُونِ اللهِ؟، وإذا لم يُبتَلَ المُسلِمون لأجل ذلك وإذا لم تُقدّم التَضْحِيَاتُ في سَبِيله فَلأِيِّ شَيَءٍ إِذْنْ يَكُونُ الْبَلاءُ؟، فَالْكُفْرُ بِالطُّواغِيتِ كُلِّها واجبّ على كُلِّ مُسلِمٍ بشَطر شَهَادَةِ الإسلامِ، وإعلانُ ذلك وإبداؤه وإظهارُه واجِبٌ عَظِيمٌ أيضًا لا بُدّ وأنْ تَصدْعَ به جَماعاتُ المُسلِمِينِ أو طائفة مِن كُلّ جَماعةٍ منهم على الأقلِّ، حتى يَشتَهرَ ويَنتَشرَ ويكونَ هو الشِّعارَ والصِّفة المُمَيّزة لهذه الدّعواتِ كما كانَ حالُ النّبيّ صلى الله عليه وسلم ليس في زَمَنِ التّمكِينِ وَحَسنْبُ، بَلْ وفي زَمَنِ الاستِضعافِ حيث كانَ يُشارُ إليه [صلى الله عليه وسلم] بالأصابع ويُحَدّرُ منه ويُوصفُ بِعَداوةِ الآلِهةِ، وإنَّنا لَنَعْجَبُ! أيُّ دَعوةٍ هذه التي يَتَباكَى أولئك الدُّعاةُ على مَصلَحتِها؟ وَأَيُّ دِينِ هذا الذي يُريدون إقامِتَه وإظهارَه؟ وأكثرُهم يَلهَجُ بِمَدح القانونِ الوَضعِيّ -ويَا لَلْمُصِيبَةِ- وبَعضُهم يُثنِي عليه ويَشهَدُ بِنَرْاهَتِه وكَثِيرٌ منهم يُقسِمُ على

إحترامِه والالْتِزامِ بِبُنُودِه وَحُدودِه، عَكْسًا لِلقَضِيّةِ والطّريق، فبَدَلاً مِن إظهار وإبداعِ العَداوةِ له والكُفر به يُظهرون الوَلاءَ له والرّضا عنه، فهَلْ مِثْلُ هؤلاء يَنشُرون تُوحِيدًا أو يُقِيمون دِينًا؟! إلى اللهِ المُشتكى، وإبداءُ هذا الأمر [وهو الكُفرُ بالدّساتِيرِ والقوانِينِ الوَضعِيّةِ] وإظهارُه ليس له عَلاقة بتَكفِيرِ الحاكِم أو إصراره على الحُكْم بغير شريعة الرّحمَن، [بَلْ] إنه مُتَعَلِقٌ بالدُّستُورِ أو التّشريع أو القانونِ القائم المُحتَرَم المُطبّق المُبَجّلِ المُحَكِّم بَيْنَ الناس؛ (ب)القضيّةُ الثانية، وهي البراءة مِنَ المُشركِين والكُفرُ بهم وإظهارُ العَداوةِ والبَغضاءِ لَهُمْ هُمْ أَنْفُسِهم، يَقُولُ العَلاّمةُ إبْنُ القيم رَحِمَه اللَّهُ تَعالَى [في (مَدارِجُ السالِكِين)] {وَمَا نَجَا مِنْ شَرَكِ [أيْ مِصيَدةِ] هَذَا الشِّرْكِ الأَكْبَرِ إلاَّ مَنْ جَرَّدَ تَوْحِيدَهُ لِلَّهِ، وَعَادَى الْمُشْرِكِينَ فِي اللَّهِ، وَتَقرّبَ بمَقْتِهِمْ إلَى الله}، وهذه القضية (أي البراءة من المُشركِين) أهَمٌ مِنَ الأُولَى (أُعنِي البراءة مِن مَعبوداتِهم)، يقولُ الشيخُ حَمَدُ بنُ عَتِيقِ [ت1301هـ] رَحِمَه اللهُ تَعالَى في (سبيل النجاة والفكاك) عند قولِه تعالَى (إنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ) {وهَا هُنَا ثُكتة بَدِيعة، وهي أنّ اللهَ تَعالَى قدّمَ البَراءة مِنَ المُشركِين العابدِين غيرَ اللهِ، على البراءة مِنَ الأوثانِ المَعبودةِ مِن دُونِ اللهِ، لأِنَّ الأوَّلَ أَهَمٌ مِنَ الثانِي، فإنَّه إنْ تَبَرَّأ مِنَ الأوثان ولم يَتَبَرّا مِمّن عَبَدَها لا يكونُ آتِيًا بالواجِبِ عليه، وأمّا إذا تَبَرّا مِنَ المُشركِين فإنّ هذا يستلزمُ البَراءة مِنَ مَعبوداتِهم، وكَدُا قولُه (وأَعْتَزلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ...) الآيَة، ققدّمَ اعتِزالَهم على اعتِزالِ ما يَدعون مِن دُونِ اللهِ، وكَدُا قولُه (قُلْمًا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ)، وقولُه (وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إلا اللّهَ)، فَعَلَيكَ بِهِذِهِ النُّكتةِ فَإِنَّهَا تَفتَحُ لِكَ بِابًا إلى عَداوةِ أعداءِ اللهِ، فَكَمْ مِن إنسانِ لا يَقعُ منه الشِّركُ ولَكِنَّه لا يُعادِي أهلَه [أيْ أهلَ الشِّركِ]، فلا يكونُ مُسلِمًا بذلك إذْ تَرَكَ دِينَ

جَمِيع المُرسلِين}، وسلئِلَ الشيخُ حسين والشيخُ عبدالله، إبْنا الشيخ محمد بن عبدالوهاب [كما في (الدُّرَرُ السُّنِيَّةُ في الأجْوبةِ النَّجْدِيَّةِ)] عن رَجُلِ دَخَلَ هذا الدِّينَ وأحَبُّه وأحَبّ أَهْلَه، ولكنْ لا يُعادِي المُشركِين، أو عاداهم ولم يُكَفِّرْهم؟، فكانَ مِمّا أجابا به {مَن قالَ لا أُعادِي المُشرِكِين، أو عاداهم ولم يُكَفِّرْهم، فهو غيرُ مُسلِم، وهو مِمَّن قالَ اللهُ تَعالَى فيهم (وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ دُلِكَ سَبِيلاً، أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًا، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَدُابًا مُهيئًا)}... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسى-: المُتَجَبِّرون والظالِمون يُدعَون إلى طاعةِ اللهِ بالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ إِبْتِدَاءً، فإن إستَجابوا فَهُمْ إخوائنا نُحِبُّهم بقدر طاعَتِهم وَلَهم ما لنا وعليهم ما عَلَينا، وإنْ أبَوْا -مع وُضوح الحُجّةِ- واستَكبَروا وأصرُوا على ما هُمْ عليه مِنَ الباطِلِ والشِّركِ وَوَقَفُوا فَى الصَّفِّ المُعادِي لِدِينِ اللهِ فلا مُجامَلة معهم ولا مُداهَنة، بَلْ يَجِبُ إظهارُ وإبداءُ البَراءةِ منهم عند ذلك؛ ويَنبَغِي التَّفريقُ هنا بين الحِرص على هِدَايَةِ المُشركِين والكُفّار وكسبِ أنصار لِلدِّينِ واللِّينِ في البَلاغِ وَالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسنَةِ وبين قضييّةِ الحُبِّ والبُغض والمُوالاةِ والمُعاداةِ في دين اللهِ، لأِنّ كَثِيرًا مِنَ الناسِ يَخْلِطُ في ذلك فتستشكِلُ عليهم كَثِيرٌ مِنَ النُّصوصِ مِثْلِ [اللَّهُمَّ اهْدِ قَوْمِي قَائِهُمْ لا يَعْلَمُونَ} وما إلى ذلك، وقد تَبَرّاً إبراهِيمُ مِن أقرَبِ الناس إليه لَمَّا تَبَيِّنَ لَهُ أَنَّهُ مُصِرٌّ على شُرِكِه وكُفره، قالَ تَعالَى عنه {فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأُ مِنْهُ} ذلك بَعْدَ أَنْ دَعاه بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظةِ الْحَسنَةِ، فَتَجِدُه يُخاطِبُه بقولِه {يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ}، {يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَدُابٌ مِّنَ الرّحْمَنِ}، وَهَكَدُا مُوسَى مع فِرعَونَ بَعْدَ أَنْ أَرسَلَه اللهُ إليه وقالَ {فَقُولاً لَهُ قَوْلاً لَيَّنَا لَعَلَّهُ يَتَذكّرُ أوْ يَخْشَى}، فقد بَدَأ معه بالقولِ اللّينِ إستِجابة لأمرِ اللهِ فقالَ {هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزكَّى،

وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى} وَأَراه الآيَاتِ والبَيِّناتِ، فَلَمَّا أَظْهَرَ فِرعَونُ التّكذِيبَ والعِنادَ والإصرارَ على الباطِلِ قالَ له مُوسنَى كَما أَخبَرَ تَعالَى {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاَءِ إلاّ رَبُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لأظنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا}، بَلْ ويَدعُو عليهم قائلاً {رَبّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلاّهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبّنا لِيُضلّوا عَن سَبِيلِكَ، رَبِّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ قُلاَ يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَدُابَ الألبِيمَ}، فالذِين يُدَندِنون على نُصوص الرِّفق واللِّينِ والتِّيسِيرِ على إطلاقِها وَيَحْمِلُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَحْمَلِها ويَضَعونها في غير مَوضِعِها، يَنبَغِي لهم أنْ يَقِفوا عند هذه القضيية طويلاً ويَتَدَبّروها ويَفهَموها فهمًا جَيّدًا إنْ كانوا مُخلِصِين... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسي-: وَاعْلَمْ أَنْ لاَ تَنَافِيَ بين القِيام بمِلَّة إبراهِيمَ [يَعْنِي مِن جِهةِ إظهار البَراءةِ مِنَ المُشركِين ومَعبوداتِهم الباطِلةِ، وإعلانِ الكُفر بهم وبآلِهَتِهم ومَناهِجِهم وقوانينهم وشرائعهم الشيركية، وإبداء العَداوة والبَغضاء لهم وَلأوضاعِهم وَلأِحوالِهم الكُفريّة] والأخذِ بأسبابِ السبّريّة والكِتمان في العَمَلِ الجادِّ لِنُصرْةِ الدِّينِ، إنّ هذه السبِّريَّة يَجِبُ أَنْ تُوضَعَ في مَكانِها الحَقِيقِيِّ، وهي سبِّيَّةُ التَّخطِيطِ والإعدادِ، أمَّا مِلَّهُ إبراهِيمَ والكُفرُ بالطّواغِيتِ ومَناهِجِهم وآلِهَتِهم الباطِلةِ فهذه لا تَدخُلُ في السِّرّيّةِ، بَلْ [هي] مِن عَلَنِيّةِ الدّعوةِ فَيَنبَغِي إعلانُها مُنْدُ أوّلِ الطّريق، أمّا إخفاؤها [أيْ مِلّهُ إبراهِيمَ وكَتُمُها مُداهَنة لِلطّواغِيتِ وتَعَلّغُلاً في صُفوفِهم وارتِقاءً في مَناصِبِهم فليس مِن هَدْي نَبِينًا محمدٍ صلى الله عليه وسلم، بَلْ هو مِن هَدْي وسريّةِ أصحابِ التّنظِيماتِ الأرضيّةِ الذِين يَجِبُ أَنْ يُقالَ لهم أيضًا {لَكُمْ دِيثُكُمْ وَلِيَ دِينٍ}، وَخُلاصةُ الأمر أنَّها [أيْ مِلَّة إبراهِيمَ] سِرِّيَّة في الإعدادِ والتَّخطِيطِ عَلَنِيَّة في الدَّعوةِ والتّبلِيغ؛ وإنَّما قُلنا ذلك لأِنَّ كَثِيرًا مِنَ الناسِ سَوَاءٌ مِنَ المُرجِفِين أو مِمَّن لم يَفْهَموا دَعوة

الأنبياءِ حَقَّ الفَّهم، يَقولون عن جَهلِ منهم {إنَّ هذه الطَّريقَ التي تَدعون إليها تَكشْفِنا وَتَقْضَحُ تَخطِيطاتِنا وتُعَجِّلُ بالقضاءِ على الدّعوةِ وتُمَراتِها} [قالَ الشيخُ سيد قطب في كِتابِه (في ظلال القرآن): وَمَا حَدَثَ قط فِي تَارِيخِ الْبَشَرِيّةِ أَنِ اِسْتَقَامَتْ جَمَاعَة عَلى هُدَى اللَّهِ إِلَّا مَنْحَهَا الْقُوَّةُ وَالْمَنْعَةُ وَالسِّيَادَةُ فِي نِهَايَةِ الْمَطْافِ، بَعْدَ إعْدَادِهَا لِحَمْلِ هَذِهِ الْأَمَانَةِ (أَمَانَةِ الْخِلاَفَةِ فِي الأَرْضِ وَتَصْرِيفِ الْحَيَاةِ)؛ وَإِنَّ الْكَثِيرِينَ لَيُشْفِقُونَ [أيْ لْيَخَافُونَ] مِن إِتِّبَاعِ شَرِيعَةِ اللّهِ وَالسّيْرِ عَلَى هُدَاهُ، يُشْفُقُونَ مِنْ عَدَاوَةِ أعْدَاءِ اللّهِ وَمَكْرِهِمْ، وَيُشْفِقُونَ مِنْ تَأْلُبِ [أيْ تَجَمُّع واحْتِشْنَادِ] الْخُصُومِ عَلَيْهِمْ، وَيُشْفِقُونَ مِنَ الْمُضَايَقَاتِ الْاقْتِصَادِيّةِ وَعَيْرِ الْاقْتِصَادِيّةِ، وَإِنْ هِيَ إِلّا أَوْهَامٌ كَأُوْهَام قُرَيْش يَوْمَ قَالَتْ لِرَسنُولِ اللّهِ صلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِن ثُتّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ تُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا} فكمّا إِتَّبَعَتْ هُدَى اللَّهِ سَيْطُرَتْ عَلَى مَشْارِقِ الأرْضِ وَمَعَارِبِهَا فِي رُبْعِ قَرْنِ أَوْ أقلّ مِنَ الزَّمَانِ. انتهى]، فَيُقالُ لهم، إنَّ هذه التَّمَراتِ المَزعومة لن تَينَعَ ولن يَبدُو صَلاحُها حتى يَكُونَ الغِراسُ على مِنهاج النُّبُوَّةِ، وَواقِعُ هذه الدَّعواتِ العَصريّةِ أَكبَرُ دَلِيلٍ وشاهدٍ على ذلك -بَعْدَ الأدِلةِ الشّرعِيّةِ المُتَقدِّمةِ مِن مِلّةِ إبراهِيمَ ودَعوةِ الأنبياءِ والمُرسَلِين صلَواتُ اللهِ وسنَلامُه عليهم أجْمَعِين- حيث إنّ ما نُعانِيه اليَومَ مِن جَهلِ أبناء المُسلِمِين والتباس الحَقّ عليهم بالباطِل وعَدَم وُضوح مَواقِف الوَلاء والبَراء، إنَّما هو مِن سُكُوتِ وكِتمانِ الْعُلَماءِ والدُّعاةِ لِهذا الْحَقِّ، ولو أنَّهم صَرَّحوا وصَدَعوا به وأبْثُلُوا كما هو حالُ الأنبياءِ لَظْهَرَ [أي الحَقُ] وبانَ لِلنَّاسِ جَمِيعًا، ولَتَمَحَّصَ وتَمَيِّزَ بِذَلِكُ أَهِلُ الْحَقِّ مِن أَهِلِ الْبِاطِلِ، ولَبُلِّغَتْ رسالاتُ اللهِ، وَلَزَالَ التّلبيسُ الحاصِلُ على الناس خاصّة في الأمُورِ المُهمّةِ والخَطِيرةِ في هذا الزّمان، وكما قِيلَ {إذَا تَكَلّمَ الْعَالِمُ تَقِيّةً وَالْجَاهِلُ بِجَهْلِه، فَمَتّى يَظْهَرُ الْحَقّ }، وإذا لم يَظْهَرْ دِينُ اللهِ وتَوحِيدُه

العَمَلِيُّ والاعتِقادِيُّ لِلنَّاسِ فَأَيُّ ثِمَارِ تلك التي يَنتظرُها ويَرجُوها هؤلاء الدُّعاةُ؟!، أَهِيَ [إقامة] الدّولةِ الإسلامِيّةِ؟، إنّ إظهارَ تَوحِيدِ اللهِ الحَقّ لِلنّاسِ وإخراجَهم مِن ظُلْماتِ الشِّركِ إلى أنوارِ التُّوحِيدِ هي الغايَةُ العُظمَى والمَقصودُ الأهَمُّ وإنِ ابْتُلِيَ الدُّعاةُ، وهَلْ يَظْهَرُ الدِّينُ إلاّ بالمُدافعةِ والبَلاءِ {وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم ببَعْضِ لَّفْسَدَتِ الْأَرْضُ}، فَبِذلك يَكُونُ إعلاءُ دِينِ اللهِ وإنقادُ الناسِ وإخراجُهم مِنَ الشِّركِ باختِلافِ صُورِه، وهذه هي الغايَةُ التي يكونُ مِن أجلِها البَلاءُ وتُنحَرُ على عَتَباتِها التّضنْحِيَاتُ، وما [إقامة] الدّولةِ الإسلامِيّةِ أصلاً إلاّ وسبيلة مِن وسائلِ هذه الغايةِ العُظمَى، وفي قِصّةِ أصحابِ الأُخْدُودِ عِبرةُ لأُولِي الأَلْبابِ، فإنّ ذلك الغُلامَ الدّاعِيَةُ الصادِقَ ما أقامَ دَولةً ولا صَولةً ولكِنّه أظهرَ تَوحِيدَ اللهِ أيّمًا إظهارِ وَنَصرَ الدِّينَ الحَقِّ نُصرًا مُؤزِّرًا ونالَ الشِّهادة، وما قِيمةُ الحَياةِ بَعْدَ ذلك، وما وزنُ القتلِ والحَرق والتّعذيبِ إذا فانَ الدّاعِيَةُ بالقوزِ الأكبَرِ، كانت الدّولةُ أمْ لم تَكُنْ، وإنْ حُرِّقَ المُؤمِنون وإنْ خُدّتْ لهم الأَحَادِيدُ فإنّهم مُنتَصِرون لأِنّ كَلِمة اللهِ هي الظاهِرةُ والعُلْيَا [بِصَبْرِهم وتْبَاتِهم]، أَضِفْ إلى ذلك أنّ الشَّهادة طريقُهم والجَنّة نُزُلُهم، فَأَنْعِمْ بذلك أَنْعِمْ؛ وبهذا تَعَلَّمُ أَنَّ قُولَ أُولئك الجُهَّالِ {إِنَّ هذه الطَّرِيقَ تَقضِي على الدَّعوةِ وتُعجِّلُ ببوارِ تُمَراتِها} جَهلٌ وإرجافٌ، لأِنّ هذه الدّعوة هي دِينُ اللهِ الذي وَعَدَ اللهُ عَزّ وَجَلّ بأَنْ يُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ، وذلك كائنٌ لا رَيبَ فيه، ونُصرة دين اللهِ وإعلاؤه لَيسنَتْ مُتَعَلِّقة بأشخاص هؤلاء المُرجِفِين، تَذَهَبُ بِذِهابِهم أو تَهْلِكُ بِهَلاكِهم أو تَولِيهم، قالَ تَعالَى {وَإِن تَتَولُوا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمّ لا يَكُونُوا أَمْثَالُكُم}، وهَا هِيَ دَعَواتُ الرُّسُلِ والأنبياءِ وأتباعِهم خَيرُ شاهِدٍ في شبِعَابِ الزَّمانِ، وقد كانوا أشندّ الناسِ بَلاءً وامتِحانًا وما أثرَ ذلك البَلاءُ في نُورِ دَعَواتِهم، بَلْ ما زادَها إلا ظهورًا

واشتِهارًا وتَغَلَغُلاً في قلوبِ الناسِ وبين صُفوفِهم، وهَا هِيَ إلى اليَومِ ما زالَتْ نُورًا يَهتَدِي به السائرون في طريق الدّعوةِ إلى اللهِ، وهذا هو الحَقُّ الذي لا مِريَة فيه؛ ثم ومع ذلك كُلِّه فلا بُدّ مِن مَعرفة قضية أخيرة هذا، وهي أنّ هذا الصدّع بإظهار العَداوة والبَراءةِ مِنَ الكُفّارِ المُعانِدِين وإبداءِ الكُفرِ بمَعبوداتِهم وباطِلِهم المُتَنُوّعِ في كُلِّ زَمانٍ، وإنْ كانَ هو الأصلَ في حالِ الدّاعِيَةِ المُسلِمِ، وهو صِفةُ الأنبياءِ وطريقُ دَعوَتِهم المُستَقِيمُ الواضِحُ، ولن تُفلِحَ هذه الدّعواتُ [العَصريّةُ] ولن يَصلُحَ مُرادُها وحالُها ولن يَظهَرَ دِينُ اللهِ ولن يَعرِفَ الناسُ الحَقِّ إلاَّ بالتِّزامِ ذلك واتِّباعِه، مع ذلك ا يُقالُ بأنِّه إِذا صَدَعَتْ بِه طائفة مِن أَهْلِ الْحَقِّ سَقط عنِ الآخَرِينِ (والمُسْتَضْعَفِينَ منهم مِن بابٍ أولَى)، وَدُلِكُمْ [هو] الصدّعُ به، أمّا هو [أي التّبَرُو من الكُقّار ومُعاداتُهم، والكُفرُ بمَعبوداتِهم وباطلِهم] بحَدِّ ذاتِه فإنه واجب على كُلِّ مُسلِم [قلا يَسقُطُ بقِيام البَعض به، بخِلاف الصدّع] في كُلّ زَمانٍ ومَكانٍ لأنّه مِن (لا إله إلاّ الله) التي لا يَصِحُ إسلامُ امْرِئِ إلاّ بها، أمّا أنْ يُهمَلَ ويُلغَى الصّدْعُ به كُلِيّة مِن حِسابِ الدّعَواتِ [العَصريّة]، مع أنه أصلُ أصبِلُ في دَعَواتِ الأنبياءِ، فأمْرٌ غريبٌ مُحدَثٌ ليس مِن دِينٍ الإسلام في شنيء، بَلْ دَخَلَ على هؤلاء الدُّعاةِ الذِّين يَدعُون بغير هَدْي النّبيّ صلى الله عليه وسلم بتَقلِيدِهم ومُحاكاتِهم لِلأحزابِ الأرضِيّةِ [كالأحزابِ العَلْمَانِيّةِ والشُّيُوعِيَّةِ والقومِيَّةِ] وطرَائقِها، التي تَدِينُ بالتّقِيَّةِ في كُلِّ أحوالِها ولا تُبالِي بالمُداهَنةِ أو تَتَحَرّجُ مِنَ النِّفاق، واستِثناؤنا هذا [يُشْيِرُ الشيخُ هُنَا إلى قولِه السابق {إِذَا صَدَعَتْ بِهُ طَائِفَةً مِن أَهْلِ الْحَقِّ سَقطْ عَنِ الْآخَرِين}] غيرُ نابع مِنَ الْهَوَى والتَّكتِيكاتِ العَقلِيَّةِ، بَلْ مِنَ النُّصوصِ الشَّرعِيَّةِ النَّقلِيَّةِ الكَثِيرةِ، والمُتَأمِّلُ لِسبيرةِ النّبيّ صلى الله عليه وسلم في عَهدِ الاستِضعافِ يَتَجَلَّى له ذلك واضحًا، وانظر على سبيلِ

المِثَالِ لا الحَصرِ قِصّة إسْلام عَمْرِو بْنِ عَبَسنة السّلَمِيّ فِي صَحِيح مُسْلِمٍ، وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ منها قولُه {قُلْتُ [الْقَائِلُ هُوَ عَمْرٌ و] (إنِّي مُتَّبِعُكَ)، قالَ [صلى الله عليه وسلم] (إنَّكَ لا تَسنتَطِيعُ دُلِكَ يَوْمَكَ هَدُا، ألا تَرَى حَالِي وَحَالَ النَّاسِ، وَلَكِنِ إِرْجِعْ إلى أَهْلِكَ فَإِذَا سَمِعْتَ بِي قَدْ ظَهَرْتُ فَأْتِنِي)...} الحَدِيثَ، قالَ النَّوَوِيُّ [في شَرح صَحِيح مُسْلِمٍ] {مَعْنَاهُ، قُلْتُ لَهُ (إِنِّي مُتَّبِعُكَ عَلَى إظْهَارِ الإِسْلامِ هُنَا، وَإِقَامَتِي مَعَكَ)، فقالَ (لا تَسْتَطِيعُ دُلِكَ لِضَعْفِ شُوكَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَنَخَافُ عَلَيْكَ مِنْ أَدَى كُفَّارِ قُرَيْشٍ، وَلَكِنْ قَدْ حَصَلَ أَجْرُكَ، قَابْقَ عَلَى إسْلامِكَ وَارْجِعْ إِلَى قَوْمِكَ وَاسْتَمِرٌ عَلَى الإِسْلامِ فِي مَوْضِعِكَ، حَتَّى تَعْلَمَنِي ظَهَرْتُ فَأْتِنِي)}، فهذا واحِدٌ قدْ أذِنَ له النّبيُّ صلى الله عليه وسلم في عَدَمِ إعلانِ وإظهارِ الدِّينِ، لأِنَّ دِينَ اللهِ ودَعوة النّبيّ صلى الله عليه وسلم كانت ا مُشتَهِرةً مَعروفة ظاهِرةً في ذلك الوَقتِ ويَدُلُكَ على ذلك قولُه صلى الله عليه وسلم في الحَدِيثِ نَفْسِه {أَلَا تَرَى حَالِي وَحَالَ النَّاسِ}، و[انظرْ أيضًا] قِصَّة إسْلام أبي دُرٍّ في الْبُخَارِيّ، وَمَحَلُ الشَّاهِدِ منها قولُه صلى الله عليه وسلم له {يَا أَبَا دُرِّ اكْتُمْ هَذَا الأمْرَ وَارْجِعْ إِلَى بَلَدِكَ، فَإِذَا بَلَغَكَ ظُهُورُنَا فَأَقْبِلْ...} الحَدِيثَ، ومع هذا فقد صدَعَ به أَبُو دُرِّ بين ظَهْرَانَى الكُفّارِ مُتابَعة منه لِهَدْي النّبيّ صلى الله عليه وسلم وطريقتِه في ذلك، ومع أنهم ضرَبوه لِيَمُوتَ كَما جاءَ في الحَدِيثِ [يَعْنِي قولَ أبي دُرِّ {فَقَامُوا، قَضُربْتُ لأمُوتَ، فأَدْركَنِي الْعَبّاسُ، فأكبّ عَلَى، ثُمّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ فقالَ (وَيلْكُمْ تَقْتُلُونَ رَجُلاً مِنْ غِفَارَ وَمَتْجَرُكُمْ وَمَمَرُّكُمْ عَلَى غِفَارَ)، فَأَقْلَعُوا عَنِّي}]، ومع تِكْرارِه لذلك الصَّدْع، فإنَّ النّبيِّ صلى الله عليه وسلم لم يُنكِرْ عليه فِعْله ذلك، ولا خَدْله، ولا قالَ له كما يَقُولُ دُعاةُ زَمانِنا [مِن أَدْعِيَاءُ السَّلَفِيّةِ (الذِّين يَحمِلُون فِكْرَ المُرْجِئَةِ) وجَمَاعةِ الإخوان المُسلِمِين (الذِين يَحمِلُون فِكْرَ المَدْرَسنةِ العَقْلِيّةِ الاعْتِزالِيّةِ)] {إنّك بفِعلِكَ هذا

سَتُبَلبِلُ الدَّعوة وسَتُثِيرُ فِتنة وتَضُرُّ مَصلَحة الدّعوةِ} أو {أخَّرْتَ الدّعوة مِائَة سَنَةٍ}، حاشاه مِن أنْ يَقُولَ مِثْلَ ذلك فهو قُدوةُ الناسِ كاقة وأسوتُهم إلى يَومِ القِيامةِ في هذا الطّريق... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسى-: فائدةُ أخرَى مُهمّة، وهي جَوازُ مُخادَعةِ الكُقّار وتَحَقِّي بَعضِ المُسلِمِين بين صُفوفِهم أثناءَ المُواجَهةِ والقِتالِ إذا ما كانَ الدِّينُ ظاهِرًا وأصلُ الدّعوةِ مُشتَهِرًا، ففي هذه الأحوال يَصِحُ الاستِشهادُ بحادِثةِ قتلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ [يَعْنِي الحادِثة التي فيها قامَ الصّحابةُ (أَبُو نَائِلَةُ ''أَخُو كَعْبِ مِنَ الرَّضَاعَةِ!!، ومُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةُ !اابْنُ أَخْتِ كَعْبِ!!، وأَبُو عَبْسٍ بْنُ جَبْرٍ، وَالْحَارِثُ بْنُ أَوْس، وَعَبَّادُ بْنُ بِشْر) رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِذُخُولِ بَنِي النَّضِيرِ والاحتِيالِ على كَعْبِ لاغْتِيالِه. وقدْ قالَ الشيخُ سيد إمام في (العمدة في إعداد العدة): إنّ مُحَمّد بْنَ مَسْلَمَة ومَن معه أوْهَموا كَعْبًا بضَيْقِهم بالنّبيّ صلى الله عليه وسلم واحتالوا عليه حتى قَتَلُوه. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالى في (هَتكُ أستارِ الإفكِ عن حَدِيثِ "الإيمَانُ قيدَ الْقَتْكَ"): ويقولُ الإمامُ الْبَغُويُ [ت516هـ] رَحِمَه اللهُ [في (شَرْحُ السُنَّةِ)] في اغتِيالِ ابْنِ الأشْرَفِ {وفِي الْحدِيثِ دَلِيلٌ على جَوَان قتلِ الْكَافِرِ الَّذِي بَلَغَتْه الدَّعْوَةُ بَغْتَةً وعَلَى غَفْلَةٍ مِنْهُ }... ثم قالَ -أي الشيخُ الصومالي-: إنَّ دَمَ الحَربِيِّ إنَّما يَحرُمُ بِالتَّامِينِ، لا بِاغتِرارِه وغَفلتِه، وهو قولُ العُلَماءِ قاطِبة، فاللهُ المُستَعانُ فقدِ أبثُلِينًا في هذا العَصر بمَن يُلجِئُك إلى تقريرِ البَدِيهِيّاتِ وشرح الضروريّاتِ! [قالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ شمس الدين في (مَن كَفَّرَ الأَشْعَرِيَّة؟): ولِكُونِنا في زَمانٍ نَحتاجُ فيه إلى بَيَانِ ما يَراه العُقلاءُ مِنَ البَدَهِيّاتِ... انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقويمُ المُعاصِرِين): النَّاسُ اليَوْمَ يُنازِعون حتى في البَدِيهِيّاتِ... ثم قالَ -أي الشَّيخُ الخليفي -: يَحتاجُ المَرْءُ في هذا الزّمانِ إلى إنفاق وَقتٍ طويلٍ في تَوضيح الواضحاتِ،

وذلك أنّ البَلادة قد إستولت على عُقولِ الكَثِيرين. انتهى. وقالَ الشّيخُ حسام الحفناوي في مقالةٍ له على هذا الرابط: قإن توضيح الواضحاتِ مِن أعْضَلِ المُعْضِلاتِ، وتَبيينَ المُسلِّماتِ مِن أشْكُلِ المُشْكِلاتِ، وكَمْ مِنَ الواضِحاتِ تَمَسُّ الحاجةُ إلى تَوضيحِها عند فُشُوِّ الجَهلِ! وَكَمْ مِنَ المُسلِّماتِ يَلْزَمُ أهلَ الحَقّ تَبِيبُها إذا رُفِعَ العِلْمُ!. انتهى. وقالَ الشّيخُ محمد تقى الدين الهلالي في مَقالةٍ له على هذا الرابط: وتوضيح الواضحات مِنَ الفاضِحاتِ!. انتهى]. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (إستيفاءُ الأقوالِ في المَأخوذِ مِن أهلِ الحَربِ تَلصُّصًا، مِنَ الأنفس والأموالِ): فالمُخادَعة بالأفعال والأقوال، ثم القتلُ أو الاستِيلاءُ على الأموال، لا يُعتَبَرُ غَدْرًا، إذا لم تَكُنْ [أي الأفعالُ والأقوالُ] صريحة في التّأمين؛ فإنّ إبنَ مَسْلَمَة ومَن معه رَضِيَ اللهُ عنهم خَدَعوه [أيْ خَدَعوا كَعْبَ بْنَ الأشْرَفِ] فأظهَروا له غَيْرَ ما أَخْفُوه فُتَوَهَّمَ الأمانَ بِتَأْنِيسِهِم واستِقراضِهِم [أيْ بمُلاطقتِهم له، ومُطالَبَتِهم إيّاه بإقراضِهم] ولم يرَ النّبيّ صلى الله عليه وسلم ذلك [أيْ قتلَ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ بَعْدَ إيهامِه بالأمانِ] غَدْرًا بَلْ أقرّه وأثنَى عليهم؛ والْبُخَارِيُّ في كِتابِ (الجِهادِ) بابِ (الكَذِبِ في الحَربِ) عَدّ ما فُعِلَ بِالْأَشْرَفِ كَذِبًا وخِداعًا لا تَأْمِينًا وغَدْرًا؛ ويَقُولُ الحافِظُ اِبْنُ حَجَرِ [في (فَتْحُ الباري)] {وَلَمْ يَقَعْ لأِحَدِ مِمَّنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ تَأْمِينٌ لَهُ بِالتَّصْرِيحِ، وَإِنَّمَا أَوْهَمُوهُ ذُلِكَ وَآنَسُوهُ حَتَّى تَمَكَّنُوا مِنْ قَتْلِهِ}؛ وقالَ الحافِظ بدرُ الدين العينى [في (عمدة القاري شرح صحيح البخاري)] {قُانْ قُلْتَ (أُمَّنَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَة)، قُلْتُ (لَمْ يُصرَّحْ لَهُ بِأُمَانِ فِي كَلامِهِ، وَإِنَّمَا كَلَّمَهُ فِي أَمْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَالشِّكَايَةِ إِلَيْهِ، وَالاستيناس بهِ، حَتّى تَمَكَّنَ مِنْ قَتْلِهِ)}... ثم قالَ -أي الشيخُ الصومالى-: وعَبْدُاللَّهِ بْنُ أَنَيْسِ الجُهَنِيُ قتلَ خَالِدَ بْنَ سُفْيَانَ الْهُدُلِيّ بَعْدَ ما اِستَضافه [أيْ بَعْدَ ما اِستَضافه خالِدً] ورَحّب به... ثم

قالَ -أي الشيخُ الصومالي-: طلَبَ إبْنُ أنَيْسِ رَضِيَ اللهُ عنه المَبيتَ والضِّيَافة فرَحّبَ [أي الْهُدُلِيّ] به، وقصدُه [أيْ وكانَ قصدُ إبْنِ أنْيْسٍ] اغتِيالُه. انتهى باختصار] وأمثالِها، أمَّا أَنْ يُضَيِّعَ كَثِيرٌ مِنَ الدُّعاةِ أعْمارَهم في جُيوشِ الطّواغِيتِ مُوَالِينَ مُدَاهِنِينَ يَحْيَوْنَ وَيَمُوتُونَ وَهُمْ فَي خِدْمَتِهم وخِدْمةِ مُؤَسَّساتِهم الْخَبِيثَةِ بِحُجَّةِ الدّعوةِ ونَصرْ الدِّينِ فيُلَبِّسُوا على الناسِ دِينَهم ويَقبُروا التّوحِيدَ، فهذه السُّبُلُ في المَغربِ ودَعوةُ النّبيّ صلى الله عليه وسلم وهَدْيُه عنها في أقاصِي المَشرق، فمِلَّهُ إبراهِيمَ هي طريقُ الدّعوةِ الصّحِيحةِ، التي فيها مُفارَقةُ الأحبابِ وقطع الرّقابِ، أمّا غيرُها مِنَ الطّرائق والمناهِج المُلتَويَةِ والسُّبُلِ المُعْوَجّةِ المُنحَرِفةِ تلك التي يُريدُ أصحابُها إقامة دِينِ اللهِ دُونَ أَنْ يَستَغنوا عنِ المَراكزِ والمَناصَبِ ودُونَ أَنْ يُغضِبوا أصحابَ السُلطانِ أُو يَفْقِدُوا القُصُورَ والنِّسُوانَ والسَّعادةُ فَى الأهلِ والبُيوتِ والأوطانِ، فُلَيسَتْ مِن مِلَّةٍ إبراهِيمَ في شنيءٍ وإن إدّعَى أصحابُ هذه الدّعواتِ أنّهم على منهج السّلف ودَعوةِ الأنبياءِ والمُرسلِين، قواللهِ لقد رَأيْناهُمْ، رَأيْناهُمْ كَيفَ يَبَشُون في وُجوهِ المُنافِقِين والظالِمِين بَلْ والكُفّارِ المُحادِّين للهِ ورسولِه، لا لِدَعَوتِهم ورَجاءِ هِدايَتِهم، بَلْ يُجالِسونهم مُداهَنة وإقرارًا لِباطلِهم ويُصفِقون لهم ويَقومون لهم إكرامًا يُبَجِّلونهم ويَدعُونهم بِأَلْقَابِهم، نَحْو صاحِبِ الجَلالةِ والمَلِكِ المُعَظّمِ والرّئِيسِ المُؤْمِنِ وصاحِبِ السُّمُوِّ، بَلْ وإمام المُسلِمِين وأمِيرِ المُؤْمِنِين [قالَ الشيخُ المقدسي هُنَا مُعَلِّقًا: فائدةُ مُهِمَّةً [هُنَا] تَفضَحُ عُلَماءَ الحُكوماتِ، إعْلَمْ عافانا اللهُ وإيَّاكَ مِن تَلبيسِ المُلَبِّسِينِ أنّ ما يَفعَلْه كَثِيرٌ مِنَ الجُهَّالِ -وإنْ لُقِبوا بالمَشايخ وتَمستحوا بالسَّلفِيّةِ- مِن تَلقِيبِ كَثِيرٍ مِن طُغاةِ هذا الزّمانِ بِلَقبِ (أمِير المُؤمِنِين) أو (إمام المُسلِمِين)، إنّما يَنهَجون بذلك نَهْجَ الْخُوارِجِ والمُعتَزلةِ في عَدَم إعتبارِ شُرطِ القُرَشبيّةِ في الإمام، و[قدً] نَقلَ الحافِظ

ابْنُ حَجَرِ في الفَتح عَنِ القاضي عِيَاضِ قولَه {اشْتِرَاطُ كَوْنِ الإِمَامِ [المرادُ هنا الإمَامَةُ العُظْمَى (أي الخِلافة)، وليس إمامة العِلْمِ] قُرَشِيًّا مَدْهَبُ الْعُلْمَاءِ كَاقَّة، وَقَدْ عَدُوهَا فِي مَسَائِلِ الإِجْمَاعِ، وَلَمْ يُنْقُلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلْفِ فِيهَا خِلاَفٌ وَكَذَٰلِكَ مَنْ بَعْدَهُمْ فِي جَمِيع الأمْصَارِ، وَلاَ اعْتِدَادَ بِقُولِ الْخَوَارِجِ وَمَنْ وَافْقَهُمْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ}؛ [وقدْ] رأيْتُ الشيخَ عبدَاللهِ أبا بُطِين [مُقْتِى الدِّيارِ النَّجْدِيَّةِ، الْمُتَّوَقِى عامَ 1282هـ]، وهو مِن عُلَماءِ الدّعوةِ النّجدِيّةِ، يَرُدٌ على بَعضِ المُعارضِينِ المُنكِرينِ لِتَلقِيبِ الشيخ محمد بن عبدالوهاب [ت1206هـ] وعبدِالعزيز بن محمد بن سعود [ثاني حُكّام الدّولةِ السُعودِيّةِ الأُولَى، وقد تُؤقِيَ عامَ 1218هـ] بِلقبِ (الإمام) وَهُمَا غيرُ قُرَشبِيّينِ، يَقُولُ [أي الشيخُ أبو بُطين] {ومحمد بْنُ عبدالوهاب رَحِمَه اللهُ ما اِدّعَى إمامَة الأُمّةِ، وإنّما هو عالِمٌ دَعَا إلى الهُدَى وقاتَلَ عليه، ولم يُلقب في حَيَاتِه بـ (الإمام) ولا عبدُالعزيز بنُ محمد بن سعود، ما كانَ أحَدٌ في حَيَاتِه منهم يُسلَمّى (إمامًا)، وإنما حَدَثَ تَسمِيَهُ مَن تَوَلَّى (إمامًا) بَعْدَ مَوْتِهما}، قانظُرْ إلى هذا العالِم الرّبّانِيّ كَيفَ يَتَبَرّأ مِن ذلك ويُنكِرُه رَحْمَ أَنَّ المَذكورَين كانا مِن دُعاةِ الهُدَى، ولا يُكابِرُ مُكابَرةً كَثِيرِ مِن مَشايخ الحُكوماتِ في هذا الزّمانِ الذين يُصِرُون على تسمية طواغِيتِهم بـ (الإمام) و(أمير المُؤمِنِين)، قُبُشْراهم بأنّهم على نَهْج الخوارج سائرون، ذلك الوصف الذي طالما رَمَوْا به طلبة العِلْم ودُعاة الحَقّ الذين يُنابذون طواغِيتَهم، وهذا بالنِّسبة لِشرطِ القُرَشية، فكيفَ إذا إنضَمَ إلى ذلك إنعِدامُ العَدالةِ والعِلْم والحِكمةِ وغير ذلك مِن شُروطِ الإمامةِ؟!، وكَيفَ إذا عُدِمَ الإسلامُ والإيمانُ؟!. انتهى باختصار] مع أنهم حَربٌ على الإسلام والمُسلِمِين!، نَعَمْ، واللهِ لقد رَأَيْنَاهُمْ يَغْدُو أَحَدُهم ويَرُوحُ [أيْ يَدْهَبُ أَحَدُهم ويَجِيءُ]، يَبِيعُ دِينَه بأقلِّ مِن جَناح بَعوضةٍ، يُمْسِي مُؤمِنًا يَدْرُسُ التَّوحِيدَ ورُبَّما

دَرّسنه، ويُصبْحُ يُقسِمُ على إحتِرام الدّستُورِ بقوانِينِه الكُفريّةِ ويَشهَدُ بنزاهةِ القانونِ الوَضعِيّ وَيُكَثِّرُ سَوادَ الظالِمِين ويَلقاهُمْ بوَجهٍ مُنبَسِطٍ ولِسانٍ عَدَّبٍ، مع أنهم [أيْ دُعاةً زِمَانِنا] يَمُرُون بِآيَاتِ اللَّهِ اللَّيلَ والنِّهارَ تَنْهاهُمْ عَنِ الرُّكُونِ لِلظَّالِمِينِ أَو طاعَتِهم والرِّضَا عن بَعض باطلِهم، فَهُمْ يَقرَأُون هذه الآيَاتِ كَقولِه تَعالَى {وَلاَ تَرْكَنُوا إلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ}، وقولِه عَزّ وجَلّ {وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلاَ تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، إِنَّكُمْ إِذًا مِتْلُهُمْ...} الآيَة، يَقُولُ الشيخُ سليمانُ بنُ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب [في رسائتِه (قُتْيَا في حُكم السفر إلى بلادِ الشركِ)] في مَعنَى قولِه تَبَارَكَ وتَعالَى (إنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ) {الآيَةُ على ظاهِرِها، وهو أنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَمِعَ آيَاتِ اللهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسنَّهْزَأُ بِهَا فَجَلَسَ عند الكافِرين المُستَهزئين مِن غير إكراهِ ولا إنكار ولا قِيَامِ عنهم حتى يَخوضوا في حَدِيثٍ غيرِه، فهو كافِرٌ مِثْلَهُمْ وإنْ لم يَفعَلْ فِعْلَهم} [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (الفتاوي الشرعية عن الأسئلة الجيبوتية): الجُلوسُ في مَجالِسِ الاستِهزاءِ والكُفر بِآيَاتِ اللهِ كُفرٌ. انتهى]، ويَزعُمون [أيْ دُعاةُ زمَانِنا] أنَّهم على منهج السَّلَف، والسَّلَفُ كانوا يَفِرُون مِن أبوابِ السَّلاطِينِ ومَناصِبِهم في عَهْدِ أَرِبَابِ الشِّرِيعةِ والهُدَى لا في عُهودِ الجَوْرِ والظُّلُماتِ!، وَوَاللهِ ما وُضِعَ السَّيْفُ على رقابهم ولا عُلِقوا مِن أرجُلِهم وما أجْبِرُوا على ذلك، بَلْ فعَلوه مُخْتارين ومُنِحوا عليه الأموالَ الطائلة والحَصاناتِ الدِّبْلُوماسيّة، فنَعودُ باللهِ مِن هَوَى النّفوسِ وطمْس البَصائر، وَلَيتَهُمْ أَعَلَنُوهَا وقالوا {فَعَلْنَاهَا حِرصًا عَلَى الدُّنْيَا}، بَلْ يَقُولُون {مَصلَحةُ الدَّعوةِ ونَصرُ الدِّينِ}، فعَلَى مَن تَضحَكون يَا مَساكِين؟!، أعَلَينا نحن الضُّعَفاعِ (فإنَّنا وأمثالنا لا نَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا ولا نَفعًا)، أمْ على جَبّارِ السّمَواتِ والأرْضِين (الذي لا تَخفى

عليه خافِيَة، ويَعلَمُ سِرِّكُمْ ونَجواكُمْ)؟!، ولقد سَمِعناهم يَرمُون مَن خالقهم أو أنكرَ عليهم ذلك، بضَحالةِ الفِكْرِ وقِلَّةِ الخِبرةِ وأنَّهم ليس عندهم حِكمة في الدَّعوةِ ولا صَبْرٌ في اقتطاف التّمر أو بَصِيرة في الواقع والسُّنَن الكونِيّة وأنّهم يَنقُصُهم عِلْمٌ بالسّيّاسة ِ وعندهم قصورٌ في التّصورُ اتِ، وما دَرَى هؤلاء المساكِينُ أنّهم لا يَرمُون بذلك أشخاصًا مُحَدّدِين، وإنّما يَرمُون بذلك دِينَ جَمِيعِ المُرْسَلِين ومِلَّة إبراهِيمَ التي مِن أهَمّ مُهمّاتِها إبداءُ البَراءةِ مِن أعداءِ اللهِ والكُفرِ بهم ويطرائقِهم المُعْوَجّةِ وإظهارُ العَداوةِ والبَغضاءِ لِمَناهِجِهم الكافِرةِ، وما دَرَوْا أنّ كَلامَهم ذلك يَقتَضِى أنّ إبراهِيمَ والذِين معه لم يَكُنْ عندهم حِكمة بالدّعوة ولا دراية بالواقع وأنهم كانوا مُتَطرّفِين مُتَسرّعِين، مع أنّ اللهَ عَزّ وجَلّ قد زَكّاهم وأمرَنا بالتّأسيّي بهم فقالَ {قدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسُورَةُ حَسنَةً فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ}، وقالَ سُبْحانَهُ {وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً}، ونَزَّهَ سُبْحانَهُ إبراهِيمَ مِنَ السَّفَهِ قُوصَفَه بالرُّشدِ فقالَ {وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ}، [وَ]بَيِّنَ سُبْحانَهُ أَنَّ مِلَّةَ إبراهِيمَ لا يَرغَبُ عنها إلاَّ السَّفِيهُ [فقالَ تَعالَى {وَمَن يَرْغَبُ عَن مِنَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ}]، وأنَّى لِلسَّفِيهِ حِكْمةُ الدَّعوةِ ووُضوحُ التَّصَوُّراتِ وصِحَّةُ المَنهَجِ واستِقامةُ الطِّريقِ المَزعومةُ؟!... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسي-: واعْلَمْ تُبتنا اللهُ وإيّاكَ على صبراطِه المُستَقِيمِ أنّ البراءة والعداوة التي تَقتَضِى مِلَّهُ إبراهِيمَ إعلائها وإبداءَها لأهل الكُفر وَمَعبوداتِهم، تُكلِّفُ الكَثِيرَ الكَثِيرَ، فلا يَظُنُّ ظانٌّ أنَّ هذه الطّريقَ مَفروشة بالوَرْدِ والرّياحِينِ أو مَحفوفة بالراحةِ والدّعةِ، بَلْ هي واللهِ مَحفوفة بالمَكارِهِ والابتِلاءاتِ ولَكِنّ خِتَامَها مِسْكٌ وَرَوحٌ وَرَيْحَانٌ ورَبٌ غَيْرُ غَصْبَانَ، ونحن لا نَتَمَنَّى البَلاءَ لأَنْفُسِنا ولا لِلمُسلِمِين، ولَكِنّ

البَلاءَ هو سُنَّهُ اللهِ عَنَّ وجَلَّ في هذه الطّريق، لِيَمِيزَ به الْخَبيثَ مِنَ الطّيّبِ، فهي الطّريقُ التي لا تُرْضِي أصحابَ الهَوَى و[أصحابَ] السّلطانِ لأِنّها مُصادَمة صريحة لِواقِعِهم؛ أمّا غيرُ هذه الطّريق، فإنّك تَجِدُ أصحابَها في الغالِبِ مُترَفِينِ ولِلدُنْيَا راكِنِين، لا يَبدو عليهم أثرُ البَلاءِ، لأِن المَرءَ إنَّما يُبتَلَى على قدر دينِه؛ فأشد الناس بلاءً الأنبياءُ ثم الأمثلُ فالأمثلُ، وأَتْباعُ مِلَّةِ إبراهِيمَ مِن أَشَدِّ النَّاسِ بَلاءً لأنَّهم يَتَّبعون منهجَ الأنبياءِ في الدّعوةِ إلى اللهِ، كما قالَ ورَقةُ بْنُ نَوْقلِ لِلنّبيّ صلى الله عليه وسلم {لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قط بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلاَّ عُودِيَ}؛ فإنْ رَأَيْتَ في زَمانِنا مَن يَزعُمُ أنّه يَدعو لِمِثْلِ ما كانَ يَدعو إليه النّبيُّ صلى الله عليه وسلم وبمِثل طريقتِه، ويَدّعِي أنّه على مَنْهَجِه، ولا يُعادَى مِن أهْلِ الباطِلِ و[أهْل] السُّلْطانِ، بَلْ هو مُطمئنٌ مُرْتَاحٌ بين ظهْرَانَيْهِمْ، فانظُرْ في حالِه، إمّا أنْ يكونَ ضالاً عن الطّريق (لم يَأْتِ بمِثل ما جاءَ به النّبيّ صلى الله عليه وسلم، واتّخَدُ سُبُلاً مُعْوَجّة) أو يَكونَ كاذبًا في دَعواه يَتَزَيّا بما ليس هو أهلاً أنْ يَتَزَيّا به، إما لِهَوًى مُطاع وإعجابِ كُلِّ ذِي رَأْيِ برَأْيه، أو لِدُنْيَا يُصِيبُها (كأنْ يكونَ جاسوسًا وعَيْنًا لأصحابِ السُّلْطانِ على أهلِ الدِّينِ)؛ فارْجعْ إلى نَفْسِكَ واعْرِضْ عليها هذا الطّريقَ، فإمّا أنْ تَكونَ مِن قومٍ يَصبرون على ذلك فُخُدُهَا بِحَقِّهَا واسألِ اللهَ عَزَّ وجَلَّ أَنْ يُثَبِّتُكَ على ما يَعقُّبُها مِن بَلاءٍ، أو إنَّكَ مِن قوم يَخافون مِن أَنْفُسِهِم خِيفةً ولا تَرَى مِن نَفْسِكَ القُدرة على القِيامِ والصَّدْع بهذه المِلَّةِ قَدُرْ عنك التَّزَيِّيَ بِزِيِّ الدُّعاةِ وأَعْلِقُ عليك بَيْتَكَ وأقبلْ على خاصَّةِ أمْرِكَ ودَعْ عنك أمْرَ العامَّةِ، أُو اعْتَزِلْ فِي شَعْبِ [وَهُوَ مَا انْفَرِجَ بَيْنِ جَبَلَيْنِ] مِنَ الشِّعَابِ بغْنَيْمَاتٍ لك، فإنه والله أَعْدُرُ لِكَ عند اللهِ، نَعَمْ، إنّ ذلك أعْدُرُ لك عند اللهِ مِن أنْ تَضحَكَ على نَفْسِكَ وعلى الناس -إد لا تَقْوَى [أيْ لا تَقْدِرُ] على القِيام بمِلّةِ إبراهِيمَ- فَتَتَصَدّرُ لِلدّعوةِ بطرُقِ

مُعْوَجّةٍ وتَهتَدِي بغير هَدْي النّبيّ صلى الله عليه وسلم مُجامِلاً مُداهِنًا لِلطّواغيتِ كاتِمًا غيرَ مُظهر لِلعَداوةِ لهم ولا لِباطِلِهم، قواللهِ ثم واللهِ، إنّ الذي يَعتَزلُ فِي شَيعْبِ مِنَ الشِّعَابِ بغْنَيْمَاتٍ لَهُوَ خَيْرٌ وأهْدَى سَبِيلاً مِنْكَ سَاعَتَئِذٍ... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسي-: ولقد رَأَيْنَاهُمْ [أيْ دُعاة زمَانِنا] كَثِيرًا يَسْخُرون مِمّن تَبَيّنَتْ لهم انحِرافاتُهم وسنبُلُهم المُعْوَجّة فأعرَضوا عنهم [أيْ عن دُعاةِ زَمَانِنا] وعن دَعَواتِهم تلك التي على غير منهاج النُّبُوّةِ، رَأَيْنَاهُمْ [أيْ دُعاةً زمَانِنا] يَسْخَرون منهم لإعتِزالِهم، ويَلْمِزونهم بالقعودِ والرُّكونِ إلى الدُّنيَا والتَّقصِيرِ في الدَّعوةِ إلى اللهِ، وإذا كانَ الأمرُ كذلك، فأيّةُ دَعوةٍ هذه التي قصر فيها هؤلاء [الذين إعْتَزَلُوا]؟، دَعوَتُكم هذه التي تَلِجُون بها الجَيْشَ والشُّرطة ومَجالِسَ الأُمَّةِ والبَرْلَماناتِ الشِّركِيَّة وغيرَ ذلك مِنَ الوَظائفِ [قالَ الشيخُ الألباني في فتوى صَوتِيّةٍ مُقرّغةٍ له على هذا الرابط: الشَّبَابُ اليَومَ في كُلِّ بلادِ الإسلامِ إلاَّ ما نَدَرَ اعتادُوا أنْ يَعِيشُوا عَبِيدًا لِلحُكَّامِ.. ثم قالَ -أي الشيخُ الألباني-: أنْ يُصبحَ المُسلِمُ مُوطَّقًا في الدّولةِ، فمَعْنَى ذلك أنْ يَصِيرَ عَبْدًا لِلدّولةِ... ثم قالَ -أي الشيخُ الألباني-: نَنْصَحُ الشّبَابَ المُسلِمَ أنْ يَبْتَعِدَ عن وَظَائفِ الدّولةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو محمد المقدسى في (الرّسالة التّلاثِينِيّة): (جُهَيْمانُ) رَحِمَه اللهُ ومَن كانوا معه، فقدْ خالطتُ جَماعَتَه مُدّة، وقرَأْتُ كُثْبَهم كُلّها، وعِشْتُ معهم وعَرَفْتُهم عن قربٍ، قد (جُهَيْمانُ) رَحِمَه اللهُ لم يكُنْ يُكَفِّرْ حُكَّامَ اليَومِ لِقِلَّةِ بَصِيرَتِه في واقع قوانِينِهم وكُفريّاتِهم، وكذلك كانَ أمْرُ الحُكّام السُعوديّين عنده، وقد صرّح بذلك في كتاباتِه، ولكنّه كانَ بالفِعْلِ سنخطة عليهم وغُصّة في حُلُوقِهم وأشَدّ عليهم مِن كَثِيرِ مِمّن يُكَفِّرونهم، فكانَ يَطْعَنُ في بَيْعَتِهم ويُبطِلُها، ولا يَسكُتُ عن شَيءٍ مِن مُنكراتِهم التي يَعرِفُها، حتى خَرَجَ في آخِر أمْرِه

عليهم وقاتلَهم هو ومَن كانوا معه في عام 1400هـ، والذي أريدُ قولَه هنا، أنّ الرّجُلَ مع أنه لم يَكُنْ يُكَفِّرُهم، ڤهو لم يَكُنْ يُوالِيهم أو يُحِبُّهم، بَلْ كانَ يُعادِيهم ويُبغِضُهم ويُنازِعُهم ويَطعَنُ في بَيْعَتِهم، ويَعتَزِلُ هو وجَماعَتُه وظائفهم الحُكومِيّة كُلّها، كَما إعتَزَلوا مَدارسَهم وجامِعاتِهم، ثم قاتلوهم في آخِرِ الأمْرِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ محمد بن سعيد الأندلسي في (الكواشيفُ الجَلِيّةُ): فالنّاسُ اليَوْمَ قد دَخَلُوا في دِينِ الدِّيمُقْراطِيّةِ عن بكرةِ أبيهم إلاّ مَن رَحِمَ اللهُ، وأظهَروا المُوافقة والاتِّباعَ لأوضاعِه والانقِيادَ لِقوانِينِه وأحكامِه، والتّحقوا بمدارسيه وجامِعاتِه، وتوَظّفوا في مُؤَسساتِه وقِطاعاتِه، وانتسبوا إلى الوَطن فلَهُمْ حُقوقُ المُواطنةِ وعليهم واجِباتُها ومنها الدِّفاعُ عن الوَطْنِ والإعدادُ لِذلك بالخدمةِ الإلزامِيّةِ والمُشارَكةُ في العَمَلِيّةِ السبّياسيية وإقامة أركان الطّاغوت في الأرض ويُسمُّونها (بناءَ الوَطن) فالمُواطنة هي إنتسابٌ إلى الجاهِلِيّة ودُخولٌ في دين الدِّيمُقْراطِيّة. انتهى. وقالَ الشّيخُ جُهَيْمانُ في (رَفْعُ الالتباسِ عن مِلَّةِ مَن جَعَلَه اللهُ إمامًا لِلنَّاسِ): إنَّ الطائفة الناجِيَة التي دُكَرَها النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، مِن صِفاتِها أنّها ظاهِرةٌ على الحَقّ ولَيسنَتْ مُختَفِيَةً مُستَتِرةً، والرّسولُ صلى الله عليه وآله وسلم كانَ مُظهرًا لِدَعوَتِه مُجاهِرًا بدِينِه، ومُصرّحًا بمُعاداةِ الكُفّارِ والتّبرّوُ منهم عَلنًا، وهي مِنَّهُ إبراهِيمَ عليه السلامُ، ولِذلك أُوذِيَ وأصحابُه وأخرجوا، أمّا أنتم فتُقْبِلُون مُوَظّفِين ودُعاةً ومُدَرّسِين وجُنودًا وخُبَراءَ... إلى آخِرِه؛ فلو أنكم صرّحْتُمْ بالعَداوةِ لهم، ونَهَجْتُمْ مَبْدَأُ البَراءةِ منهم عَلْنًا، لَنَابَدُوكم وآذوكم أشَدّ الإيذاء، ولم يُقلِّدوكم المَناصِبَ والمَراكِزَ، بَلْ لأخرَجُوكم وقتّلوا خِيَارَكم كَما حَصَلَ لِلنّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، قُمَبْدَأ [أَيْ بِدَايَةً] دَعورتهم كانَ ذلك. انتهى. وقالت اللّجنة الشّرعيّة في موقع الشيخ أبي محمد المقدسي

(مِنبَرُ التّوحِيدِ والجِهادِ) في كِتابِ (إجاباتُ أسئلةِ مُنْتَدَى ''المِنبَر'') رَدّا على سُؤالِ (ما حُكْمُ الْعَمَلِ كَمُدَرِّسٍ في مَدارِسٍ حُكومةِ الطّاغوتِ في العِراق وحُكْمُ الانتِسابِ إليها؟): إنّ حُكْمَ العَمَلِ في الوَظائفِ الحُكومِيّةِ الطّاغُوتِيّةِ، سنواءٌ أكَانَ ذلك في العِراق أو في غيرها مِن بلادِ المُسلِمِين التي عَلَتْ فيها أحكامُ الكُفر، لا يَخرُجُ عن إحْدَى ثلاثة أحكام، إمّا أنْ يكونَ كُفرًا، وإمّا أنْ يكونَ مُحَرّمًا، وإمّا أنْ يكونَ مكروهًا، كُلُّ حُكم بحسنب تحقيق مناطِه؛ فإذا كانت الوَظيفة تتَضمَنُ تَولِيًا لِتلك الحُكوماتِ، ومُناصرَةً ومُظاهَرةً لَهم ولِتَشريعاتِهم وقوانِينِهم، سنواعٌ كانَ ذلك بالدّعوةِ إليها، أو بالحُكم بها، أو بالتّحاكُم إليها عن رضًا أو قبولِ بها، قلا شنك أنّ العَمَلَ في مثل هذه الوَظائفِ هو كُفرٌ بَوَاحٌ وشركٌ صُراحٌ وردّةٌ سافِرةٌ عن دِينِ اللهِ سُبحانَه وتَعالَى، ومَن عَمِلَ في مِثْل هذه الوَظائفِ فقدْ نَقضَ أصلَ إجتِنابِ الطّاغوتِ الذي لا يَصِحُ إسلامُ أحَدٍ إلا بتَحقِيقِه؛ وإذا كانت الوَظيفة تتضمّن إعانة تلك الحُكومات الطّاغوتِيّة على ظلم النّاس وأكل أموالِهم بالباطل (كَمِثل جُبَاةِ المَكْس والضّرائب وما يُسمّى بـ "الجَمَارِك" في بَعض بلادِ المُسلِمِين)، أو إعانتها على أكْلِ الرّبا مِن خِلالِ ما تُقدِّمُه مِن قُروضٍ ربَويّةٍ لِلتّجارِ والمُزارِعِين وغيرِهم بَعْدَ التّضييق عليهم بحيث يُصبحون مُجبَرين على ذلك فيكونُ المُوَظّفُ كاتِبًا لِتلك المُعامَلاتِ الرّبَويّةِ أو شاهِدًا عليها، فإنّ العَمَلَ في مِثْلِ هذه الوَظائفِ حَرامٌ قطعًا وكبيرةٌ مِنَ الكَبائر، ومَن عَمِلَ في مِثْلِ هذه الوَظائفِ فَإِنَّه لم يُحَقِّق الاجتِنابَ الواجِبَ لِلطَّاغوتِ؛ وأمَّا إذا كانَتِ الوَظِيفةُ لا تَتَضمَّنُ أحَدَ مناطى الحُكمين السابقين أو كِلَيْهِمَا، كَأَنمّةِ الأوقافِ وخُطبائهم ومُؤدّنِيهم، وكالمُدرّسيين أو المُوَظّفِين في وزاراتِ التّربيةِ والتّعلِيم، ومُوَظّفِي وزاراتِ الصِّحّةِ ومُوَظَّفِي البَلَدِيَّاتِ، وغيرِها مِنَ الوَظائفِ التي يكونُ أقلٌ أحوالِ العامِلِ فِيها أنَّه مُكَثِّرٌ

لِسنوادِ تلك الحُكوماتِ ودُلِيلٌ صاغِرٌ تحت وَطْأتِها، فَمِثْلِ هذه الوَظائفِ -إنْ لم يَتَخَلَّلُها شَىءٌ مِنَ المَعاصِي- تَندَرِجُ تحت الحُكمِ التّالِثِ مِنَ الأحكامِ التي دُكَرْناها آنِفًا وهو الكَراهة، والتي لا يكونُ العامِلُ فيها قد حَقّقَ الاجتنابَ المُستَحَبّ لِلطّاغوتِ؛ قالَ شَيخُنا أبو محمد المقدسي حَفِظه اللهُ في رسائتِه (الإشراقة في سؤالات سواقة) {فالذي قُلْناه ونَقولُه، أَنَّنا تُحِبُّ لِلأَحْ المُورَدِّدِ أَنْ يَكُونَ بَعِيدًا عن هذه الحُكوماتِ مِن بابِ كَمال اِجتِنابِه لَها، ولا شَكَّ أنَّ مِنهاجَ حَيَاةٍ كُلِّ مُوحِّدٍ هو قولُه تَعالَى (أن اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاعُوتَ)، فذلك مَعْنَى (لا إلَّهَ إلاَّ اللَّهُ)، لَكِنْ مِنه [أيْ مِن هذا المنهاج] ما هو شَرِطٌ لِلإِيمانِ وتَركُه ناقِضٌ لِلإِيمان، كاجتِنابِ عِبادةِ الطّاغوتِ، واجتِنابِ التّحاكُم إليه مُختَارًا، واجتناب حراسة تشريعاتِه وقوانِينِه الكُفريّةِ أو القسم على إحترامِها ونَحو ذلك، ومنه ما تَركُه ناقِصٌ لِلإيمانِ وليس بناقِضٍ لِلإيمانِ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (حسن الرفاقة في أجوبة سؤالات سواقة): نَكْرَهُ لِلْمُوَحِدِ الْعَمَلَ في أي وَظِيفةٍ حُكُومِيّةٍ، لَكِنِ الكَراهةُ شَيءٌ، والحُرمةُ (أو الكُفرُ) شَىءٌ آخَرُ... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسى-: ... مع كَرَاهِيّتِنَا لأِيّ وَظِيفةٍ في هذه الحُكوماتِ حتى وإنْ لم يَكُنْ فيها شَيءٌ مِن مُنكرٍ، ونُحِبُ لِلْمُوَحِدِّ أَنْ يَكُونَ بَعِيدًا عنها مُجتَنِبًا لَها مُتَحَرّرًا مِن قُيُودِهم. انتهى. وقالَ أحمد حافظ في مقالة بعنوان (قانونٌ مصرى يُتيحُ قصلَ المُنتَمِى ''فِكريّا'' للإخوانِ مِنَ الوَظِيفةِ العُمومِيّةِ) على مَوقِع صَحِيفة العَرَبِ (التي تصدر عن مُؤسسة العَرَبِ العالَمِيّة لِلصّحافة والنّشر): أكَّدَ إقرارُ مَجلِسِ النُّوَّابِ المِصرِيِّ مَشروعَ قانونِ يَقضِي بِعَزلِ جَمِيعِ المُوَظَّفِينِ المُنتَمِين لِجَماعةِ الإخوانِ عن العَمَلِ في المُؤسسّاتِ التابعةِ لِلدّولةِ، أنّ مَعركة الحُكومةِ مع جَماعاتِ الإسلامِ السبّياسيِّ تَأْخُذُ مُنْحَنَّى مُختَلِقًا، باستِهدافِ أَهَمّ تُعْرةٍ

يَنْفُذُونَ منها لِتَأْلِيبِ الشَّارع ضِدِّ السُّلطةِ في مِصرَ... ثم قالَ -أيْ أحمد حافظ-: وَلاَ يتَطلُّبُ إقصاءُ مُوَظِّفِي الإخوانِ مِنَ الجِهازِ الدُكُومِيِّ ـوَقَقًا لِقانُونِ أَعَدُّه البَرْلَمانُ ـ تَحقيقاتٍ إداريّة أو إجراءاتٍ تأديبيّة، بَلْ عَزلاً مُباشِرًا طالما أنّ تُهمة الانتماءِ لِلجَماعةِ مُثْبَتة. انتهى باختصار. وجاء على موقع صحيفة (المصرى اليوم) تحت عنوان (قانونٌ جَدِيدٌ يَحْظُرُ تَحَدُّثَ مُوَظِّفِي الحُكومةِ في السِّيَاسةِ أثناءَ العَمَل) في هذا الرابط: ويَحْظُرُ القانونُ الجَدِيدُ إبداءَ الآراءِ السِّياسيّةِ لِلْمُوطّفِ أثناءَ ساعاتِ العَمَلِ، أو التّرويجَ لأِخبارِ سبِيَاسبِيّةٍ... أضافَ العربي [هو أشرف العربي وزيرُ التّخطيطِ والإصلاح الإداريّ والمُتابَعةِ] {المُوَظّفُ العامّ رَجُلٌ مُحايدٌ ليس له أيّ إنتِماءاتِ أو إنحِيازاتٍ }. انتهى باختصار. وجاء على الموقع الرسمْعيّ لِجَريدةِ الوَطنِ المِصريّةِ تحت عُنُوان (فَحْصُ مُوَظِّفِي الدولةِ الإستبعادِ الإخوانجِيّةِ والمُحَرِّضِين "عُقوباتٌ بالقصل") في هذا الرابط: وحَدْرَتْ وزارةُ الأوقافِ مِنَ الانضمام إلى أيّ جَماعةٍ إرهابيّة أو تَبَنِّي أفكارها، وأكدّت أنه لا مكانَ في وزارة الأوقاف لصاحب فكر مُتَطرِّف، أو مُنتَم لأيّ جَماعةٍ مُتَطرِّفةٍ. انتهى. وقالَ أحمد شوشة في مَقالةٍ بعُنُوانِ (قانونُ قصلُ المُوطِّقِينِ في مِصر) على شَبَكةِ بي بي سي العَربيّةِ في هذا الرابط: في وَقَتِ سابِق مِن هذا العامِ أعلنَتْ وزارةُ التّربيةِ والتّعلِيمِ المِصريّةُ قُصل أَلْفٍ وَسَبِعِينَ مُعَلِّمًا مِمِّن قائت عنهم {إنّهم يَنتَمون لِجَماعاتٍ إرهابيّةٍ}، مُضِيفة أنّها تُعِدُ قوائمَ أخرى لِلمَفصولِين لِتَنقِيَةِ المَدارسِ مِنَ الأفكارِ المُتَطرّفةِ. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو محمد المقدسى في (إعدادُ القادةِ الفوارسِ بهجرِ فسادِ المدارسِ): إنَّ مِن أهدافِ طواغِيتِ الحُكّام، ووسائلِهم في تَثبيتِ عُرُوشِهم وكَرَاسبِيّهم أَكْبَرَ قَدْرٍ مِنَ الزّمانِ، استِغلالُ التَّربِيَةِ والتَّعلِيمِ، فمِن ذلك إعدادُ وتَخريجُ المُدَرَّسِينِ المُوالِينِ لهم

ولِحُكوماتِهم وقوانِينِهم وطُغْيانِهم، سنواعٌ إعْتَقدَ أولئك المُدَرِّسون ذلك وتَحَمَّسوا له حَمَاسًا حَقِيقِيًّا، أو بشراء الدِّمَم والوَلاء عن طريق الرّواتِب والدّرَجاتِ والإغراءاتِ المُختَلِفة، أو عن طريق التّرهِيبِ والتّخويفِ بالقوانِينِ وزياراتِ المسوولِين وإشرافِهم ورَقابَتِهم الدائمةِ وتَحو ذلك. انتهى] التي تُكَثِّرُ سنوادَ الظالِمِين؟! أمْ تلك التي تَدخُلُون بها مَجالسَ الفاحِشةِ مِنَ الجامِعاتِ المُخْتَلَطةِ والمَعاهِدِ والمَدارسِ الفاسيدةِ وغيرِها؟! بِحُجّةِ مَصلَحةِ الدّعوةِ فلا تُظهرون دِينَكم الحَقّ وتَدْعُون فيها [أيْ في الجامِعاتِ والمَعاهِدِ والمَدارِسِ] بغيرِ هَدْيِ النّبيّ صلى الله عليه وسلم؟!؟ ويَحتَجُون [أيْ دُعاةُ زمَانِنا] بقوْلِ النبيّ صلى الله عليه وسلم فيما رَواه الإمامُ أَحْمَدُ والتِّرْمِذِي وغيرُهما {الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَدَاهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَدُاهُمْ}، ونحن نَقولُ، إنَّ هذا الحَدِيثَ في الشَّرق وأنتم عنه في الغرب، حيث إنَّ المُخالطة يَجِبُ أنْ تَكُونَ على هَدْي النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وليس تبعًا لآرائكم وأهوائكم وأسالِيبِ دَعْوَتِكم البدعِيّةِ، فإنْ كانتْ [أي المُخالطة] كذلك، أيْ على هَدْيه صلى الله عليه وسلم، حَصَلَ الأدى [يُشِيرُ إلى قولِه صلى الله عليه وسلم {وَلاَ يَصْبرُ عَلَى أَدُاهُمْ}] والأجْرُ مَعًا، وإلاّ قأيّ أجْرِ هذا الذي يَنتَظِرُه مَن لا يَدعُو بهَدْي النّبيّ صلى الله عليه وسلم وقد أهْمَلَ شَرْطًا عَظِيمًا مِن شُرُوطِ قُبُولِ الْعَمَلِ وهو (الاتِّباعُ)، وَأَيُّ أَدَّى ذلك الذي سنيُلاَقِيه مَن لا يُظهِرُ العَداوة لأهل الفِسق والفُجور والعِصيان ولا يُعلِنُ البَراءة مِن شركِيّاتِهم وطرائقِهم المُعْوَجّةِ بَلْ يُجالِسُهُم ويُقِرُّ باطِلَهم ويَبَشُّ في وُجُوهِهم ولا يَتَمَعّرُ أو يَغضَبُ لِلّهِ طَرْقة عَيْنِ إِذَا إِنتَهَكُوا حُرُماتِ اللهِ، بِحُجّةِ اللِّينِ والحِكمةِ والمَوعِظةِ الحَسنَةِ وعَدَم تَنفِيرِ النَّاسِ عن الدِّينِ ومَصلحةِ الدّعوةِ وغيرِ ذلك، ويَهْدِمُ الدِّينَ عُرْوَةً عُرْوَةً بمَعاولِ

لِينِهِمْ وحِكْمَتِهِم البِدْعِيّةِ.. ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسي-: كَثِيرٌ مِن دُعاةِ زَمانِنا، يُدَنْدِنُونَ على أحادِيثِ الرُّخَصِ والإكراهِ والضّروراتِ طُوَالَ حَيَاتِهم، وكُلُّ أيّامِهم في غَيرِ مَقامِها [أيْ غيرِ مَوضِع التّرَخُصِ والإكراهِ والضّرورةِ]، ويَلِجُون بِحُجّتِها في كُلِّ باطِل، ويُكَثِّرون سنوادَ حُكوماتِ الكُفرِ والإشراكِ، دُونَما إكراهِ أو إضْطِرارِ حَقِيقين، فَمَتَى يُظهِرون الدِّينَ؟!... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسى-: النبيُّ صلى الله عليه وسلم في مَكّة زَمَنَ الاستِضعافِ كانَ مُتّبعًا لِمِلّةِ إبراهِيمَ أشند الاتّباع آخِدًا بها بقُوّةٍ، فما دَاهَنَ الكُقّارَ لَحظة واحِدةً وما سنكت عن باطلِهم أو عن آلِهَتِهم، بَلْ كانَ هَمُّه وشُغْلُهُ الشَّاغِلُ في تلك التَّلاَثَ عَشْرَة سنَة هو {اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاعُوتَ}، فلا يَعنِي كُونُه جَلَسَ بينها [أيْ بين الأصنام] تلك التّلاتُ عَشْرَة سنَة أنّه مَدَحَها أو أثنَى عليها أو أقسمَ على إحترامِها كما يَفعَلُ كَثِيرٌ مِنَ الجُهّالِ المُنتَسبِينِ إلى الدّعوةِ مع الْيَاسيقِ العَصْرِيّ في هذا الزّمان، بَلْ كانَ يُعلِنُ بَراءَتُه مِنَ المُشْرِكِينِ وأعمالِهم ويُبدِي كُفرَه بِآلِهَتِهِم رَغْمَ استِضعافِه واستِضعافِ أصحابه... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسي-: وَهَا هُنَا مَسألة قد يَرِدُ فيها إشكالٌ على البَعض، وهي كَيفِيّةُ الجَمع بين عَيْبه صلى الله عليه وسلم آلِهَتَهم ودِينَهم، وبين قولِه تَعالَى {وَلاَ تَسُبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فْيَسُبُوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ}، فَنَقُولُ وبِاللهِ التَّوفِيقُ أَنَّ عَيْبَ الآلِهةِ الباطِلةِ وتسفيهها والحَطّ مِن قَدْرِها وإنْ سنمّاه البَعضُ سنبًا فإنّه ليس سنبًا مُجَرّدًا وإنّما أصلُ المَقصودِ به [ما يَلِي]؛ (أ)بَيَانُ التّوحِيدِ لِلنّاسِ، وذلك بإبطالِ ألْوهِيّةِ هذه الأربابِ المُتَفَرّقةِ المَزعومةِ والكُفرِ بها وبَيَانِ زَيْفِها لِلْخَلْق، كَقُولِه تَعالَى {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْتَالُكُمْ، قَادْعُوهُمْ قُلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ، أَنَّهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا، أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا، أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا، أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا، قُلِ

ادْعُوا شُركَاءَكُمْ ثُمّ كِيدُونِ فَلاَ تُنظِرُونِ، إِنّ وَلِيّيَ اللّهُ الّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ، وَهُوَ يَتُولّي الصَّالِحِينَ، وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ لا يَسنتَطِيعُونَ نَصرْكُمْ وَلا أَنفُسَهُمْ يَنصرُونَ}، وقولِ إبراهِيمَ عليه السّلامُ {يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلاَ يُغْنِى عَنكَ شَيئًا}، وقولِه تَعالَى {أَفْرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى، وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى، أَلكُمُ الدَّكَرُ وَلَهُ الأنثى، تِلْكَ إِذًا قِسْمَة ضِيزَى، إِنْ هِيَ إِلاّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مّا أَنزَلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَانِ، إن يَتّبِعُونَ إلاّ الظّنّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ، وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رّبّهِمُ الْهُدَى}، وكَذَا كُلِّ ما جاءَ في وصف هذه الآلِهةِ كَبَيَانِ أَنَّها لا تَستَحِقُ العِبادة أو تسميتها بالطاغوت أو جَعْل عِبادَتِها طاعة لِلشّيطان وإنّها وإيّاهم حَصَبُ جَهَنّمَ وغير ذلك؛ (ب)وكَذلك القِيامُ بهذا التوحِيدِ عَمَلِيًّا بإظهارِ عَداوَتِها وبُغْضِها والبَراءةِ منها والكُفر بها، كَقُولِه تَعالَى عن إبراهِيمَ {قَالَ أَقْرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ، أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأقدَمُونَ، قَائِمُمْ عَدُو لِنِي إلا رَبّ الْعَالَمِينَ}، وقولِه {قالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمّا تُشْرِكُونَ }؛ فذلك كُلُه لا يَدخُلُ في السّبِ المُجَرّدِ الذي نَهَتْ عنه الآية المَذكورة [وهي قُولُه تَعالَى {وَلاَ تَسُبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ}]، والذي مِن طبيعتِه أنْ يستَثِيرَ الخَصْمَ ويُهينَه ويُعيّرَه فقطْ دُونَ فائدةٍ أو بَيَانٍ، فَيسنبّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ عَدُواً وجَهُلاً؛ وَكَذَلِكَ الحالُ بِالنِّسبةِ لِعَبيدِ الياسيق، فإنَّ مِلَّةَ إبراهِيمَ تَقتَضِي أَنْ يُحَدّرَ مِن ياسبقِهم ويُعادَى [أي الْيَاسبِقُ] ويُبْغَضَ ويُدْعَى الناسُ إلى الكُفر به والبَراءة منه ومِن أولِيائه وعَبيدِه المُصرِين على تَحكِيمِه، بذِكْر فضائحِه، وكَشفِ رُيُوفِه وبُطْلان أحكامِه ومُصادَمَتِها الصّريحةِ لِدِينِ اللهِ (بإباحَتِها لِلرِّدّةِ والرِّبَا، وتسهيلِها لِلفاحِشةِ والفُجورِ، وتَعطِيلِها لِحُدودِ اللهِ كَحَدِّ الزَّنَى والقذفِ والسَّرقةِ وشُرْبِ الْخَمْرِ، وما إلى ذلك وهو كَثِيرٌ جِدًا)، فهذا كُلُه [أي الكُفرُ بالْيَاسِق، والبَراءةُ

مِنه ومِن أولِيائه] لا يَدخُلُ فيما نَهَتْ عنه الآية [وهي قوله تَعالَى {وَلاَ تَسُبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ قَيسنُبُوا اللّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ}] وإنْ سنمّاه عَبِيدُ الْيَاسِق وسندَنتُهم سَبًا (أو إطالة لِسانٍ)؛ أمّا سنبُهم [أيْ سنبٌ عَبيدِ الْيَاسيق] وسنبٌ حُكوماتِهم وحُكّامِهم ودَساتِيرِهم سنبًا مُجَرِّدًا، هَكَدُا للاستِثارةِ المُجَرِّدةِ، فهو المَنْهيِّ عنه لِما يَتَرَتّبُ عليه مِن سنبِّ أولئك الجُهَّالِ لِلسَّابِّ وَلِدِينِه وطريقتِه وإنْ كانوا [أيْ عَبيدُ الْيَاسِق وحُكوماتُهم وحُكّامُهم] يَنتَسبون إلى الإسلام زُورًا وبُهتانًا ويَشهَدون برُبوبيّةِ اللهِ ورُبِّما يُورَدِّدونه ببَعض أنواع ألُوهِيّتِه دُونَ الحُكْمِ والتّشريع؛ فالاستِثارةُ المُجَرّدةُ تُعْمِى الْخَصْمَ عن التَّفكِيرِ والتَّدَبُّرِ وتَحْمِلُه على السَّبِّ، بِخِلافِ تَدخِيلِ الْعَقْلِ والدَّعوةِ إلى إعمالِه ومُخاطبَتِه ولَقْتِ إنتِباهِه إلى زَيْفِ هذه الآلِهةِ وكَونِها لا تَسمَعُ ولا تُبْصِرُ ولا تَضُرُ ولا تَنفَعُ ولا تُقرّبُ ولا تَشفَعُ ولا تُغنِى عن أنْفُسِها وأَتْباعِها شَيئًا، وتَأمّلْ قِصَّة إبراهِيمَ مع قومِه وكَيفَ يَلْفِتُ فيها إنتِباهَهم إلى زَيْفِ تلك الآلِهةِ المَزعومةِ، ويستَثِيرُهم لا لِمُجَرّدِ الاستِثارةِ أو الإهانةِ بَلْ لِيُفكّروا ويتَصادَموا مع عُقولِهم في ذلك، وتَأمَّلْ كَيفَ يَفْتَضِحُ أَمْرُهم بذلك ويَنتَكِسوا ويَتَناقضوا ويَتَخَبِّطوا، فيَقُولُ لهم عند ذلك مُعَنِّفًا {أَفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ، أَفْلاَ تَعْقِلُونَ}، والخُلاصةُ أنّ ذلك لا يَدخُلُ في السّبِّ المُجَرّدِ الذي نَهَى اللهُ عنه في الآيةِ [وهي قولُه تَعالَى {وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ}]، ولا هو مَقصودٌ بها، حتى ولو تَرَتّبَ على مِثْلِه أَنْ يَسُبّ الكافِرُ اللهَ أو الدِّينَ عَدْوًا فَليسَ للمُسلِمِ أَنْ يَتْرُكَ لأجْلِه ما أوْجَبَ اللهُ عليه مِنَ الصَّدْعِ بالتَّوحِيدِ وإظهارِ الدِّينِ، فالسَّبُّ هنا لا يَكونُ إلَّا عَدُوًا بعِلْم، لِوُرودِ الحُجّةِ والبَيَانِ، وإلاّ لو حَسَبْنا حِسابًا لِمِثْل ذلك لَتَرَكْنا دِينَنا كُلّه وتَنَازَلْنا عنه لِسنوادِ عُيُونِ الكُفّارِ لأِنّه كُلّه قائمٌ على أصل الإيمان باللهِ والكُفر بكُلّ طاغوتٍ

[يُشْبِيرُ إلى قولِه تعالَى { فَمَن يَكُفُر بِالطّاعُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فقدِ اسْتَمْسنَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُتْقي}]، فتَنَبّه، وقِسْ على ذلك ما يُقالُ في هذه الطّواغِيتِ العَصريّةِ مِن دَساتِيرَ ومَناهِجَ وقوانِينَ وحُكّامٍ وغيرِهم ولا تُقْصِرُ المَعْنَى على الأصنام الحَجَريّةِ فتُحَجِّرَ واسبعًا... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسى-: وهو صلّى اللهُ عليه وسلم لم يَكُنْ لِيَرْبِطُه بِعَمِّهِ [أبي طَالِب] الكافِر وُدّ ولا حُبّ، كَيفَ وهو صلى الله عليه وسلم قُدْوَتُنا ومَثلُنا الأعْلَى في قولِه تَعالَى {لا تَجِدُ قوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُونَ مَنْ حَادّ اللَّهَ ورَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ...} الآية، مع حِرْصِه [صلى الله عليه وسلم] على هِدَايَتِه، فذلك [أي الحِرْصُ على الهِدَايَةِ] شَيْءٌ والحُبُّ والوُدُّ شَيْءٌ آخَرُ، وما كانَ النّبيُّ صلى الله عليه وسلم رَغْمَ إيواءِ عَمِّهِ وحِمَايَتِه له ودِڤاعِه عنه لِيُصلِّيَ عليه يَوْمَ أَنْ ماتَ، بَلْ نَهاه اللهُ عَزّ وجَلّ عن مُجَرّدِ الاستِغفارِ له يَوْمَ أَنْزِلَ عليه {مَا كَانَ لِلنّبِيّ وَالّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينِ...} الآية، وما كانَ منه صلَواتُ اللهِ وسلَامُه عليه عندما جاءَه عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عنه ققالَ له {إنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالِّ مَاتَ، قَمَنْ يُوارِيهِ [أيْ قَمَنْ يُغَطِّيه بِالثِّرابِ]؟} غير أنْ يَقُولَ [صلى الله عليه وسلم] له {ادَّهَبْ قُوارِهِ} [قالَ الْبَغُويُ في (معالم التنزيل) عند تَفسير قولِه تَعالَى (إنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشْنَاءُ): قُولُهُ تَعَالَى {إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ} أَيْ أَحْبَبْتَ هِدَايَتَهُ، نَزَلَتْ فِي أَبِي طَالِبٍ. انتهى باختصار. وقالَ الطّبَرِيُّ في (جامع البيان): يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ لِنَبِيّهِ مُحَمّدٍ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ [مَا مَعْنَاهُ] {إِنّكَ يَا مُحَمّدُ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ هِدَايَتَهُ }. انتهى. وقالَ الشيخُ ابنُ باز في (شرح كتاب التوحيد) على موقعِه في هذا الرابط: قالَ عَزّ وجَلّ {إنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ} يَعنِي (يَا مُحَمَّدُ، لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ هِدَايَتَهُ) كَأبيه وأُمِّه وعَمِّهِ ونَحو ذلك. انتهى. وقالَ الشيخُ ابنُ عثيمين في (مجموع

فتاوى ورسائل العثيمين): قولُه تعالَى {إنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ}، الخِطابُ لِلنَّهِيّ صلى الله عليه وسلم، وكانَ يُحِبُ هِدايَة عَمِّهِ أبى طالِبٍ أو مَن هو أعَمُّ. انتهى. وقالَ الشيخُ محمد صالح المنجد في هذا الرابط على موقِعِه: عندما قدِمَ أَبُو سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ، وكانَ كافِرًا، قدِمَ الْمَدِينَةَ يُرِيدُ أَنْ يُمَدِّدَ الْعَهْدَ، عَهْدَ الْحُدَيْبِيَةِ، دَخَلَ عَلَى اِبْنَتِهِ أُمّ حَبِيبَة، وهي رَمْلَةُ بِنْتُ أبي سُفْيَانَ زَوجُ النّبيّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قُلْمًا ذُهَبَ لِيَجْلِسَ عَلَى فِرَاشِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -أَبُوها يُريدُ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى فِرَاشِ زَوجِها- طُوَتْهُ عَنْهُ، فقالَ {يَا بُنَيَّةُ، مَا أَدْرِي أَرَغِبْتِ بِي عَنْ هَذَا الْفِرَاشِ أَمْ رَغِبْتِ بِهِ عَنِي؟} [يَعْنِي] أَنَا أَقَلٌ مِنَ الْفِرَاشِ فَطُوَيْتِهِ عَنِي؟، أَم الْفِرَاشُ أقلٌ مِن مُسنتوايَ قطوينتِهِ عَنِي، قالت ﴿ إِبَلْ هُوَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْتَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ نَجَسٌ، وَلَمْ أُحِبِّ أَنْ تَجْلِسَ عَلَى فِرَاشِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، تَقُولُ لأبيها {أَنْتَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ نَجَسٌ}، هَكَدُا كَانَ شُعُورُهم، ومَن كانَ هذا شُعُورُه كَيفَ يُقلِّدُ الكافِرَ؟! كَيفَ يُحِبُّ الكافِرَ؟! كَيفَ يَتَأَثِّرُ بِالكافِرِ؟!، ولكِنْ خُذِ الآنَ ماذا يَفعَلون، وانظر إليهم ماذا يَفعَلون، لأِنّهم لا يَشعُرون أنّ الكُفّارَ نَجَسّ، ولذلك يُحِبُونهم ويُقلِّدُونهم؛ وقِصَّةُ رَمْلَة عند أبي إسْحَاقَ بإسْنَادٍ حَسننِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ سعد فياض (عضو المكتب الدعوي والعلمي بالجبهة السلفية) في مَقالةً بِعُنوانِ (مَقاصِدُ الكُفرِ العالمِيّ) على هذا الرابط: تَكَفّلَ اللهُ تَعالَى بالرّدِّ على [عَبْدِاللهِ] بْنِ أَبِيّ بْنِ سَلُولَ بِآياتٍ تُتلَى إلى يَومِ القِيامةِ، قَانزَلَ قُولُه تَعالَى {[يَقُولُونَ لئِن رّجَعْنَا إلَى الْمَدِيثَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَنُّ مِنْهَا الأَدْلَّ]، وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ}، بَلْ وَقدّرَ سُبحانَه إذلالَ إبْنِ أُبَيِّ [بْن] سَلُولَ على يَدِ إبنِه الصّحابيّ الجَلِيلِ عَبْدِاللّهِ بْنِ عَبْدِاللّهِ بْنِ أُبَيّ بْنِ سَلُولَ الذي قالَ لأبيه {وَاللّهِ لاَ تَنْقلِبُ

حَتَّى تُقِرَّ أَنَّكَ الدُّلِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَزِيزُ} أخرَجَه التِّرْمِذِيُّ، وصحّحَه الألبانِيّ في صحيح سننن التّرْمذِيّ [قالَ الشيخُ أسامة سليمان (مديرُ إدارة شؤون القرآن بجماعة أنصار السُنّةِ المُحَمّدِيّةِ) في (شرح صحيح البخاري): ثم وَقَفَ على بابِ المَدِينةِ إلى أنْ جاءَ أبوه، فقالَ {دَعْنِي أَدَكُلُها}، قالَ {لن تَدَخُلَ المَدِينة إِلَّا أَنْ تَقُولَ (أَنَا الأَدُلُ، وَرَسُولُ اللَّهِ الأَعَزُ)}، فقال عَبْدُاللَّهِ بْنُ أَبَىِّ {أَنَا الأَدُلُ، وَرَسُولُ اللهِ الْأَعَرُ }، فسَمَحَ له يدُخولِها؛ ومَوقِفُ الابنِ هُنَا عِزَّةٌ وكرامة لِلإسلام {وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ}، واليَومَ العِزّةُ والكرامةُ ضاعَتْ في بلادِ المُسلِمِين لأِنّهم تَخلّوْا عن دِينِهم وعن عَقِيدَتِهم. انتهى]. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو فيصل البدراني في (بسط القول والإسهاب في بيان حكم مودة المؤمن للكافر): قالوا [أي بَعض أ العُلَماءِ] أنّه لا يَجوزُ مَودّةُ الكافِرِ أبَدًا، ولو كانت [أي المَودّةُ] جِبلِيّة، ولو كانَ الكافِرُ غيرَ مُحارِب، ولو كانَ الكافِرُ زَوجة كِتابيّة... ثم قالَ -أي الشيخُ البدراني-: قالَ فريقٌ [أيْ مِنَ العُلَماءِ] {إنّه يَجوزُ مَحَبَثُهم [أيْ مَحَبّهُ الوالِدِ الكافِرِ والزّوجةِ الكِتابيّةِ] بمُقتَضَى الجِبِلَّةِ البَشَرِيَّةِ والطّبع إلاّ أنَّه يَجِبُ أنْ يُصاحِبَ مَحَبّتَهم المَحَبّة الطّبيعِيّة البُغضُ لهم في الدِّينِ}، وقالوا {لا مُنافاة بين بُغْضِهم في اللهِ وبُعْضِ أشخاصِهم لِكُفْرِهم، و[بين] مَحَبّتِهم بمُقتَضَى الطّبع}... ثم قالَ -أي الشيخُ البدراني-: قالَ [أيْ بَعضُ العُلَماءِ] تَعلِيقًا على بَعضِ الآياتِ والأحادِيث التي يَحتَجُ بها المُخالِفُ لهم مِثل قولِه تَعالَى {أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَ الدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرُ، وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَى أَن تُشْرِكَ بي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلاَ تُطِعْهُمَا، وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا} ومِثْلِ قولِه تَعالَى {لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} وغير ذلك، بأنَّ البرِّ والإحسانَ لِلكُقّارِ لا

يَستَلزمُ المَحبّة والمَوَدّة كما أنّ البُغضَ والكراهِيَة لا تَستَلزمُ عَدَمَ البرّ والإحسان، وقالوا أنّ الصِّلة والمُكافأة الدُّنْيَويّة وحُسنَ المُعامَلةِ شنَىءٌ، والمَوَدّة شنَىءٌ آخَرُ، وقالوا أنَّ البرِّ هو إيصالُ الخَيرِ إلى الغيرِ مع قطع النَّظرِ عن مَحَبَّتِكَ له مِن عَدَمِها، واستَدَلُوا بِما وَرَدَ في صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عنه قالَ {قالَ النّبيُّ صلى الله عليه وسلم (بَيْنَمَا كَلْبٌ يُطِيفُ بِرَكِيّةٍ [أيْ يَدُورُ بِبِئْرٍ] كَادَ يَقْتُلُهُ الْعَطْشُ، إذْ رَأَتْهُ بَغِيٌّ مِنْ بَغَايَا بَنِي إسْرَائِيلَ، فَنَزَعَتْ مُوقَهَا [المُوقُ جِلْدٌ يُلْبَسُ فُوْقَ الْخُفِّ لِحِفْظِهِ مِنَ الطِّينِ وَعَيْرِهِ] فَسنَقتْهُ، فَغُفِرَ لَهَا بِهِ) }... ثم قالَ -أي الشيخُ البدراني-: وقالَ صاحبُ (أضواء البيان) الإمامُ الشنقيطي رَحِمَه اللهُ {قُولُهُ تَعَالَى (وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا)، هَذِهِ الآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَدُلُّ عَلَى الأمْرِ بِيرِّ الْوَالِدَيْنِ الْكَافِرَيْنِ، وَقَدْ جَاءَتْ آيَةً أَخْرَى يُفْهَمُ مِنْهَا خِلَافُ دُلِكَ وَهِيَ قُولُهُ تَعَالَى (لا تَجِدُ قُومًا يُؤْمِنُونَ باللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُونَ مَنْ حَادّ اللّهَ...) الآية، ثُمّ نَصّ عَلَى دُخُولِ الآبَاءِ فِي هَذَا بِقُولِهِ (وَلُوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ)، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لا مُعَارَضَة بَيْنَ الآيتَيْنِ، وُوَجْهُ الْجَمْع بَيْنَهُمَا أَنّ الْمُصَاحَبَة بِالْمَعْرُوفِ أَعَمُّ مِنَ الْمُوَادَّةِ، لأِنَّ الإِنْسَانَ يُمْكِثُهُ إِسْدَاءُ الْمَعْرُوفِ لِمَنْ يَوَدُهُ وَمَنْ لاَ يَوَدُهُ، وَالنَّهْيُ عَنِ الأَحْصِ لاَ يَسْتَلْزُمُ النَّهْيَ عَنِ الْأَعَمِّ، فَكَأَنَّ اللَّهَ حَدْرَ مِنَ الْمَوَدّةِ الْمُشْعِرَةِ بِالْمَحَبّةِ وَالْمُوالاةِ بِالْبَاطِنِ لِجَمِيعِ الْكُقّارِ، يَدْخُلُ فِي دُلِكَ الآبَاعُ وَغَيْرُهُمْ، وَأَمَرَ الإِنْسَانَ بِأَنْ لا يَفْعَلَ لِوَالِدَيْهِ إِلَّا الْمَعْرُوفَ، وَفِعْلُ الْمَعْرُوفِ لا يَسْتَلْزُمُ الْمَوَدّة لأِنّ الْمَوَدّة مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ لا مِنْ أَفْعَالِ الْجَوَارِح}... ثم قالَ -أي الشيخُ البدراني-: ورَدُوا [أيْ بَعضُ العُلَماءِ] على من قالَ بأنّ {مَسألة (المَيلُ القلْبِيُ لا إِخْتِيارَ لِلشَّخْصِ فَيه)}، قالوا {نَعَمْ، المَحَبَّةُ والبُغْضُ أَمْرانِ بِيَدِ اللهِ، لَكِنْ لهما أسبابٌ، وبإمكانِ المُسلِم رَفْعُه [أيْ رَفْعُ المَيلِ القَلْبِيّ] بقطع أسبابِ المَوَدّةِ التي يَنشَأ

عنها مَيلُ القلبِ}... ثم قالَ -أي الشيخُ البدراني-: أوجَبَ [أيْ بَعضُ العُلَماءِ] هَجْرَ وقطعَ أسبابِ المَوكةِ مع كُلِّ مَن يَعْلِبَ على ظنِّكَ مَحَبَّتُه [أيْ مِنَ الكُفَّار] بسنبب صِلتِه ولو حَمَلَكَ ذلك على رَدِّ ما ثبت بالشرع جَوازُه كالهَدِيّةِ [دُكرَ الشيخُ رياض المسيميري (عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام) في مقالةٍ له على هذا الرابط أنّ مِن ضَوَابِطِ قُبولِ هَدَايَا المُشركِين والإهْداءِ إليهم: ألا يترَتب على قبولِ الهَدِيّةِ أو إهدائِها مَوَدَّةُ أَو مَحَبَّةً، لِقُولِه تَعالَى {لاّ تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُونَ مَنْ حَادّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلُو كَاثُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَاتُهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ}. انتهى]... ثم قالَ -أي الشيخُ البدراني-: ورَدُوا [أيْ بَعضُ العُلَماء] على مَن إستَدَلُوا بقولِ اللهِ تَعالَى { إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشْنَاءُ } على أنَّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم كانَ يُحِبُّ عَمّه وهو مُشرك، فَ[قالوا]، الجَوابُ أنّ المَعنَى (مَن أَحْبَبْتَ هِدَايَتَهُ لا مَن أَحْبَبْتَ شَنْحُصَه)، كما جَاءَ ذلك مُوصَّحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {إنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ قَانَ اللّهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلِّ...} الآية... ثم نقلَ -أي الشيخُ البدراني- عن بَعض العُلَماءِ قولَهم: لو حَصلَ مَيْلٌ طبيعِيّ إليها [أيْ إلى الزّوجةِ الكِتابيّةِ] بلا قصدٍ ولا إرادة، وفيه نَوعُ مَوَدّةٍ لها طبيعِيّةٍ وفطريّةٍ مِن أجْلِ إحسانِها إليه ولِمَا بينهما مِنَ العِشْرةِ والأولادِ، فهذا لا يُلامُ عليه الإنسانُ بشرطِ مُدافعةِ مَحَبّتِها وعَدَمِ الرّكونِ إلى مَحَبّتِها ويَجِبُ عليه أَنْ يُبْغِضَها لِمَا فيها مِنَ الكُفْرِ... ثم نَقلَ -أي الشيخُ البدراني- عن بَعض العُلَماءِ أنهم: يَرَوْنَ أنّ المُسلِمَ إذا رَأَى مِن نَفسِه مَيلاً ومَحَبّة طبيعِيّة لِلكافِر بسنبب هَدِيَّتِه أو إحسانِه أو صِلْتِه، فإنّه يَجِبُ عليه في هذه الحال قطعُ أسبابِ هذه المَوَدَّةِ، ولو أدّى ذلك إلى رَدِّ الهَدِيّةِ وعَدَم قبولِها، والامتِناع مِنَ الزّيَارةِ، وعليه [أيْ على المُسلِمِ] هَجْرُ الأقارِبِ الكُقّارِ هَجرًا جَمِيلًا إذا آنَسَ مِن نَفسِه إضمارَ المَحَبّةِ

الطّبيعِيّةِ تِجاهَهم باستِثناء هَجْر الوالدَين والزّوجة الكِتابيّةِ فإنّه لا يَجوزُ هَجْرُهم لِهذا الستبب [أيْ إيناس إضمار المَحَبّةِ الطّبيعِيّةِ تِجاهَهم]... ثم قالَ -أي الشيخُ البدراني-: يَقُولُ الشيخُ عبدُالرحمن البرّاك [أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية] {المَحَبَّةُ الطّبيعِيَّةُ قد تَكُونُ مع بُغض دِينِيّ، كَمَحَبَّةٍ الوالِدَينِ المُشرِكَينِ فَإِنَّهُ يَجِبُ بُغضُهما في اللهِ ولا يُنافِي ذلك مَحَبَّتَهما بمُقتَضمَى الطّبيعةِ، ومِن هذا الجنسِ مَحَبّهُ الزّوجةِ الكِتابيّةِ فإنّه يَجِبُ بُغضُها لِكُفرها بُغضًا دِينِيًا ولا يَمنَعُ ذلك مِن مَحَبّتِها المَحَبّة التي تَكونُ بين الرَجُلِ وزَوجِه}... ثم قالَ -أي الشيخُ البدراني-: جاءَ في تَفسير ابْنِ كَثِيرِ {قِيلَ فِي قَوْلِهِ (وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ) نَزَلَتْ فِي أبي عُبَيْدَة [هو عَامِرُ بْنُ عَبْدِاللّهِ بْنِ الْجَرّاح، أَحَدُ الْعَشَرَةِ الْمُبَشّرِين بِالْجَنّةِ]، قتَلَ أَبَاهُ يَوْمَ بَدْرِ؛ (أَوْ أَبْنَاءَهُمْ) فِي الصِّدِيقِ، هَمّ يَوْمَئِذٍ بِقَتْلِ ابْنِهِ عَبْدِالرَّحْمَنِ؛ (أَوْ إِخْوَانَهُمْ) فِي مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَتَلَ أَخَاهُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَوْمَئِذٍ؛ (أَوْ عَشِيرَتَهُمْ) فِي عُمَرَ قَتَلَ قريبًا لَهُ يَوْمَئِذِ أَيْضًا، وَفِي حَمْزَةً وَعَلِيّ وَعُبَيْدَةً بْنِ الْحَارِثِ، قَتَلُوا عُتْبَة، وَشَيْبَة، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَة، يَوْمَئِذِ [حيث قتَلَ حَمْزَةُ شَيْبَة (أَخَا عُتْبَة)، وَقتَلَ عَلِيّ الْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَة، وأمّا عُتْبَهُ فقد جَرَحَه عُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ، وأَجْهَزَ عليه عَلِيٌّ وحَمْزَةً]؛ وَمِنْ هَذَا الْقبيلِ، حِينَ اسْتَشْنَارَ رَسُلُولُ اللَّهِ -صَلِّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْمُسْلِمِينَ فِي أَسَارَى بَدْر فقالَ عُمَرُ (يَا رَسُولَ اللّهِ، هَلْ تُمَكِّنِّي مِنْ قُلاَنٍ -قريبٍ لِعُمرَ - قَأَقْتُلَهُ؟، وَتُمَكِّنُ عَلِيّا مِنْ عَقِيلِ [هو عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَخُو عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]؟، وَتُمَكِّنُ قُلائًا مِنْ قُلانٍ؟، لِيَعْلَمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَيْسَتْ فِي قُلُوبِنَا هَوَادَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ)}. انتهى باختصار. وسئئلَ الشَّيخُ ابنُ عثيمين، كَما جاءَ في (مجموع فتاوي ورسائل العثيمين)، عن حُكم إقامةِ حَفل تُودِيع لِلْكافِر عند إنتِهاء عَمَلِه؛ فأجابَ بقولِه: إقامةُ حَفل تُودِيع لِهؤلاء الكُفّار،

لا شَكَّ أنَّه مِن بابِ الإكرامِ أو إظهارِ الأسنفِ على فِراقِهم، وكُلُّ هذا حَرامٌ في حَقّ المُسلِم، قالَ النّبي صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ {لاَ تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بالسّلام، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طريقِ فَاضْطرُوهُمْ إلَى أَضْيَقِهِ}، والإنسانُ المُؤْمِنُ حَقًا لا يُمكِنُ أَنْ يُكرِمَ أحَدًا مِن أعداءِ اللهِ تَعالَى، والكُفّارُ أعداءُ اللهِ بِنُصِّ القُرآنِ، قالَ اللهُ تَعالَى {مَن كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ قَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ}. انتهى. وسُئلَتِ اللَّجنة الدائمة لِلبُحوثِ العِلمِيّةِ والإِفتاءِ (عبدُالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدُالرزاق عفيفي وعبدُالله بن غديان)، كما جاءَ في كِتابِ (فتاوَى اللَّجنةِ الدائمةِ)، عن حُكم اللهِ في حُضورِ جَنائزِ الكُفّارِ، الذي أصبَحَ تَقلِيدًا سِيَاسِيًّا وعُرِفًا مُتَّفَقًا عليه؛ فأجابَتِ اللَّجنة: إذا وُجِدَ مِنَ الكُقَّارِ مَن يَقُومُ بِدَفْنِ مَوتاهم فَلَيْسَ لِلْمُسلِمِينِ أَنْ يَتَوَلُّوا دَفْنَهم، ولا أنْ يُشاركوا الكُقّارَ ويُعاونوهم في دَفنِهم، أو يُجامِلُوهم في تَشييع جَنائزهم، فإنّ ذلك لم يُعرَفُ عن رَسولِ اللهِ صلِّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا عن الخُلَفاءِ الرَّاشِدِين؛ وأمَّا إذا لم يُوجَدْ منهم مَن يَدفِئُه دَفنَه المُسلِمون كَما فعَلَ النّبيّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَمِّه أبى طالِبٍ لَمَّا تُؤقِيَ، قالَ لِعَلِيِّ {إِذْهَبْ قُوَارِهِ [أَيْ فَعْطِّه بِالتُّرابِ]}. انتهى باختصار. وقالَتِ اللَّجنة الدائمة لِلبُحوثِ العِلميّةِ والإفتاعِ (عبدُالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدُالرزاق عفيفي وعبدُالله بن غديان) أيضًا، كما جاءَ في كِتابِ (فتاوَى اللّجنةِ الدائمة): الأصلُ في الكافِر إذا ماتَ أنْ يُوارِيَه أقاربُه في حُفرةٍ حتى لا يَتَأْدِّي بِه النَّاسُ. انتهى. وقالَ الإمامُ مالِكُ في (الْمُدَوِّنَةُ): لا يُغْسِّلُ الْمُسْلِمُ وَالِدَهُ إِذَا مَاتَ الْوَالِدُ كَافِرًا، وَلاَ يَتْبَعُهُ وَلاَ يُدْخِلْهُ قَبْرَهُ إلاّ أَنْ يَخْشَى أَنْ يَضِيعَ فَيُوَارِيهِ. انتهى. وقالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الدينى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في هذا الرابط: قالَ صاحِبُ الإقناع (وهو أحَدُ أئمّةِ

الحَنابِلةِ) {وإنِّما مُنعَ المُسلِمُ مِن إتِّباع جِنازةِ الكافِر، وإدخالِه في قبره، لِمَا فيه مِنَ التّعظيم له}. انتهى. وقالَ الشّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في (السُّنَّةُ التّركِيَّةُ): النّبيُّ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَم يُعَزَّ حتى في عَمِّه الذي كانَ يَمنَعُه مِنَ الكُقّارِ وكانَ يُعِينُه على تَبلِيغِ الرِّسالةِ، [ف]لم يَثبُتْ أنه عَزّى عَلِيّ بنَ أبي طالِبٍ، وكذلك لم يَثبُتْ أنّه عَزّى أحَدًا مِنَ الصّحابةِ في مَوتِ أُمِّه أو أبيه أو أيّ قريبٍ لِلْمُسلِمِين مِنَ الكُفّارِ. انتهى باختصار. وقالَ الشّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في (السّنّةُ التّركِيّةُ) أيضًا تَحْتَ عُنوانِ (قاعِدةِ السُنَّةِ التَّركِيَّةِ الأُصولِيَّةِ): كُلُّ ما كانَ النّبيُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَادِرًا أَنْ يَفْعَلُه ولم يَفْعَلْه مع وُجودِ الدَّافِع لِذلك الفِعلِ وانتِفاءِ المانِع مِن ذلك الفِعْلِ، لا يَجوزُ لَنا أنْ نَفْعَلَه؛ قُمِن سُنَن رَسولِ اللهِ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ (السُّنَّةُ التَّرْكِيَّةُ)، يَعنِي أنّه تَركَ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْيَاءً فَيكونُ الإقتِداءُ به صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والائتِساءُ به في (تَرْكِها)، لأِنّ مِنَ الأمور ما تَركه صلّى الله عَلَيْهِ وَسلَّمَ مع قِيَامِ المُقتَضَى لِفِعْلِه صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعَدَم المانِع مِن فِعْلِه في وَقْتِه وحَيَاتِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمُقتَضَى هو الدّافِعُ لِلْفِعْلِ أو سَبَبُّ يُحِثُ النّبيّ والصّحابة على فِعْلِ هذا الأمر ويَدفَعُهم لِلْمُسارَعةِ في تَنفِيذِه، والمانِعُ هو أمرٌ ما يَعتَرضُ النّبيّ والصّحابة مِن فِعْلِ العِبادةِ أو اِتِّخاذِ وَسِيلةٍ لِلْعِبادةِ فَيَمْنَعُهم مِن تَأْدِيَةٍ تلك العِبادةِ أو اِتِّخاذِ هذه الوَسيلةِ لِلْعِبادةِ... ثم قالَ -أي الشّيخُ عَلِيّ- تحت عُنوانِ (تَعزيَهُ الكُفّارِ بجَمِيعِ أصنافِهم "المُحارب، المُعَاهَد، الدِّمِّيّ، المُستَأْمَن"): فالدّافِعُ لِتَعزيةِ الكُفّارِ [هو] مِن بابِ (الدّعوة إلى اللهِ) رَجاء إسلامِهم، تبيين سماحة الاسلام، من باب صلة الأرحام لأنه قريبٌ لى؛ [وأمّا] المانعُ مِن تَعزيَةِ الكُفّارِ بجَمِيعِ أصنافِهم، ليس [هناك] مانِعٌ يَمْنَعُنا مِن تَعزيَةِ الكُفّارِ، فالنّبيُّ لم يَنْهَ عن هذا؛ وإليكم تَطبيقُ قاعِدةِ (السُّنّةِ التّركِيّةِ) على

هذا الفِعْلِ [الذي هو تَعزيَهُ الكُفّارِ بجَمِيعِ أصنافِهم]، فهذه الدّوافِعُ التي مَضَتْ كانَتْ مَوجودةً عند النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصَحابَتِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، واعتِبالُ تَعزيَةٍ الكُقّار مَصْلَحة كَرجاء إسلامِهم هي وسييلة لِلدّعوة ولكِنّها مُحدَثة لا تَصبح، لأِنّ وَسَائِلَ الدَّعُوةِ إِلَى اللَّهِ تَوقِيفِيَّةً على قاعِدةِ (السُّنَّةِ التَّرْكِيَّةِ)، وهَلْ كانَ أحدُ أحرَصَ على إسلام الكُفّارِ مِنَ النّبِيّ صَلِّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!، اللّهُمّ لا، اللّهُمّ لا، وهَلْ كانَ أحَدٌ أحرَصَ على إسلام الكُقّارِ مِنَ الخُلَفاءِ الرّاشِدِين؟!، اللّهُمّ لا، اللّهُمّ لا، وهَلْ كانَ أحَدٌ أحرَصَ على إسلام الكُفّارِ مِن صَحابةِ رَسولِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟!، اللَّهُمّ لا، اللَّهُمّ لا، فالدَّافِعُ مِنَ التَّعزيَةِ مَوجودٌ عند النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصَحابَتِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وليس هناك أيّ مانع يَمْنَعُه صلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ سَوَاءٌ وهو مُستَضعَفٌ بِمَكّة أو وهو مُمَكّنُ بِالمَدِينةِ، و[مع ذلك] لم يُعَزّ حتى في عَمِّه الذي كانَ يَمنَعُه مِنَ الكُفّارِ وكانَ يُعِينُه على تَبلِيغ الرّسالةِ، وكذلك الخُلفاءُ الراشدون لم يَقُمْ أحَدٌ منهم بتَعزية ِ الْكُفَّارِ، وكانَ أيَّامَهم جَميعُ أصنافِ الْكُفَّارِ سنواعٌ (المُحارِب، المُعاهَد، الدِّمِّيّ، المُستَأْمَن)، ولا ثبَتَ عن واحِدٍ مِنَ الأصحابِ ذلك، ففيما الحَيْرة يا قومُ؟!، فالدَّافِعُ مَوجودٌ والمانِعُ مُنْتَفٍ، فَتَعزيَهُ الكُفّارِ هي عَينُ البدعةِ ومُحَرّمة، ولا تَجوزُ سَوَاعٌ لِمَصلَحةِ أو لِغَيرِ مَصلَحةِ، فهي مَصلَحة مُلغاةٌ لم يَنظُرْ لَها الشّرعُ بِعَينِ الاعتبار، فَلَيْسَتُ مَصْلَحة مُعتَبَرةً ولا مَصْلَحة مُرسلَة، بَلْ هي مِن بابِ المُوالاةِ لأعداعِ اللهِ، ومَن عَزّى الكُقّارَ فقد إتّهمَ النّبيّ صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ وصَحابَتَه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بِالتَّقْصِيرِ في الدَّعُوةِ، اللهُمَّ أشهدُك أنِّي أبراً مِن هذا، قمنَ فعَلَ مِنَ التَّعَبُدِيّاتِ والقُرُباتِ ما تَركُوه (النّبيّ صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلّمَ وصنحابَتُه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ) مع وُجودِ الدَّافِعِ وانتِفاءِ المانع، فقدْ واقعَ البدعة وتَلبّسَ بها.. ثم قالَ -أي الشّيخُ عَلِيّ-:

فْتَمامُ اِتِّباعِ السُّنَّةِ يَكُونُ بِتَرْكِ ما وَرَدَ تَرْكُه، وفِعْلِ ما وَرَدَ فِعلْه، وإلاَّ فبابُ البدعةِ يُفتَحُ على مِصرَاعَيْهِ عِيَادًا بِاللهِ تَعالَى... ثم قالَ -أي الشّيخُ عَلِيّ-: ولإبْنِ القيّمِ رَحِمَه اللهُ تَفْصِيلٌ بَدِيعٌ ماتِعٌ فِيما نَقلَه الصّحابةُ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ لِتَرْكِه صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَحِمَه اللهُ [في (إعْلامُ الْمُوقِعِينَ)] {أَمَّا نَقْلُهُمْ لِتَرْكِهِ [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] فَهُوَ نَوْعَانِ، وَكِلاَهُمَا سُنَّة؛ أَحَدُهُمَا، تَصْريحُهُمْ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَ كَذَا وَكَذَا وَلَمْ يَفْعَلْهُ؛ وَالتَّانِي، عَدَمُ نَقْلِهِمْ لِمَا لَوْ فَعَلَهُ لَتَوَقّرَتْ هِمَمُهُمْ وَدَوَاعِيهِمْ أَوْ أَكْثُرُهُمْ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى نَقْلِهِ، فَحَيْثُ لَمْ يَنْقُلْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمُ البَتَّة وَلا حَدَّثَ بِهِ فِي مَجْمَعِ أَبَدًا عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ }... ثم قالَ [أي إبْنُ القيّم] {إنَّ تَرْكَهُ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ سئنة، كَمَا أَنّ فِعْلَهُ سئنّة، فَإِذَا اسْتَحْبَبْنَا فِعْلَ مَا تَرَكَهُ كَانَ نَظِيرَ اسْتِحْبَابِنَا تَرْكَ مَا فَعَلَهُ، وَلاَ قُرْقَ}... ثم قالَ -أي الشّيخُ عَلِيّ-: ولا يَسلّمُ الشّخصُ مِنَ الوُقوع في الاضطرابِ، إلاّ بمُتابَعةِ السُّنّةِ وتَرْكِ الابتِداعِ في الدِّينِ؛ ولن يَتِمّ لنا مَعرِفةُ ذلك إلاّ بقاعدة (السّنّةِ التّركِيّةِ)، ولن يَتِمّ التّفريقُ بَيْنَ البدعةِ والمَصلْحةِ المُرسَلةِ إلّا بهذه القاعِدةِ أيضًا... ثم قالَ -أي الشّيخُ عَلِيّ-: قالَ حُدُيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ {كُلُّ عِبَادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْهَا أصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلا تَعَبَّدُوهَا}، وقالَ ابْنُ مَسْعُودٍ {اتَّبِعُوا وَلا تَبْتَدِعُوا فقدْ كُفِيتُمْ، عَلَيْكُمْ بِالأَمْرِ الْعَتِيقِ [أي الْقدِيمِ الأوّلِ]}... ثم قالَ -أي الشّيخُ عَلِيّ-: وأخِيرًا، نَصِيحتِي لِلْمُسلِمِ الصادِق في الاتِّباعِ لِلنّبِيّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اِجعَلْ نُصْبَ عَيْنَيْك هذه القاعِدة [السُّنَّة التَّرْكِيّة] في التَّعَرُّفِ على البدعة، واعرض أيّ عَمَلِ تَرَكَه النّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصَحَابَتُه على قاعِدةِ (السُّنَّةِ التَّرْكِيَّةِ)، وانظُرْ في وُجودِ الدَّافِع وانتفاء المانع؛ فإنْ وُجِدَ الدَّافِعُ وانتَفى المانعُ فلا يَجوزُ لك أنْ تَفْعَلَ لِقِيامِ المُقتَضَى لِلْفِعْلِ وعَدَم المانع مِنَ الفِعْلِ، فإنْ فعَلْتَ، فإنْ كائتْ في العِباداتِ فتكونُ بدعة (كقراءةِ

الفاتِحة على الأمواتِ)، وإنْ كانت في وسائلِ العِباداتِ قتكونُ مَصلَحة مُلغاة (كاتِّخاذِ الخَطِّ [أيْ في المساجِدِ] لِتَسويَةِ الصُّفوفِ، وإخراج زكاةِ الفِطْرِ قِيمة)؛ وإنْ وُجِدَ الدَّافِعُ ووُجِدَ المانِعُ فيجوزُ لك أنْ تَفْعَلَ لِقِيامِ المُقتَضَى لِلْفِعْلِ ووُجودِ المانِع مِنَ الفِعْلِ، فَإِنْ فَعَلْتَ، فَإِنْ كَانَتْ فَي الْعِباداتِ فَتَكُونُ سُنَّةً (كَجَمع النَّاسِ على التَّرَاويح أيّامَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ [قَالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في (السُّنَّةُ التَّركِيَّةُ): تَرَك صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِيَامَ رَمَضانَ مع أصحابه في جَماعةً بَعْدَ لَيَالٍ، وعَلَّلَ ذلك بِخَشْيَتِه أَنْ تُفْرَضَ عليهم، قزالَ المانعُ بموتِه صلّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ. انتهى باختصار])، وإنْ كانتْ في وَسَائِلِ العِبَادَاتِ قُتَكُونُ مَصْلَحَةً مُرسَلَةً (كَجَمع المُصحَفِ أَيَّامَ أبي بَكرِ [قالَ السُّيُوطِيُّ في (الإتقان): قالَ الْخَطَّابِيُّ {إِنَّمَا لَمْ يَجْمَعْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقُرْآنَ فِي الْمُصْحَفِ، لِمَا كَانَ يَتَرَقَبُهُ مِنْ وُرُودِ نَاسِخِ لِبَعْضِ أَحْكَامِهِ أَوْ تِلاَوَتِهِ، فَلَمَّا اِنْقَضَى نُرُولُهُ بِوَقَاتِهِ أَلْهُمَ اللَّهُ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ دُلِكَ وَقَاءً بِوَعْدِهِ الصَّادِق بضمان حِقْظِهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَكَانَ اِبْتِدَاءُ دُلِكَ عَلَى يَدِ الصِّدِّيقِ بِمَشْورةِ عُمَرَ}. انتهى. وقالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الدينى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في هذا الرابط: لمّا تُوافُرَتْ دَواعِي الكِتابة، مُتَمَتِّلةً بِوَفَاتِه صَلِّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما تَرَتُّبَ بَعْدَ ذَلْكُ مِن حُروبِ الرِّدَّة التي إستَنقدتُ عَدَدًا كَبِيرًا مِنَ الصّحابةِ الحَفظةِ، لَمَّا حَدَثَ ما حَدَثَ بادَرَ الصّحابةُ إلى جَمعِه وتدوينه. انتهى. وقالَ الشّيخُ عَلِيُّ بنُ سليمان العبيد (الأستاذ بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في (جَمعُ القُرآنِ الكَريمِ حِفظًا وكِتابةً): إنّه لم يُوجَدْ مِن دَواعِي الجَمع في مُصحَفٍ واحدٍ مِثلَ ما وُجِدَ في عَهدِ أبي بكر الصِّدِيق رَضِيَ اللهُ عنه، فقد كانَ المُسلِمون في عَهدِ النّبيّ صلّى اللهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ بِخَيرٍ وأمنٍ، والقُرَّاءُ كَثِيرون، والفِتنةُ مأمونة، وڤوْقَ هذا، الرَّسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بينهم، بخِلافِ ما حَصَلَ في عَهدِ أبي بكرِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عنه مِن مَقْتَلِ الْحُقَاظِ، انتهى]). انتهى باختصار. وسَنئلَ الشّيخُ ابنُ عثيمين، كما جاءَ في (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين)، عن حُكم تَعزيَةِ الكافِر؛ فأجابَ بقولِه: تَعزيَةُ الكافِر إذا ماتَ له مَن يُعَزَّى به مِن قريبٍ أو صَدِيق، في هذا خِلافٌ بَيْنَ العُلَماءِ، قُمِنَ العُلَماءِ مَن قالَ {إنّ تَعزيتَهم حَرامٌ}، ومنهم مَن قالَ {إنّها جائزةٌ}، ومنهم مَن قصلَ في ذلك فقالَ {إنْ كانَ في ذلك مَصْلَحة كَرَجاءِ إسلامِهم، وكَفِّ شَرِّهم الذي لا يُمكِنُ إلاّ بتَعزيَتِهم، فهو جائزٌ وإلاّ كانَ حَرامًا}؛ والراجِحُ أنّه إنْ كانَ يُفهَمُ مِن تَعزيَتِهم إعزازُهم وإكرامُهم كانت حرامًا وإلا فيُنظرُ في المصلَحةِ [قالَ الشّيخُ عَلِيٌ بنُ شَعبانَ مُعلِّقًا على هذه الفتوى: سبحانَ الله!، رَعْمَ أنّ الشَّيخَ لا يَقولُ بالبدعةِ الحَسنةِ، إلاّ أنَّه قالَ بِها دُونَ أَنْ يَشْعُرَ في مَسألةِ التَّعزيةِ، فقدِ استَحسنَ التّعزية لأِنَّها فِيها مَصْلَحةً كَرَجاءِ إسلامِهم على حَدِّ قولِه رَحِمَه اللهُ!، وهَلْ كانَ أحَدُ أحرَصَ على إسلام الْكُفَّارِ مِنَ النّبِيِّ صَلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والْخُلَفَاءِ الرّاشِدِين؟!. انتهى من السّنّة التَّركِيَّهُ]. انتهى]... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسي-: إنَّنا مُكَلِّفُونِ في مُعامَلاتِنا وأحكامِنا في الدُّنْيَا بِالظَّاهِرِ دُونَ الباطِنِ، وهذا مِن فضلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ عَلَينًا، وإلَّا لأمْسني الإسلامُ وأهلُه أَلْعُوبِهُ وأَضْحُوكَهُ لِكُلِّ جاسُوسٍ وخَبِيثٍ وزِنْدِيقِ... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسى -: إنّ هؤلاء الطّواغِيتَ أشرَدُ خُبثًا وأعظمُ مَكْرًا مِن فِرْعَوْنَ، فَهُمْ لا يَلْجَأُونَ إلى أسلُوبِه في تَقتِيلِ الأبناءِ، إلا في آخِرِ الأمْرِ حِينَ تَعْجِزُ أسالِيبُهم الخَبيثةُ الأُخْرَى، فيُحاولون جاهِدِين قبْلَ ذلك أنْ يَقْتُلُوا هذه المِلَّة في نُفُوسِهِم، فبَدَلاً مِن أنْ يُهْلِكُوا الأجْيالَ حِسِيًّا كما فَعَلَ فِرْعَوْنُ، يَقْتُلُونِ فيهم هذه المِلَّةَ فيُهْلِكُونِهم أيّما إهلاكٍ، وذلك

بتَرْبِيَتِهم على حُبّهم والوَلاءِ لهم ولِقوَانِينِهم وحُكوماتِهم عَبْرَ مَدارسِهم الفاسِدةِ هذه، ووَسائل إعلامِهم الأُخْرَى التي يُدْخِلُها ويَنْقُلُها كَثِيرٌ مِن جُهَّالِ المُسلِمِينِ إلى بُيُوتِهم، فبَدَلاً مِن أَنْ يُثِيرَ هؤلاء الطّواغِيتُ الناسَ باستِعجالِ القَتْلِ الحَقِيقِيّ، يَتّبعون هذه السبياسة الخَبيثة لِيُسبَحَ الناسُ بِحَمْدِهم وبأقضالِهم على أنهم ماسبحو الأُمبِيّةِ وناشيروا العِلْمِ والحَصْنَارِةِ، وفوقَ ذلك كُلِّه وتَحْتَ هذا الغِطّاءِ يُرَبُّونِ مِن دُرَارِيّ [(دُرَارِيّ) جَمْعُ (دُريّة)، والدُريّةُ هُمُ الصّبْيَانُ أو النِّسناءُ أوْ كِلاهُمَا] المُسلِمِين أَتْباعًا أوْفِيَاءَ وخَدَمًا مُخلِصِين لِحُكوماتِهم ولِقوَانِينِهم وأُسرِهم الحاكِمةِ، أو على أقلِّ الأحوالِ يُرَبُّون جِيلاً مائعًا جاهِلاً مُنحَرِفًا راغِبًا عن هذه الدّعوةِ الصُّلْبةِ والمِلّةِ القويمةِ مُداهِنًا لأهلِ الباطلِ لا يَقُورَى بَلْ ولا يَصلُحُ لِمُواجَهَتِهم أو يُفَكِّرُ فيها... ثم قالَ -أي الشيخُ المقدسي-: أمَا آنَ لهم [أيْ لدُعاةِ زمَانِنا] أنْ يَستَيقِظوا مِنَ الغَقلاتِ ويُقوِّموا الانحِرافاتِ؟، أوَ مَا كَفَاهُمْ سنُقُوطًا في ألاعِيبِ الطُّغاةِ وكِتْمانًا لِلحَقِّ وتَلْبِيسنًا على الناسِ ومَضْيَعة لِلْجُهودِ والأعْمار؟، فإنّه والله اختِيارٌ واحِدٌ (إمّا شَريعةُ اللهِ، وإمّا أهْواءُ الذِين لا يَعْلَمون)، وليس هناك طريقٌ وسَطٌ بين الشّريعة المُستقيمة والأهواء المُتقلّبة. انتهى باختصار.

(10)وقالَ الشيخُ عبدُالله التهامي في (مجلة البيان، التي يَرْأسُ تحريرَها الشيخُ أحمد بن عبدالرحمن الصويان "رئيس رابطة الصحافة الإسلامية العالمية") تحت عنوان (ضوابط الضرورة في الشريعة الإسلامية): فقد استسلمَ مُعظمُ الناس إلى نعمة الترخُص، ورَغِبَوا في استبقاء هذه النّعمة وعَدَم زَوالِها، مع أنّ مسألة الترخُص تُعتبرُ مِنَ الأمور العارضة والقضايا الطارئة، إلا أنها صارت في كثير مِن الأحيان عند بعض الناس دريعة إلى التّخلص والتقلّب مِنَ الالتزام بقيود هذه الشريعة... ثم قالَ -أي الشيخُ التهامي-: إنّ أهلَ الزينغ والهوَى، كَثِيرًا ما يَتَعَلقون

بسِتَارِ الضرورةِ في تحقيق مَاربِهم ونَيْلِ أغراضِهم، فيُحَمِّلون هذه الشريعة باطِلَ صَنِيعِهم وسُوعَ مَكْرِهِمْ، بَلْ ورُبِّما يَنْسَلِخون مِنَ الدِّينِ كُلِّه باسم الضرورةِ أو الحِكمةِ أو المَصلَحة... ثم قالَ -أي الشيخُ التهامي-: المرادُ بحالةِ الضرورةِ عند علماءِ الشَّريعةِ في مِثْلِ قولِهم {يَجوزُ كذا عند الضرورةِ (أو لأِجْلِ الضرورةِ)} تلك الحالةُ التي يَتَعَرَّضُ فيها الإنسانُ إلى الخَطرِ في دِينِه أو نَفْسِه أو عَقْلِه أو عِرضِه أو مالِه، فَيَلْجَأ لِكَى يُخَلِّصَ نَفْسَه مِن هذا الخَطْرِ إلى مُخالَفةِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ التَّابِتِ، وذلك كمَن يَغْصٌ بِلُقْمَةِ طَعَامٍ ولا يَجِدُ سِوَى كَأْسٍ مِنَ الْخَمْرِ يُزِيلُ هذه الغُصّة؛ وقد تُواتَرَتِ الأدِلَّهُ على أنَّ هذه الشريعة جاءَتْ لِحفْظِ الضَّرُوريّاتِ الخَمْسِ (الدِّينِ والنَّفْسِ والعَقْل والنّسل والمال)، والمُرادُ بالضّرُوريّاتِ الأمُورُ التي لا بُدّ مِنَ المُحافظةِ عليها حتى تَستَقِيمَ مصالحُ الدُّنْيَا والآخِرَةِ على نَهْج صحيح دُونَ اختِلالٍ، وإنَّما يكونُ ذلك بالمُحافظةِ على هذه الأمُورِ الْخَمْسنةِ، لذا تُسنمَى الضّرُوراتِ (أو الضّرُوريّاتِ) الْخَمْسَ، وتُسمَى بالكُلِيّاتِ الْخَمْسِ أيضًا لِكَونِها جامِعة لجميع الأحكام والتكالِيفِ الشّرعِيّةِ، فهي كُلِيّة تَنْدَرجُ تحتها جميعُ جُزئِيّاتِ الشّريعةِ، وتُسمَى أيضًا بمَقاصدِ الشّريعة لِمَا تُبَتَ -بالاستقراءِ التّامّ لهذه الشّريعةِ دَقِيقِهَا وَجَلِيلِهَا- كَوْنُ المُحافظةِ على هذه الأمُورِ الخَمْسةِ أَمْرًا مَقصُودًا للشارع... ثم قالَ -أي الشيخُ التهامي- تحت عنوان (الفرق بين الضرورة والحاجة): الضرورة حالة تستَدعى إنقادًا، أمّا الحاجَة فهي حالة تستدعي تيْسبيرًا وتسنهيلاً، فهي مَرْتَبة دُونَ الضرُّورةِ، إذْ يَتَرَتَّبُ على الضّرُورةِ ضَرَرُ عظيمٌ في إحْدَى الكُلِّيّاتِ الخَمْسِ. انتهى. وقالَ الشيخُ محمد صالح المنجد في خُطْبَةٍ له بعُنُوان (التساهُل في الاحتجاج بالضرورة) مُفَرَّعَةٍ على موقِعِه في هذا الرابط: حَدِيثُنا في هذه الخُطبة عن موضوع حَصلَ فيه خَلطٌ كثيرٌ، وحَصلَ

فيه استغلالات سَيّئة كثيرة مِن كثيرٍ مِن أصحابِ النّوَايَا السّيّئةِ، ولذلك كان لا بُدّ للمُسلم مِن فَهْمِه وقهم ما يَتَعَلَّقُ به، ألا وهو القاعدة الشرعيّة العظيمة {الضّرُوراتُ تُبيحُ المحظوراتِ}، هذه القاعدة التي ظُلِمَتْ ظُلْمًا عَظِيمًا مِن كثيرٍ مِن أَبْنَاعِ المسلمِين، هذه القاعدة التي أصببَحَ الاستدلالُ بها على ما هَبّ ودَبّ مِنَ الأُمُورِ دَيْدَنَ عامّةِ الذِين يَعْصُونَ اللهَ سُبحانَهُ وتَعالَى، كُلّمَا أرادَ أَحَدُهم أَنْ يَفْعَلَ مَعصبِيَةً -أو فَعَلَها فَناقَتْتُه في ذلك كان مِن حُجَجِه {الضّرُوراتُ تُبيحُ المحظوراتِ}!، فما هي حقيقة هذه القاعدة وما هي ضوابطها؟؛ قالَ اللهُ تَعالَى {فَمَنِ اضْطُرٌ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادِ فَإِنَّ رَبِّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}، وقالَ {فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادِ فلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ، إنّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}، وقالَ عَزّ وَجَلّ {وَقَدْ قُصَّلَ لَكُم مّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ}، لماذا شَرَعَ رَبُّنا جَوَازَ أَكُلِ المَيْتةِ للضّرُورةِ وجَوَازَ تَناوُلِ الأَمْرِ المُحَرَّمِ للضّرُورةِ؟، لأنّه قالَ عَزّ وَجَلّ {يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}، وقالَ {مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطهِّرَكُمْ}، وقالَ {يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ}، وقد أَجْمَعَ الْقُقهاءُ على أنّ للجائع المُضْطرّ الذي لا يَجِدُ شيئًا حَلالاً يَدْفعُ به الهَلاكَ عن نَقْسِه أَنْ يَتَناوَلَ المُحَرَّمَ إِذَا لَم يَجِدْ غيرَه، فيَتَناوَلُ منه بقدْرِ ما يُزيلُ ضَرُورَتَه، لأنّ اللهَ قالَ {قُمَنِ اضْطُرٌ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ، قَإِنَّ اللَّهَ غَقُورٌ رّحِيمٌ}؛ وقالَ اللهُ سُبْحانَهُ وتَعالَى مُبَيِّنًا حالة أخْرَى مِن حالاتِ الإضْطِرارِ {مَن كَفْرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالإِيمَانِ}، فإذا كانَ المُسلمُ قد تَعَرَّضَ لتَهدِيدٍ حَقِيقِي وتَعذيب وَحْشِي، يُرادُ منه أنْ يَنْطِقَ بكلمةِ الكُفرِ، نَطْقَ بها لِسائه، وقلبُه مُطْمَئِنٌ بالإيمان؛ فإدنْ، هذه القاعدة في الشريعة مَحفوظة بأدِلتِها، قائِمة، مِن عَلاماتِ ومَيْزاتِ هذا الدِّينِ؛ ولكنْ أيُّها المسلمون، مَتَى يُصبْحُ الشيءُ ضَرورةً، ما مَعْنَى كلمةِ

الضّرورةِ؟، إنّ كثيرًا مِنَ الناسِ يُفْسِرون الضّرورة بأيّ مَشْنَقّةٍ تَعْرِضُ، بأيّ دَرَجةٍ تكونُ، أو يُفْسِرُون الضّرورة بحاجَتِهم إلى التّوسُّع في الأمُورِ الدُّنْيَويَّةِ، ولأجْلِ ذلك يَنتَهِكُون حُرْمة الشّريعةِ... ثم قالَ -أي الشيخُ المنجد-: فأمّا الضّرورةُ فقد ذكرَ العلماءُ تَعريفها، وقالوا {إذا تَرَتّبَ على عَدَم فِعْلِ الشّيءِ المُحَرّمِ هَلاكٌ، أو الْحاقُ الضّرر الشّديدِ، بأحَدِ الضّرُورِيّاتِ الْخَمْسِ (وهي الدِّينُ والنّفْسُ والعَقْلُ والمالُ والعِرْضُ)، فإنه عند ذلك يَجُوزُ له أنْ يَتَناوَلَ المُحَرَّمَ للضَّرُورةِ}، فتأمَّلْ كَلاَمَهم رَحِمَهم اللهُ في قولِهم {هَلاكٌ، أو الْحاقُ ضرر شنديدٍ، عند ذلك يَجُوزُ له أنْ يَرتَكِبَ هذا المُحَرّمَ للضّرُورةِ}، وهذا الكلامُ أيضًا فيه تَقْصِيلٌ، ولذلك فإنّنا لا يَجوزُ لنا أنْ نَترُكَ الجِهادَ في سبيلِ اللهِ مِن أَجْلِ المُحافظةِ على النُفُوسِ ونَقُولَ {إِنّ تَرْكَ الجِهادِ ضَرورة لأنّ الجهادَ يُسبَبُّ قَتْلَ النَّقْسِ}، كلاّ، لأنّ حِقْظ الدِّينِ أعْلَى [مِن حِقْظِ النَّقْسِ] والجِهادُ لا بُدّ منه لِحِفْظِ الدِّينِ.. ثم قالَ -أي الشيخُ المنجد-: وهناك أمُورٌ تُقدّمُ وتُؤخّرُ في أبوابِ الضّرورةِ، فلو أنه غصّ بلقمةٍ [و]لم يَجِدْ إلاّ خَمْرًا لِيَبتَلِعَها [أي اللُّقْمة] وإلاَّ لَمَاتَ وهَلَكَ واخْتَنَقَ، جازَ له أنْ يَتَناوَلَ ما يُسلِّكُ به تلك الغُصّة ويَنْجُو به مِنَ الْهَلَاكِ، فَتَنْجُو نَفْسُهُ ولو أدّى لإلْحاق ضرَرِ بِعَقْلِه [وذلك لأنّ حِفْظ النَّفْسِ أعلى مِن حِفْظِ الْعَقْلِ]... ثم قالَ -أي الشيخُ المنجد-: لا بُدّ لنا أنْ نَعْلَمَ ونَعْرِفَ ما هي القواعدُ [يَعْنِي ضَوَابِط قاعدةِ (الضّروراتُ تُبِيحُ المحظوراتِ)] التي دُكَرَها العُلماءُ، لِنَكُونَ على بَيّنةٍ عند اِستِخدام هذا الأمر الخَطِيرِ، الذي إنْ لم يُحْسَنِ استِخدامُه تَعَرّضَ المُستَخدِمُ للهَلاكِ في العاجِلِ والآجِلِ؛ أوّلاً، يَجِبُ ألّا يَتَسَبّبَ الإنسانُ لإيقاع نَفْسِه في الضّرورة، فلو أنّه أتلف ماله وطعامه الطّيّب، وهو يَعْلَمُ أنّه سيَضْطُرُ [أَيْ بسبَبِ ذلك] لأِكْلِ طْعَامٍ مُحَرِّمٍ، كان آثِمًا عند اللهِ بفِعْلِه هذا؛ ثانيًا، فإنّ الضّرُورَة لا بُدّ أنْ تُقدّرُ

بِقَدْرِهَا، إنّ بابَ الضّرُورةِ ليس مَفتُوحًا عَلَى مِصرَاعَيْهِ يَدخُلُ منه كُلٌ مَن هَبّ ودَبّ بأيّ طريقة شاء، وإنّما هو مَضبُوطٌ بضوابط يَعْلَمُها أهلُ العِلم التِّقاتُ، دُكروها في كُتُبِهِم، ويَذكُرُها المُقْتُونِ المُخْلِصونِ للناسِ إذا سنئِلُوا، فالضّرُورَةُ لا بُدّ أن تُقدّرُ بقدْرها، فمن أضطر إلى الكذب (مَثلاً) فإنْ أمْكنَهُ التوْريَةُ لا يَجوزُ له أنْ يكذب، والتُّورْيَهُ أَنْ يَأْتِي بِلَفْظِ لَهُ مَعْنَى بَعِيدٌ في نَفْسِه، ومَعْنَى قريبٌ في نَفْسِ الوَقْتِ يَفْهَمُه السامع، فعند ذلك لا يَجوزُ أنْ يَكذِبَ، ويَستَخدِمُ [أيْ على سَبيلِ الوُجوبِ] التّوْريَة، وإذا أضْطُرٌ إلى الكَذِبِ، كأنْ يكونَ عنده مالُ إنسانِ مَعصُومٍ مُخَبّاً، فَجَاءَ ظالِمٌ يقولُ له { هَلْ عندك المالُ؟}، ولم يَجِدْ طريقة لِلتّوْريَةِ، فيَجوزُ له أنْ يَكْذِبَ في هذا الأمْر فقط، بجُمْلَةٍ مُحَدّدةٍ لا يَنتَشِرُ الكَذِبُ إلى غيرِها، ومَن أكْرِهَ على النّطق بكلمةِ الكُفرِ لا يَجُوزُ له أنْ يَكْفُرَ بِقلْبِه، لأنّ الكُفْرَ على اللِّسانِ فقطْ إذا أضْطُرٌ إلى ذلك [قالَ الشيخُ أبو بصير الطرطوسي في كتابه (شُروطُ الآ إلهَ إلاّ اللهُ"): الإكراهُ سُلطائه على الجَوَارِحِ الظاهِرةِ لا الجَوَارِحِ الباطِنةِ [(جَوَارِحُ الإِنْسَانِ الظاهِرةِ) هي أعْضَاؤُهُ الظاهِرةِ الَّتِي يَكْتَسِبُ بِهَا، وَهِيَ الْعَيْنُ وَالأَدُنُ وَالنِّسَانُ وَالْبَطْنُ وَالْقَرْجُ وَالْيَدُ وَالرَّجْلُ؛ أمَّا (الجَوَارِحُ الباطِنةُ) فهي القلْبُ فقط، وقد عَلْبَ التّعبيرُ بالجَمْع لمُشاكلةِ قولِهم [الجَوَارِحُ الظاهرةُ]]. انتهى]، ومَن جازَ له التّيَمُّمُ للضّرورةِ، فإذا قدر على استِعمال الماء لا يَجوزُ له أنْ يُواصِلَ في التّيمُّم، ومَن أضْطُرّ للإفطار في شبَهْر رَمَضانَ مِن أَجْلِ المَرَضِ، فإذا اِشتَدّ وقويَ وأطاقَ الصِّيامَ ما جازَ له أنْ يُكْمِلَ في إفطاره، وكذلك المُسافِرُ لو أقامَ لا يَجوزُ له الإكْمالُ في الإفطارِ في رَمَضانَ، وخُدُّ مَثلاً مِنَ الأمْثِلةِ التي يَتَعَرّضَ لها كثيرٌ مِنَ النّاسِ في هذه الأيّامِ بسببِ عَدَمِ الاحتِيَاطِ في الشّريعةِ، وعَدَم وُجودِ الجُهودِ الصّحيحةِ التي تُزيلُ الحَرَجَ عن كثيرٍ مِن نِساءِ المُسلمِين،

(كَشْفُ الطّبيبِ على المرأةِ المَريضةِ)، [فَ]بِسنَبَبِ تَقْصِيرِنا وإهمالِنا وعَدَم تَخطِيطِنا وانتباهِنا للمُحَرّماتِ، حَصلَ تَقصِيرٌ شَدِيدٌ في تنظيمِ الأمُورِ، فصارَتِ المرأةُ تُضْطُرٌ في كثيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ للكَشْفِ عند الطّبيبِ الأَجْنَبِيّ، وهنا لا بُدّ أَنْ نَفْهَمَ مَعْنَى تَقدِير الضّرورة بقدرها في مِثل هذا المَوضع، فمَثلاً لا بُدّ أنْ تَبحَثَ عن طبيبة مُسلِمة إ لِزَوجَتِكَ أو بِنْتِكَ، فإنْ لم يُوجَدْ طبيبة مُسلِمة مُؤَهّلة، في أيّ مَكانٍ تَستَطِيعُ الوُصولُ ا إليه، وتستَطِيعُ دَفْعَ أَجْرِه، جازَ اللُّجوءُ إلى طبيبةٍ كافرةٍ، فإنْ لم تُوجَدْ طبيبة كافرةُ مُؤَهِّلَةَ أيضًا جازَ اللُّجوءُ إلى الطّبيبِ المُسلمِ المُؤِّهَلِ [قلتُ: ويُراعَى هنا تَقدِيمُ الطّبيبِ السُنِّيِّ على الطّبيبِ المُبتَدع. وقد قالَ الشيخُ صالح الفوزان في فيديو له بعُنوانِ (ما حُكْمُ مُجالَسةِ أَهْلِ البِدَعِ بِحُجّةِ التّقرّبِ إليهم وتَعلِيمِهم الدِّينَ الصّحِيحَ؟): لا تَقْرَبْ مِن أَهْلِ البِدَعِ أَبَدًا، يُؤَثِّرون عليك، وتَأْثُمُ بِجُلُوسِك معهم، اِبتَعِدْ عنهم إلاّ إذا دَعَتِ الحاجَةُ إلى مُناظرَتِهم وبَيَانٍ ما هُمْ عليه مِنَ الباطِلِ وأنتَ عندك أَهْلِيّةٌ لذلك، فلا مانع، في حُدُودٍ. انتهى]، فإنْ لم يُوجَدْ جازَ اللُّجوءُ إلى الطّبيبِ الكافِرِ، فَهَلْ يَتّبعُ الناسُ هذا التَّنفِيدُ؟، ثم إذا جازَ للطّبيبِ الكَشْفُ عن المرأةِ الأجنبيَّةِ، فيَجِبُ أَنْ يكونَ بدُونِ خَلْوَةٍ، وأن يَحْضُرَ مَحْرَمُها (مَثَلاً)، وأنْ يَكْشِفَ على مَوضِع العِلَّةِ فَقطْ ولا يَتَعَدَّاه، وإذا كانَ النَّظرُ إلى مَوضِع العِلَّةِ يَكفِي فلا يَجوزُ له أنْ يَلمِسَ، وإذا كانَ يَكْفِيه لَمْسٌ مِن وَراعِ حائلِ لا يَجوزُ له أنْ يَلمِسَ بغير حائلٍ، وإذا كانَ يَتَوَجّبُ أنْ يَلمِسنَه بغير حائلٍ فلا يَلْمِسُ ما حَوْلَه مِنَ المِنْطقةِ التي لا عَلاقة لها بالعِلَّةِ، ولا عَلاقة لها بالعِلاج أيضًا، وإذا كانَ يَكفِيه أَنْ يَقْحَصَ لِمُدّةِ دَقِيقةٍ (مَثَلاً) فلا يَجوزُ له أَنْ يَتَعَدّى هذه الِفَتْرة، وكُلّ إنسان مُؤتَّمَنٌ على حَريمِه، وَمَا أَكْثُرَ التَّفريط في هذا الأمر في هذه الأيَّام؛ ثالثًا، إنَّ الضّرَرَ لا يُزالُ بمِثلِه أو شيءٍ أَكْبَرَ مِنْهُ، فَمَثلًا لو قالوا له {أَقْتُلْ قُلانًا وإلا سَلَبْنا

مالَكَ} فلا يَجوزُ له أنْ يَقْتُلُه، بَلْ لو قالوا له {أُقَتُلْ فُلاَنًا وإلاّ قَتَلْناكَ} وفُلانٌ هذا مُسلِمٌ مَعصومٌ، لا يَجوزُ له أنْ يَقْتُلَه لأنّ النُّفوسَ في الشّريعةِ سنوَاسِيَة، وكذلك لو أكْرِهَ جُنْدِيٌّ مُسلِمٌ بِالقَتْلِ على أَنْ يَدُلُّ الْعَدُوِّ على تُغْرَةٍ يَنْفُذُونِ منها إلى البَلْدِ المُسلِم، لِكَيْ يَحتَلُوه ويُوقِعوا القتَلَ والتّشريدَ في أهْلِه، ما جازَ له أنْ يَدُلّهم ولو قتلُوه... ثم قالَ ـ أي الشيخُ المنجد ـ: ثم إنّ كثيرًا مِنَ الناسِ يقولون لك {نحن مُكْرَهون (أو أَكْرِهْنا)}، فما هو الإكراهُ الذي يُبَاحُ به الأمْرُ المُحَرَّمُ؟، هل هو ضَرْبُ سنوْطٍ أو سنوْطين (مَثْلاً) لأِنْ يَنْتَهِكَ حُرْمَةَ اللَّهِ بِالزِّنَى (على سَبِيلِ المِثَالِ)؟؛ قالَ الفُّقهاءُ {الضَّرِبُ الذي يُعتَبَرُ إكراهًا هو ما كانَ فيه خَشْنيَةٌ تَلَفِ النَّفْسِ أو أحَدِ الأعضاءِ، أو ألمٌ شَدِيدٌ لا يُطِيقُ تَحَمُّلُه} [قالَ إبنُ الجوزي في (زاد المسير): قالَ الْقاضِي أَبُو يَعْلَى {فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ [أيْ قِصّةِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَة] دَلاَلَةً عَلَى أنّ الْخَوْفَ عَلَى الْمَالِ وَالْوَلَدِ لا يُبِيحُ التّقِيّةُ فِي اطْهَارِ الْكُفْرِ، كَمَا يُبِيحُ فِي الْخَوْفِ عَلَى النّفْسِ، ويَبِينُ دُلِكَ أَنّ اللّهَ تَعَالَى قررَضَ الْهِجْرَة، وَلَمْ يَعْدُرْهُمْ فِي التَّخَلُفِ لِأَجْلِ أَمْوَالِهِمْ وَأَوْلاَدِهِمْ}. انتهى]، بَلْ إنّهم دُكروا شُروطًا للإكراهِ، كأنْ يكونَ المُكْرِهُ مُتَمَكِّنًا مِنَ التّنفِيذِ [وإلاّ كان تَهدِيدُه هَدُيَانًا وضربًا مِنَ اللَّغْوِ الذي لا يُلتَقَتُ إليه]، وأنْ يكونَ المُكْرَهُ عالِمًا [أيْ مُتَيَقِّنًا] أو غالبًا على ظنِّه أنّ المُكْرِهَ سينُنَقِدُ وَعِيدَه [لأنّ الأحكامَ الشّرعِيّةُ تُنَاطُ باليَقِينِ والظّنُونِ الغالِبةِ، لا بالأوهام والظُّنُونِ المَرجوحةِ والاحتِمالاتِ البَعِيدةِ]، وأنْ يكونَ المُكْرَهُ عاجِزًا عن دَفْع الإكراهِ عن نَفْسِه (إمّا بالمُقاوَمةِ أو الفِرَارِ)، وأنْ يكونَ الإكراهُ بشيءٍ فيه هَلاكٌ للمُكْرَهِ أو ضَرَرٌ عَظِيمٌ (كالقَتْلِ أو إِثْلاَفِ عُضْوِ مِنَ الأعضاءِ أو التّعذيبِ الْمُبَرّحِ أو السبَّدْنِ الطُّويِلِ الذي لا يَحْرُجُ منه)، وأنْ يكونَ الإكراهُ قوْريًّا (كأنْ يُهَدِّدَه بالقتلِ قورًا إذا لم يُنَفِّدُ) أمَّا إذا قالَ له {إذا لم تَفعَلْ كذا ضرَبْتُكَ عَدًا (أو بَعْدَ عَدِ)} فلا يُعتَبَرُ إكراهًا

صَحِيحًا [قالَ ابنُ حجر في (فتح الباري): فلو قالَ (إنْ لَمْ تَفْعَلْ كَذَا ضَرَبْتُكَ عَدًا) لأ يُعَدُّ مُكْرَهًا، وَيُسْتَثَنَى مَا إِذَا ذَكَرَ زَمَنًا قَرِيبًا جِدًا أَوْ جَرَتِ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ لَا يُخْلِفُ. انتهى]؛ فتأمّل الشّروط التي وضَعَها الفّقهاء لهذا، لِتَعْلَمَ أيّها المُسلِمُ أنّ المسألة ليستْ ٱلْعُوبِة، وأنّ القضيّة ليستْ سهَلْة، ثم قارنْ بين هذا وبين ما يَقُومُ به كثيرٌ مِن مُقْتِى السنُّوعِ بإفتاعِ الناسِ ببَعضِ الأمُورِ بحُجّةِ الضّرُورةِ، في غيرِ مَحَلِّها [قالَ الشيخُ أبو محمد المقدسي في (مِلّة إبراهيمَ): كَثِيرٌ مِن دُعاةِ زَمانِنا، يُدَنْدِنون على أحادِيثِ الرُّخَصِ والإكراهِ والضّروراتِ طُوالَ حَيَاتِهم، وكُلّ أيّامِهم في غيرِ مَقامِها [أيْ غيرِ مَوضِعِ التَّرَخُصِ والإكراهِ والضّرورةِ]، وَيَلِجُون بِحُجّتِها في كُلِّ باطِلِ، ويُكَثّرون سنوادَ حُكوماتِ الكُفرِ والإشراكِ، دُونَما إكراهِ أو إضْطِرارِ حَقِيقين، قَمَتَى يُظهرون الدِّينَ؟!. انتهى]... ثم قالَ -أي الشيخُ المنجد-: لماذا يَتَساهَلُ بعضُهم في إفتاءِ الناسِ في أمُورِ بحُجّةِ الضّرُورةِ، وليس فيها ضرَورةٌ؟؛ (أ)عَدَمُ خَوفِهم مِنَ اللهِ؛ (ب)وعَدَمُ تَمَكُنِهِم مِنَ العِلْمِ؛ (ت)وسيطرة رُوح التّيسيير في غير مَحَلِّه- على نُفُوسِهم [قالَ الشيخ يوسف بن أحمد القاسم (عضو هيئة التدريس بالمعهد العالى للقضاء) في مقالةٍ له بعنوان (موقف العامة من خلاف المفتين) في هذا الرابط على موقع الشيخ سليمان الماجد (عضو مجلس الشورى السعودي): في زَمَانِنا كَثُرَ المُقْتُونِ الذِينِ يَجْرُونِ وَراءَ رُخَصِ الفُقهاءِ بِحُجّةِ المَصلَحةِ أو التّيسيير على الناس!. انتهى باختصار]، والتّيسبيرُ أمْرٌ مُعتَبَرٌ في الشّريعةِ، وهو مِمّا تَقومُ عليه الشّريعةُ، لكنّ التّيسبيرَ إذا تَعارَضَ مع أحَدِ مَقاصِدِ الشّريعةِ فلا يُعتَبَرُ تَيْسبيرًا شَرعِيًّا، قالَ اللهُ عَزّ وَجَلِّ {إِنَّ الَّذِينَ تَوَقَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنثُمْ، قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأرْضِ، قالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللّهِ وَاسِعَةَ قَتُهَاجِرُوا فِيهَا، فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنّمُ،

وَسَاءَتْ مَصِيرًا}، فلماذا لم يُعتَبَروا مُكْرَهِين؟، لأنهم كانوا يستطيعون الهجرة مِن بِلادِ الكُفرِ، أقاموا تحتَ رَايَةِ الكُفرِ يُفتَنُونِ في دِينِهم، ويتَنازَلون عن أمُورِ الدِّينِ، وقالوا {مُسنتَضْعَفِينَ}، لماذا لم تُهاجِروا؟!، وكذلك لو قالَ إنسانٌ {إنّ مِنَ التّيسبيرِ ألاّ نَحْرُجَ إلى الجِهادِ في وَقَتِ الْحَرِّ}، فاسمَعْ ماذا يقولُ اللهُ {وَقَالُوا لاَ تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ، قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدٌ حَرًّا}؛ (ث)ومِنَ الأُمُورِ التي تَجعَلُ بعضَ المُفتِين بالباطلِ يُفتون الناسَ بالضّرورةِ الحِرْصُ على مُواققةِ رَعْبةِ المُستَقْتِي، لإغراءاتِه أو ضُغُوطِه على المُقْتِى، مِن جِهَةٍ تَرغبُ (مَثلاً) استِصدارَ قَتْوَى ثُوافِقُ مُيولَها وأهْواءَها، فالمُقْتِى إذا لم يَكُنْ عنده خَوفٌ مِنَ اللهِ أَقْتَى بما يُوافِقُ رَعْبة القومِ مُستَنِدًا إلى رَفْع الحَرَج، أو التّيسبير على الأمّة، أو أنّ الضّرورة تُبيحُ المحظوراتِ، أو أنّ اختِلاَفَ الأُمّةِ رَحمة، أو أنّ هذا الزَّمَانَ والعَصرْ يَختَلِفُ وأنّ له حُكْمًا خاصًّا، وأنّ الأحْوالَ قد تَغَيّرَتْ، ونحو ذلك مِن أَبْوابِ الكَلامِ الخَطِيرِ الذي يَقُولُ به بعضُهم، كَلامٌ يَحسنبونه هَيَّنًا وهو عند اللهِ عَظِيمٌ؛ (ج)وقد يكونُ الشَّخصُ الذي يَقولُ للناسِ {إِفْعَلُوا ولا حَرَجَ، هذه ضَرورة }، قد يكونُ مُتَوَرِّطًا في أمْرٍ مُحَرّمٍ في حَيَاتِه الشّخصِيّةِ، فَلِكَيْ لاَ يَلُومَه الناسُ يُقْتِيهِم بِالْجَوَازِ [أيْ جَوَازِ الأمْرِ المُحَرِّمِ المُتَوَرِّطِ فيه]؛ (ح)وكذلك عَدَمُ العِلمِ الدّقِيق والقدرةِ على تَصور الواقع؛ (خ)وهناك أناس عندهم حُسن نيّة، يقولون للناس {اِفْعَلُوا، ضَرُورةً}، ما هو السّبَبُ؟، قالوا {نحن ثُرِيدُ أَنْ ثُحَيّبَ الناسَ في الدِّينِ، ولذلك نحن ثُيسِر عليهم، وتَقْتَحُ المَجَالاتِ لهم، وتقولُ (إعمَلوا ولا حَرَجَ، وهذه ضَرورةً)}، لماذا؟، [قالوا] {لِتَحبيبِ الناسِ في الدِّينِ}!، هؤلاء -يا أيها الإخوة-يُدخِلون الناسَ إلى الدِّينِ مِن بابٍ ثم يُخرِجونهم مِنَ الدِّينِ مِن بابٍ آخَرَ، مُسبِيئُون وليسوا بمُحسِنِين، وأضربُ لكم مَثَلاً، شَيْخُ في حَلَقةٍ جاءَه شَخْصٌ ـومع الأسَفِ، أيُّها

الإخوة، أهلُ العِلمِ المُتَمَكِّنون مِنَ العِلمِ قِلَّةَ جِدًّا، ولذلك الناسُ لا بُدّ لهم أنْ يَدُهَبوا إلى المَأْمُونِ، وليس لهم أنْ يَسألوا أيّ شَنخْصٍ، كَلاّ - أحَدُهم في مَجْلِسٍ مِنَ الناسِ، جاءَه شَخْصٌ فقالَ {يا شَيْخُ، أريدُ أَنْ أَنْقُلَ عَفْشَ بَيْتِي في نَهارِ رَمَضانَ، وهذا أَمْرٌ مُتْعِبٌ فَى رَمَضانَ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ أُقْطِرَ؟}، قال {لا بأسَ، للضَّرورةِ أَقْطِرْ}، حتى قالَ أَحَدُ الحاضرين مِنَ النُّبَهاءِ مِن عامّةِ الناسِ، قالَ {يا شَيْخُ، لماذا لا تقولُ له أَنْ يَنْقُلَ في اللَّيلِ؟ }!... ثم قالَ -أي الشيخُ المنجد-: لا بُدّ للشيخ والمُقْتِى أنْ يُبَيِّنَ للناسِ إذا وَقعوا في ضرورةٍ حَقِيقة أمُورًا؛ ومِن هذه الأمُورِ أنْ يَقُولَ {إنَّ الضَّرورة حالة استِثنائِيّة وليست هي الأصلُ -لِكَيْ يَشْعُرَ المُستَقتِي أنّه يَعِيشُ في دائرةٍ ضَيّقةٍ وهو يَفعَلُ هذا الأمْرَ المُحَرَّمَ- وأنَّ عليه أنْ يَخرُجَ منها بأيِّ وَسبيلةٍ}؛ ثانيًا، أنَّ المباحَ للضّرورةِ ليس مِنَ الطّيباتِ، المَيْتةُ إذا أبيحتْ للضّرورةِ لا تُصبحُ طيّبة، لا زالَتْ خَبيثة نتِنَة، لكنَّ الفَرْقَ أنَّ الذي يَتَناوَلُها للضَّرورةِ يَسقُطُ عنه الإِثْمُ، فلا بُدَّ أنْ يَشْعُرَ الذي يَأكُلُ المَيْتة للضّرورةِ أنّه يَأْكُلُ شَيْئًا مُنْتِئًا حَرَامًا في الأصلْ، لا يَجوزُ في الأصلْ، لا بُدّ أنْ يَستَشعِرَ هذا؛ ثالثًا، أنْ يُحَمِّلَ المُقْتِى المُستَقْتِى المَسئُولِيّة عن كامِلِ التّفاصِيلِ التي يُقدِّمها له، وأنّ قَتْوَاه له بالضّرورةِ مَبْنِيّة على صبحة المعلومات، فإذا كانَ المُستَقْتِي مُزَوِّرًا ويُقدِّمُ معلوماتٍ خاطِئةً ويقولُ {ما دَامَ الشيخُ سَيَقْتِي فَأَنَا أَخْرَجِتُ نَفْسِي مِنَ الْعُهْدَةِ ما دَامَ أَخَذْتُها مِن قُمِه}، وهو يُقدِّمُ معلوماتٍ خاطِئة، يُقدِّمُ معلوماتٍ لِيُشعِرَ الشيخَ أنه [أي المُستَقْتِي] في حَرَج، وأنّ المسألة لا مَخرَجَ مِنْها، حتى يقولَ له الشيخُ {إِفْعَلْ للضّرورةِ}؛ رابعًا: لا يَجوزُ الإِفتاءُ بالضّرورةِ إلاّ بعدَ إنسيدادِ جَمِيع الأبواب، واستنفاذ جَمِيع الحُلول والبَدائل... ثم قالَ -أي الشيخُ المنجد-: إنّ مِنَ القواعِدِ المُهِمَّةِ أَنَّه لا بُدَّ مِنَ السَّعْي لإزالةِ الضَّرورةِ (على المُضْطُرِّ أَنْ يَسعَى بكُلٍّ

قُوَّتِه أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ الضّرورةِ، لا أَنْ يَستَسلِمَ لها، لا بُدّ أَنْ يَتَخَلَّصَ، كَمْ مِنَ الناسِ اليومَ إذا وَقعوا في ضرورةٍ يُحاولون التّخلُص فِعْلاً مِن هذا المَجَالِ الضّيّق، مِن هذا المَكانِ الحَرِجِ الذي وَقعوا فيه؟)، وأنّ المُضْطِّرّ إذا لم يَسْعَ للخُروج مِنَ الضّرورةِ فَإِنَّهُ يَأْتُمُ؛ فَإِذَا قُدِّرَ مَثْلًا، كما ضَرَبَ العُلَماءُ مَثْلًا حَيًّا في كُتُبِهم، قالوا في كُتُبِهم {إذا جازَ للمسلمِين في عَصرِ مِنَ العُصورِ مُصالحةُ العَدُوِّ لِضَرورةٍ ـمع تَوَقُرِ الشُّروطِ الشّرعِيّةِ- فلا بُدّ أنْ يَسعَى المُسلِمون للخُروج مِن هذه الضّرورةِ التي ألْجَأَتْهم إلى مُصالَحةِ العَدُوِّ}، ومَعْنَى الشُّروطِ الشَّرعِيَّةِ أنْ يَتَوَلَّى عَقْدَ الصُّلْحِ مَثلاً خَلِيفةً المُسلِمِين الذي وكلُّه المُسلِمون عليهم، أو نائبُه الذي وكلُّه الخلِيفة (أمَّا أنْ يتَولَّى عَقْدَ الصُّلْحِ مع العَدُوِّ رَجُلٌ طَالِمٌ تَسَلِّطْ على المُسلِمِين، أو كافِرٌ أو قومِيٌ عَلْمانِيّ أو نَصْرانِيّ أو مُلْحِدٌ أو لادِينِيّ، يَتَكَلّمُ باسمُ المُسلِمِين ويُفاوضُ عنهم، مَن الذي وكَله؟!، ومَن هي الأمّة الإسلاميّة التي وكَلتْه في شنوونها؟!)، وأنْ يكونَ هذا الصّلْحُ هو أَقْضَلَ حَلِّ للمسلمِين فِعْلاً، وألا يُؤدِّي إلى مَفاسِدَ أكثرَ مِنْ تَرْكِ الصُّلْح، وأنْ يكونَ مُوكَتًا بوَقتٍ مُعَيّنٍ، وأكثرُ مُدّةٍ إشْتَرَطها الفقهاءُ للصّلْح عَشْرُ سنِينَ [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (النصائح المنجية): وقدرَها أكثرُ الفقهاءِ على عَشْرِ سنِينَ، فَإِنْ تَجِاوَزَتِ المُدّةُ العَشْرَ بَطلَتْ فِيما زادَ عليها... ثم قالَ -أي الشيخُ الصومالى-: وحُجّةُ الجَمهور في ذلك أنّ مُدّة عَقْدِ صُلْح الْحُدَيْبِيَةِ هو أبعَدُ أجَلِ عَقدَه النّبيّ صلى الله عليه وسلم، فخصصت السنّنة عُمومَ آياتِ السّيفِ والقِتالِ، فما زادَ عن العَشْر يَبِقَى على عُمومِه. انتهى باختصار]، إذا تَوَقَرَتِ الشُّروطُ في الصُّلْح فِعْلاً فإنَّه يَجِبُ على المسلمين أنْ يَسنْعَوْا لإزالةِ الضَعْفِ والشُّعورِ بأنَّهم في دُلِّ، وأنْ يُعِدُوا العُدَّةُ للجهاد حتى يُنْهُوا هذا الضّيْمَ والهَوَانَ المَفرُوضَ عليهم، وبذلك تَعْلَمُ أنّ كَثِيرًا مِمّا

يَحدُثُ في هذه الأيّام لا عَلاقة له بالإسلام أصلاً... ثم قالَ -أي الشيخُ المنجد-: ومِن قواعِدِ الشّريعةِ أنّ الضّرورة لا بُدّ أنْ تكونَ ضرورةً فِعْلاً، فيها حَرَجٌ عَظِيمٌ على الشَّخصِ لا يُطِيقُ تَحَمُّلُه فِعْلاً، وليستْ مَسألة تَوسُّع في مَكاسبِ وزيادةِ أرْباحٍ مَثلاً، أو مَشَفَّةٍ بَسِيطةٍ يُمْكِنُ تَحَمُّلُها، فهذه ليستْ ضَرورةً، وَلا دَاعِيَ لأِنْ ثُخادِعَ أَنْفُسَنا، ونَكْذِبَ على اللهِ سُبحانَهُ وتَعالَى، وهو {يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ}، فَهَلْ عَرَفْنا الآنَ سَبِيلَ المُتَلاعِبِين، وأنّه يَجِبُ أَنْ نَصنْدُقَ مع اللهِ سُبحانَهُ وتَعالَى؟... ثم قالَ -أي الشيخُ المنجد-: أيُّها المسلمون، لا بأس أنْ نَدْكُرَ الآنَ بعضَ الحالاتِ التي فيها ضَرورة صَحِيحة، وبعضَ الحالاتِ التي ليس فيها ضرورة وإنما يَستَخدِمُ [فيها] الناسُ كَلِمة (الضّرورةِ) زُورًا وبُهْتانًا على الشّريعةِ؛ فمَثلاً، الكَذِبُ في الحَرْبِ ضرورة مع الكُفار، كما قالَ صلَى اللهُ عليه وسلَّمَ {الْحَرْبُ خُدْعَة}؛ والكَذِبُ لأجْلِ الإصلاح بين المُتَخاصِمَين ضرورة مِن أجْلِ التّوفِيقِ بين المُتَخاصِمِين مِنَ المُسلِمِين، إذا لم يَجِدْ حَلاً إلاّ ذلك؛ وكذلك غِيبةُ رَجُلِ لا يَصلُحُ في الزّواج تَقدّمَ إلى أناسِ وأنتَ تَعْلَمُ حالَه، يَجُونُ أَنْ تَعْتَابَه للضّرورةِ، لا حَرَجَ في ذلك؛ وسنَفْرُ المرأةِ بغيرِ مَحْرَمٍ يكون ضرورةً في حالاتٍ، كَمَن ماتَ مَحْرَمُها في الطّريق، أو أَجْبِرَتْ -بالقُوّةِ- على الخُروج مِن بَلَدِ وليس عندها مَحْرَمٌ، أو مُضْطَرّةِ للهجرةِ مِن بلادِ الكُفرِ إلى بلادِ الإسلام وليس عندها مَحْرَمٌ، لو شاهَدْتَ حادِثَ سنيّارةٍ في الطّريق -طريق سنقر-وامْرَأَةً تَحتاجُ إلى إسْعافٍ، تَأْخُذُها للضّرورةِ، لا حَرَجَ في ذلك؛ تَرْكُ [صَلاةِ] الجَماعةِ في المسجدِ لِوُجودِ مَجْنونِ أو مَريضٍ في البَيْتِ يُخْشَى عليه، يَحْتاجُ إلى مَن يَقِفُ بجَانِبِه ويَرْعاه لأنّ حالتَه خَطِرة، هذه ضرورة تُثْرَكُ لأجْلِها صلاة الجماعة؛ وَضْعُ النُقودِ في البُنُوكِ الرّبَويّةِ لحِفْظِها إذا لم يُوجَدْ إلا هي ضرورة، لأنّ المالَ بالتّجْربةِ

يَضِيعُ أو يُسرَقُ، وهناك مُؤَسساتٌ عندها أمْوالٌ كثيرة، وأناسٌ أغْنِياءُ مِنَ المسلمِين، أَيْنَ يَضَعون ثُقُودَهم؟، فيَضَعُونها إذن في البُثُوكِ الرّبَويّةِ إذا لم يُوجَدْ إلا هي، مع وُجوبِ السّعْى لإقامةِ البُنوكِ الإسلامِيّةِ مِنَ القادِرين على السّعْي؛ السّقْرُ إلى بلادِ الكُقَّارِ لِعِلاج لا يُوجَدُ إلاَّ في بِلاَدِ الكُقَّارِ جائزٌ للضَّرورةِ؛ ودُكَرَ بعضُ أهْلِ العِلم حالة عَصريّة (الإضْطِرارُ إلى عَقْدِ التّأمِينِ -المُحَرّمِ- على السّيّاراتِ، في بَلْدٍ لا تستطيعُ قِيَادة سنيّارَتِكَ فيه إلا بعَقْدِ التّأمِينِ [الإجْبارِيّ])، لا تستطيعُ، يسحَبُون رُخْصَتَكَ ويَمْنَعونكَ مِن قِيَادةِ السّيّارةِ، أنتَ مُكْرَهُ في هذه الحالةِ، لأنّكَ لا بُدّ أنْ تستعملَ سَيّارَتَكَ، لا تستطيعُ أنْ تَمْشيي المسافاتِ الطّويلة، ولكنْ ما رَأيُكم بمَن يُؤمِّنون على سَيَّارَتِهم لغير ضرورة [يَعْنِي التَّأْمِيناتِ الغيرَ إجْبَاريّةٍ]؟، ما أحَدٌ دَفْعَه إليها، ولا ضَرَبَ يَدَه عليها، ومع ذلك يَقومُ بعَقْدِ التّأمِينِ المُحَرّم، يقولُ {أَخْشَى أَنْ يَحدُثَ حادِثٌ، ولا أستطيعُ كذا، أتوَقعُ...، يُمْكِنُ...}، وبناءً على هذه المُمْكِناتِ يَرتَكِبون عَقْدَ التَّأْمِينِ (المُحَرَّمَ قطعًا، وهو نَوعٌ مِن أنواع المَيْسِرِ والقِمَارِ لا يَجوزُ فِعْلُه)؛ العَمَلُ في البُنوكِ الرّبويّةِ حَرامٌ، ليس بضرورةٍ أبَدًا، ولا يَجوزُ، الأعمالُ الأُخْرَى مَوجُودةٌ، وأرْضُ اللهِ واسبعة، إذا لم تَجِدْ في البَلَدِ فأرْضُ اللهِ واسبعة، وإذا لم تَجِدْ يَجوزُ لك أنْ تَمُدّ يَدَكَ إلى الناسِ، لو قالَ شَخصٌ {ما وَجَدْتُ}، نقولُ {الشِّحادُةُ جائزةٌ للضّرورةِ}، فالعلماءُ أباحُوا التُّسنوُّلَ للضّرورةِ، فيَجوزُ، لكنّ العَمَلَ في البُنوكِ لا يَجوزُ؛ الإسْتِلافُ مِنَ البُنوكِ الرّبَويّةِ، للمَشاريع التِّجاريّةِ أو الزّواج ونحوه، حَرامٌ لا يَجوزُ، وكَذَابٌ الذي يَدّعِي أنّها ضَرورة، لا يَجوزُ؛ السّمَاحُ ببيع الخُمورِ في بلادِ المُسلمِين، وقتْح المَلاهِي، ودُخولِ الكُقّارِ إلى المساجِدِ للقُرْجَةِ، بحُجّةِ أنّ البَلدَ مُضْطرٌ إلى العُمْلةِ الصَّعْبةِ التي يَأْتِي بها هؤلاء السُّيّاحُ، سُبْحانكَ هذا بُهْتانٌ عَظِيمٌ؛ العِلاَجُ بالمُحَرَّماتِ،

اللَّهُ لَمْ يَجْعَلْ شَفِاءَ أُمَّةِ محمد صلَى اللهُ عليه وسلَّمَ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْهَا؛ حَلْقُ اللِّحيةِ لِمُجَرِّدِ الْخَوفِ مِن تَوقِيفِ بَسِيطٍ أو مُساءَلةٍ، لا يَجوزُ، وليس بضرورةِ، لكنْ لو خافَ أنّه يُسجَنُ سَجْنًا مُؤبِّدًا أو يُقْتَلُ [أو] يَلْحَقُ به ضرَرُ عَظِيمٌ، يَجوزُ له حَلْقُها للضّرورةِ، أمَّا لِمُجَرِّدِ كَلِمةٍ أو كَلِمَتَين يَسمَعُها مِنَ الأدى يَجِبُ عليه أنْ يَتَحَمَّلَ ذلك في سنبيل اللهِ؛ وزَعَموا أنّ الرّبا ضرورة عصريّة، {قاتلَهُمُ اللّهُ، أنّى يُؤْفكُونَ}؛ وجَلْبُ عُمّالِ الكُقّار إلى جزيرة العَرَبِ لِفتح أعْمالِ تِجارِيّةٍ لا يَجوزُ، لا يَجوزُ جَلْبُ الكُقّارِ للتّوسّع... ثم قالَ -أي الشيخُ المنجد-: أيُها الإخوة، إنّ هذا الموضوعَ مُؤلِمٌ وخَطِيرٌ، لكنّني أرْجُو مِنَ اللهِ سُبْحانَهُ وتَعالَى أَنْ يُفَقِّهَنا وإيّاكم في دِينِه، لأنّ الفِقْهَ في الدِّينِ أَمْرٌ مُهِمٌ جِدًّا، لكى لا نَقعَ في هذه المحظوراتِ بحُجَج واهِيَةٍ لا يَقْبَلُها اللهُ، هذا دِينٌ، وهذه أمَانة، وهناك حسنابٌ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالقادر أحنوت في (مجلة البيان، التي يَرْأُسُ تحريرَها الشيخُ أحمد بن عبدالرحمن الصويان ''رئيس رابطة الصحافة الإسلامية العالمية") تحت عنوان (أحكام الإكراه في الفقه الإسلامي): يُعَدُ الإكراهُ حالة من حالات الإضطرار [قالَ الشيخُ طارق عبدالحليم في مقالة له بعنوان (الضرورة والإكراه في الشريعة) على موقعه في هذا الرابط: القرْقُ بين الإكراهِ والضّرورةِ، هو أنّه في حالةِ الإكراهِ يَدْفعُ المُكْرَهَ إلى إثْيَانِ الفِعْلِ شَنحُصٌ آخَرُ ويُجْبِرُه عليه، أمّا في حالة الضّرورة فإنّ الشّخص [المُكْرَة] يُوجَدُ في ظُرُوفٍ تُحَيِّمُ عليه فِعْلَ المُحَرَّمِ دُونَ تَدَخُلِ مِن أَحَدٍ. انتهى باختصار] لأنه يأسِرَ الإرادة مُباشَرةً... ثم قالَ -أي الشيخُ أحنوت -: يُشْتَرَطُ في الإكْراهِ ليكونَ مُعتَبَرًا ومُؤتِرًا فيما يُقْدِمُ عليه المُكَلَّفُ مِن أقوالٍ أو أفعالٍ أو تُرُوكٍ، الشُّروطُ الآتِيَةُ؛ (أ)أنْ يكونَ المُكْرِهُ قادِرًا على إيقاع ما هَدَّدَ به، وإلاّ كانَ هَدْيَانًا وضرَبًا مِنَ اللّغْوِ الذي لا يُلتَقْتُ إليه؛ (ب)أَنْ يَعْلَمَ [أَيْ يَتَيَقّنَ]

الْمُسْتَكْرَهُ أو يَعْلِبَ على ظنِّه، أنّ المُكْرِهَ سينتَقِدُ تَهْدِيدَه إنْ لم يَفْعَلْ ما أَكْرِهَ عليه، ويَكُونُ [أي الْمُسنتكْرَهُ] عاجِزًا عن الدَّفْعِ أو التّخَلُصِ مِمّا هُدِّدَ به ''إمّا بهُروبِ أو مُقاوَمةٍ أو استغاثةٍ"؛ (ت)أنْ يَقعَ الإكراهُ بما يُسبَبُّ الهَلاكَ، أو يُحْدِثُ ضرَرًا كبيرًا يَشُقُ على المُستَكْرَهِ تَحَمُّلُه، كأنْ يُهَدِّدَ بقتْل، أو قطع عُضْو، أو ضَرَب شَدِيدٍ، أو حَبْسٍ وقيدٍ مَدِيدَين، وهو الإكراهُ المُلْجئُ [قالَ الشيخُ أحنوت في مَوضع آخرَ مِن مَقَالَتِه: الإكراهُ له حالتًان؛ أمَّا الحالةُ الأولَى فتُسمَّى (الإكْراهَ المُلْجِئَ "أو الكامِلَ")، كأنْ يُهَدّدَ [أي الْمُسْتَكْرَهُ] بالقتل، أو بقطع عُضْوِ أو بضرَب شَدِيدٍ مُتَوالٍ يَخَافُ منه أَنْ يُؤَدِّي إلى ذلك؛ وأمَّا الحالةُ الثانِيَةُ، فالإكْراهُ [فيها] غيرُ مُلْجِئ، ويُسمَّى (الإكْراهَ الناقِسَ)، وهو ما لا يكونُ التّهْدِيدُ فيه مُؤدِّيًا إلى إتلافِ النّفْسِ أو العُضْو، كالتّهديدِ بالضّرْبِ اليسبير الذي لا يَخافُ منه التّلفُ، أو [كالتّهديدِ] بإتلافِ بعضِ المالِ، وهذا النُّوعُ مِنَ الإكْراهِ غيرُ مُفسِدٍ للاختيارِ، لأن الْمُسنتكْرَة ليس مُضطرًا إلى مُباشرةِ ما أَكْرِهَ عليه، لِتَمَكُّنِه مِنَ الصّبرِ على ما هُدِّدَ به. انتهى باختصار]؛ (ث)أنْ يكونَ الإكْراهُ عاجِلاً غيرَ آجِل، بأنْ يُهَدّدَ بتَنفِيذِه في الحال، فإنْ كان بشيءٍ غير ڤوريِّ ولا حالٍّ فلا يُعتَبَرُ إكْراهًا، لأنّ التأجِيلَ مَظنّةُ التّخَلُصِ مِمّا هُدِّدَ به، فإنْ كان الزمَنُ قصيرًا لا يُتَّمَكِّنُ فيه مِن إيجادِ مَخْرَج يكونُ حِينَئِذِ إكْراهًا؛ (ج)ألا يُخالِفَ المُستَكْرَهُ المُكْرِهُ، بِفِعْلِ غَيْرِ ما أَكْرِهَ عليه، أو بزيادةٍ على ما أَكْرِهَ عليه، فمَنْ أَكْرِهَ على طلاق إمْرَأتِه طلقة وَاحِدَةً رَجْعِيّة فطلقها ثلاثًا، أو أكْرِهَ عَلَى الزّنْى فأوْلَجَ، وَأَمْكَنَهُ أَنْ يَنْزِعَ فْيَتَمَادَى حَتَّى يُنْزِلَ، فلا يكونُ إكْراهُه مُعتَبَرًا، لأنّ المُخالَفة بالزّيادةِ أو بفِعْل غير ما أَكْرِهَ عليه تَدُلُّ على إختِيارِه، وهي [أي المُخالَفةُ المذكورةُ للمُكْرِهِ] إنَّما تَثُمُّ عن تَهاوُنٍ وعَدَم اِكْتِراثٍ بالمحظوراتِ، فيُسألُ عنها الفاعِلُ لأنِّها تَجاوَزَتْ حُدودَ ما أَكْرِهَ

عليه، أمّا المُخالَفةُ بِالنُّقْصانِ فيكونُ معها مُكْرَهًا، لأنَّه يُحتَمَلُ أنْ يَقْصِدَ التَّضْييقَ في فِعْلِ المُحَرِّمِ ما أَمْكَنَ؛ (ح)أَنْ يَتَرَتَّبَ على فِعْلِ المُكْرَهِ عليه الخَلاصُ مِنَ المُهَدِّدِ به، فلو قالَ إنسانٌ لآخَرَ {أُقْتُلْ نَفسنكَ وإلا قَتَلْتُكَ} لا يُعَدُّ إكْراهًا، لأنّه لا يَتَرَتّبُ على قثل النَّفْسِ الخَلاصُ مِمَّا هُدِّدَ بِهِ، فلا يَصِحُ له حِينَئِذِ أَنْ يُقْدِمَ على ما أَكْرِهَ عليه؛ (خ)ألاّ يكونَ الإكْراهُ بحَقّ، فإنْ كان بحَقّ فليس بإكْراهِ مُعتَبَرِ، لأنّ التّبَعِيّة والمَسؤُولِيّة حِينَئِذٍ تكونُ مُتَوَجِّهة بكامِلِها إلى المُستَكْرَهِ، وذلك كما لو أكْرَهَ الدائنُ المَدِينَ على بَيْع مالِه لِقضاءِ الدّينِ الواجِبِ، أو أكْرَهَ الحاكِمُ المُمْتَنِعَ مِنَ الزّكاةِ على الأدَاءِ، أو إكْراهِ المالِكِ على بَيْعِ أَرْضِه للدّوْلةِ لِتَوسِيعِ الطّريقِ العَامّ، ونحو ذلك، فكُلُّ ما يَجِبُ على الشّخصِ في حال الطّواعِية فإنه يَصِح مع الإكراه؛ هذا، وإنّ ثمّة شُرُوطًا أخْرَى دُكَرَها الفَّقهاءُ، وهي تَرْجِعُ في حَقِيقتِها إلى جُمْلةِ ما دُكَرْتُ [قلتُ: مِنَ الشُّروطِ التي دُكَرَها العلماء: (أ)أنْ يكونَ المُستَكرَهُ مُمْتَنِعًا عن الفِعْلِ الذي أكْرِهَ عليه قبْلَ الإكْراهِ، فمَن أَكْرِهَ على شُرْبِ الْخَمْرِ ومِن عادَتِه شُرْبُه لا يكونُ مُكْرَها؛ (ب)أَنْ يكونَ المُهَدّدُ به أَشْدَ خَطْرًا على المُستَكرَهِ مِمَّا أَكْرِهَ عليه، فلو هُدِّدَ إنسانٌ بصفَع وَجْهِه إنْ لم يُتْلِفُ مالَه أو مالَ الغَيْرِ، وكانَ صَفْعُ الوَجْهِ بالنِّسبةِ إليه أقلّ خَطْرًا مِن إتلافِ المالِ، فلا يُعَدُّ هذا إكْراهًا؛ (ت)ألّا يكونَ المُهَدّدُ به حَقّا للمُكْرِهِ يَتَوَصّلُ به إلى ما ليس حَقّا له ولا واجِبًا، فإذا كانَ كذلك -كتَهديدِ الزّوج زَوجَتَه بطلاقِها إنْ لم تُبْرِئْهُ مِنْ دَينِ لَهَا عَلَيْهِ-فلا يكونُ إكْراهًا؛ (ث)إذا كانَ الإكْراهُ على أحَدِ أمْرَين، تَعيّنَ اختيارُ أَخَقِّهما وإلاّ ما صَحّ الإكْراهُ، فَمَن أَكْرِهَ على أَنْ (يَزْنِيَ، أَو يَأْكُلَ لَحْمًا لَم يُذَكّى) فَاحْتَارَ الزّنَى لا يكونُ مُكْرَهًا]. انتهى باختصار. وقالَ ابْنُ قدَامَة فِي (الْمُغْنِي): وَإِنْ تَوَعَّدَ [أي المُكْرِهُ] بتَعْذِيبِ وَلَدِهِ [أيْ وَلَدِ المُكْرَهِ]، فالأوْلَى أنْ يَكُونَ إكْرَاهًا. انتهى باختصار. وفي هذا

الرابط قالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: وَلْيُعْلَمْ أَنّ الإكراهَ المُعتَبَرَ عند جُمْهور العلماءِ هو التّهدِيدُ بإتَّلافِ النَّفْسِ أو الأعضاءِ، أو ما شابَهَ ذلك مِمَّا يَشُلُقُ على النَّفْسِ تَحَمُّلُه، أمَّا مُجَرَّدُ الشَّتْمِ والسِّبِّ والتِّشْهِيرِ، فليس ذلك مِن نَوع الإكْراهِ المُعتَبر عندهم. انتهى. وقالَ مركنُ الفتوى أيضا في هذا الرابط: إذا كانَ إعفاءُ اللِّحيَةِ يُسبِّبُ للمَرْءِ ضَرَرًا مُجْحِفًا مُحَقِّقًا، كالقَتْلِ أو التّشريدِ أو الحَبْسِ أو التّعذيبِ، ولم يَستَطِعْ دَفْعَ ذلك الضّرَرَ إلا بالتّخفِيفِ مِن لِحْيَتِه أو حَلْقِها، فإنّه يَجوزُ له اللُّجوءُ إلى الأَخَفِّ، وهو التَّخفِيفُ، ولا يَصِيرُ إلى الحَلْقِ إلاّ إذا تُبَتَ أنّ ما دُونَه لا يَدْفعُ عنه الأدى، لأنه فعَلَ ذلك ضرورة، والضرُّورَةُ تُقدّرُ بقدْرِهَا... ثم قالَ -أي مركز الفتوي-: قد ثبت بالتّتبع والسُّوال وباستقراء أحوال أناس كثيرين، أنّ دَعْوَى الإكْراهِ على حَلْق اللِّحْيَةِ لا يَكُونُ إلاَّ في نِطْاقِ ضَيِّقِ، وأنَّ أكثرَ النَّاسِ يَتَخَوَّفُونِ مِن دُونِ سَبَبِ حَقِيقِيّ، ثم يَبْثُون على هذا التَّخَوُّفِ أَحْكَامًا ويَدَّعُون ضَروراتٍ، وليس الأمرُ كذلك، وكثيرٌ منهم لا يُريدُ أنْ يَلْحَقه أيُّ أدَّى أو مُضايَقةٍ بسنبب تديُّنِه والْتِزامِه بالمَظْهَرِ الإسلامِيّ والأخْذِ بالسنَّةِ، وهذا مُخالِفٌ لِسنِّةِ اللهِ في عِبَادِه المُؤمِنِين، قالَ تَعالَى {الم، أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنًا وَهُمْ لاَ يُقْتَنُونَ، وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قبلِهِمْ، فَلَيَعْلَمَنّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ}، فالأَدى والمُضايَقةُ بِسَبَبِ التَّدَيُّنِ الصَحِيح مِنَ الأمُورِ المُتَوَقِعةِ، والسلامةُ منها على خِلافِ الأصلْ، والمقصودُ أنّ ما يَقعُ مِنَ الأدْى هو أمْرٌ عادِيٌّ يَجِبُ أَنْ نَتَقَبِّلُه ونَحتَسِبَ عند اللهِ ما نَلْقَى، فهذه ضَريبةُ الإيمانِ وتْمَنُ الجَنَّةِ، ولو أنَّا كُلِّما أَحْسَسنا بالأدى تراجَعْنا في الْتِزامِنا لم نَلْبَتْ أَنْ نَسْلِخَ مِن شَعائر دِينِنا الظاهِرةِ، وهذا بالضَّبْطِ ما يُريدُ أعداؤنا أنْ نَصِلَ إليه، لِتَخْفَى مَعالِمُ الحَقِّ على الناس وتَنْدَرس رُسُومُه، وهذا مِن أَخْطَر الْعَواقِبِ، فَلْيُتَنَبّه لذلك فَإِنّه مِن مَزالِق الشّيطانِ. انتهى. وقالَ مركزُ الفتوى أيضًا في هذا الرابط: وَلْيُعْلَمْ أَنّ كثيرًا مِنَ الناس قد حَصلَ منهم التّساهُلُ، فوقعوا في المُحَرّماتِ بحُجّةِ أنّهم مُضْطرُون إلى ذلك. انتهى.

تَمَّ الجُرْءُ السابعُ بِحَمدِ اللهِ وَتَوفِيقِهِ الفقيرُ إلى عَقْوِ رَبِّهِ أبُو دُرِّ التَّوحِيدِي

AbuDharrAlTawhidi@protonmail.com